خبر انه وهذا لا ينافي المعنى وذلك اذا كان الاعراب فيهما
او في احدهما لفظيا وقوله وكذلك اذا انتفى الاعراب فالاطلاق
المصر ليس على ما ينبغي اي عامل خبر كان اي كان فالضمير راجع
الى خبر كان لا الى مجموع خبر كان واخواتها فلا يرد اعتراض
الرضي بانه كان ينبغي للمص هذا الاطلاق لان الحذف من هذه
الافعال لا كان وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته فالوجه الاول اقوى لقلة الحذف فيه لانه حذف من
الشرط كان فاسمها ومن الجزاء المبتدا فالمجموع من الشرط
والجزاء ثلثة اشيا وايضا هو قوي من جهة المعنى بخلاف
الثالث والرابع فان المراد ان كان تعشى عمله لتركه اعما
وفي تلك الاعمال خير وكونه جزاء تلك الاعمال باعتبار
تضمنه لكل الخير والرابع اضعف لكثرة الحذف فيه لانه حذف
من الشرط كان والجار والمجرور من الجزاء [illegible]
فالمحذوف من مجموع الشرط والجزاء خمسة اشيا والثاني
والثالث دون الاول وفوق الرابع لانه حذف في الثاني
من الشرط كان فاسمها وكذا من الجزاء وفي الثالث كان
والجار والمجرور ومن الجزاء المبتدا فالمحذوف فيهما اربعة
اشيا فاسده قياسا في الحذف مع ان فانقلب الضمير
المتصل منفصل لعدم ما يتصل به وادغمت النون
في الميم للتقارب في المخرج لا حذف اللام وايضا فيه نون
للتاكيد لا للتعويض كما في اما تخافن لانه تذكر البعض الحذف
كذا في المنهل فعلى هذا لا يجب حذف كان فيه وجاز كما

ينصرهم كلام الشيخ وقال الرضي ويحذف كان بعد اما المكسورة قليلا
قال سيبويه لم يجز حذف الفعل بعد اما المكسورة ولعل المص
لم يذكر اما المكسورة لاجل هذا ولما ذكر الشارح اذ لا لام
فيه اذ يستقيم المعنى على الشرط بحذف اللام لان المعنى انطلقت
لاجل انطلاقك الى لنفي صفة الجنس وحكمه الى خبره لان النفي
في الحقيقة انما هو بخبره لا بنفس الجنس لانه ليس كله ولا اكثره
من المنصوبات يعني انه ليس كله من المفصل ما بالان بعضه من
المرفوعات وبعضه من المبنيات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات
حقيقة ولا لاكثره منها لان المنصوب منه اقل فلا يصح جعله
مطلقا من المنصوبات مجاز انا نعطي للاكثر حكم الكل بخلاف
غيره من المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول به والمفعول
فيه والمفعول له وغيرها فان جميعها كالمفعول المطلق واكثرها
كالمفعول به وغيره فانها قد تكون مبنية وقد تكون مجرورة
من المنصوبات هذه احوال متداخلة الاحوال المتداخلة
احوال واقعة من ذي حال واحد والمتداخلة احوال كل منها
واقع من ضمير حال سابق فاشار الشارح ان هذه الاحوال
اما من قبيل الاول او الثاني فحكمه غير ذلك وهو وجوب
الرفع وذلك على ما في النسخ المشهورة من تمثيله المثالين
لكونه كل منهما كلاما تاما والكسر في جمع المونث السالم
بلا تنوين مع ان الفتح اولى للفرق بين حركة معربا وحركة
مبنيا واجاز ابو عثمان فتحه بلا تنوين حذرا من مخالفة لباب
المبنيات مع لا النفي الجنس وطرد الباب على سنن واحد

بعضهم ينونه مع كونه مبنيا لكون هذا التنوين للمقابلة فلا ينافي
للبناء لان الاضافة ترجح جانب الاسمية لانها من خواص
الاسم القوية لكونها تنعرب بعض من لوله على سبيل المنع
الخلو فيجوز الجمع بينهما بان يكون معرفة و منفصلا بينه وبين
لا نحو لا زيد في الدار ولا عمرو فلا تنافي اذ لا النافية للجنس
فيها لا يكون بينهما تعلق معنوي حتى يظهر اثره في اللفظ
فاما فيخرج عن وضعها فلا تعمل لانها انما تعمل لمشابهة
ان باعتبار انها للمبالغة في النفي وانا للمبالغة في الاثبات
اذ معناه التحقيق و التاكيد لا غير فلضعف عمل لا في
النائب مع الفصل لانها انما تعمل لمشابهة ان كما مر وهي
انما تعمل لمشابهة الفعل فلا تعمل لمشابهة الحرف الذي تعمل
شبهاً
بالمشابهة فعند وجود الفاصل تضاعف ضعفها لا
رضي الله عنه بهذه الصفة فيجعل كانه اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى وعلى هذا يمكن وصفه بالكسر وهذا كما
قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فتصرف موسى
وفرعون لتنكيرهما بالمعنى المذكور لان الظاهر ان تنوينه
للتنكير بسبب حذف اللام والتنكير فيه بمعنى انما تتصور لا
بالتاويل المفصل قبل هذا قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا
يقولونه عند انقضاء معناه هذا حكم وليس على حاصل لا
حول ولا قوة الا بالله لا رجوع لنا عن المعصية ولا قوة لنا
في الطاعة الا بتوفيق الله تعالى بحسب اللفظ اي الحركات
الاعرابية و البنائية واما بحسب التوجيه فتوقف على الخمسة

وذلك

وذلك ان التوجيه في الوجه الاول كونها لنفي الجنس في فتحهما
وفي الوجه الثاني كونها لنفي الجنس في فتح الاول وكونها
زايدة لتاكيد النفي في نصب الثاني وفي وجه الثالث كونها
لنفي الجنس في فتح الاول وكونها زايدة لتاكيد النفي وكونها
تقديره ملغاة في رفع الثاني كما في لا رجل في الدار ولا امراة
وفي الرابع كونها ملغاة مع كونها لنفي الجنس في رفعهما
لضعف لا في العمل وقد حصل شرط الالغاء وهو تكرير سواه
العينها كما في هذا الوجه والغيب الثانية كما في هذا الوجه
الثالث وفي الخامس كونها بمعنى ليس في رفع الاول وكونها
لنفي الجنس في فتح الثاني فصار التوجيهات ثمانية والوجوه
خمسة ففي قوله بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه رد على من
توهم وجها سادسا هو عكس الخامس بناء على اختلاف
توجيههما باعتبار كونها ملغاة وذلك انهم لم يقصدوا
الى عد الوجوه باعتبار توجيهاتها كذا ذكره المص في شرح
المفصل وان تقدم لكل منهما خبر على حدة كذا في الرضي
وقد يقال اذا كان فتح منصوبا لكونه معطوفا عطف مفرد
على مفرد فحينئذ لا يكون الاول عاملا فيه وايضا فلا يكون له
خبر اخر اللهم الا ان يقال انه من قبيل العطف على معمولين
مختلفين بحرف واحد وضعف وجه ضعف رفع الاول
والمضعف هو الرضي ويمكن ان يقال انهم لما وجدوا الوجه
الخامس ضعيفا بينوا ضعفه بهذا التوجيه فيكون من قبيل
البرهان الاني وليس من البرهان اللمي حتى يلزم ما ذكره

ولا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا بناء علي انه خبر المنفي

لبس ولنفي الجنس معا قوله اي تاسيرها فلكن المقيد وهو

الاعراب واراد المطلق وهو التاثير اعم من ان يكون اعرابا

بناء ولان العامل لا ينغير عمله لدخول كلمة الاستفهام عليه

فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام اما الاستفهام

حقيقة يعني انه معنى الهمزة اما الاستفهام حقيقة وهو معناه

الحقيقي او مما تولد منه كالعرض والتمني وذلك انه امتنع حملها

على حقيقة الاستفهام بعد النزول حاصل عنده وكذا في

الاستفهام بعد شرب الماء وليس الاستفهام عن عدم شرب

الماء لانه عالم به فتولد معنى عرض النزول على المخاطب

وطلبه منه بلبس ومعنى الغنى ولم نطيهن فجه التولد للعلماء

البيان فخرجه السيد المحقق او خصص عله الا رجل

اجزاه الله خيرا لخبره يدل على محصل المحصل بكرا الصاد

المرأة التي محصل ثواب المعزه بتخريج الذنب وتلبث اي تثبت

بفعل المحمود والبيت مصرع وصوماله تمم معناه الا بالذي

يليه كان الشاعر غالبه الشهوة فطلب زانية يزني بها

فتمنى فراد ابن سيد اليها فدعا بقوله جزاه الله خيرا .

لكان الاتحاد اشار بذلك الى سبب البناء هي ثلثة اشيا

الا انه ترك الثالث لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا

قريبا قال الرضي وانما جاز النعت المذكور مع التضمن

لا التي هي سبب البناء اذ بها تقوم معنى الاستغراق الوحل

لتضمن فهو لاجتماع ثلثة اشيا فيه احدها كونه في المعنى هو

المنفي

المبنى الذي وليها اعني اسم لا في اللفظ متصلا به والثاني كون
كونه النفي في المنفي داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل
فيه الظرف لا الرجل فكانه لا دخلت فكانك قلت لا ظرف
فكذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء
متعلق بالمنادى والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء
اذ ليس الفاصل بينهما الا واحدا هو هو لا يجوز بناءه
بل ينبغي فيه الاعراب رفعا ونصبا على حسب الموصوف
وصف المكرر المتبوع كاصل النظ بل هو منتفي قال الرضي
فان كرر منفي لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر
بالثاني
وصف الثاني في نحو لا ماء ماء باردا ان شبت بسبب
ذلك
نظرا الى كونه تكريرا لفظا وان شبا اعربته رفعا ونصبا
لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف الاول كالحال
الموطية في نحو قوله انا انزلناه قرانا عربيا واما وصف المكرر
اعني باردا فليس فيه الا الاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير لم تعل فالاعراب واجبه لنفي النداء صحيح انهما
شان في الباب على الاعرابيه فقط فلما يرد ما قيل الاولى
ان تقول فيجب الرفع على محله البعيد وقوله وعلى
محله القريب بناء على انه اسم لا كانه في الاصل مبتدا لانه
لا من نواسخ المبتدا والخبر ثم صار مبنيا منصوبا لان
لا تعمل عملا ان ثم بني لعارض تضمن معنى من فباعتبار كونه
في الاصل مبتدا ومحلا لرفع باعتباراته صار صار اسما
منصوبا بعد كونه مبتدا ومحله النصب ولم يحصل عمل

في حكم المتصل عطفه المنفصل الخ قيل لا حاجة الى هذه المنفصل بل
يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وقد يجاب بان الفصل
بالعاطف لا يكفي في منع البناء كما في عطف النكرة على المنادى
نحو يا زيد وعمرو لا اب وابنا مثل مرجان والتم كلمة قيل خبر
لا واذا ظرف متعلق بمثل وهو مبتدا خبره ان تدعه فان قلت عطف
عليه وهو راجع الى الاب لان مجد الاب مجد الابن دون
العكس لان الشرف والمجد يكونان بالاباء وساير التوابع
اي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف وهي البدل
وعطف البيان والتوكيد اللفظي بخلاف التوكيد المعنوي
فانه لا يكون الا للمعرفة فلا يكون توكيدا لاسم لا لنفي الجنس
اي كل من تركيب الدال المنتصر من هذا الكلام تحقيق هذين
التركيبين كما هو ظاهر كلام المص في الشرح وظاهر كلام الرضي
بل صريح لا جواب سوال كما ذكره الشارح لانه عين ظاهر ليس
لي كتب ملازمة لما يستوي من انه ان كان اسم لا مفردا فهو مبني
على ما ينصب به اذ لا مدخل لحذف النون في تريته عليه وهو
ان الاصل في الكثير الشايع ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكونان مبنيين على ما ينصب به والجار والمجرور صفة لا
وجاز النصب على قلة لكن لا الى الحذف في المثنى والجمع المذكر
السالم اذ لا اب ولا اخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام
الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات
الالف ولا اخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا ابا له
ولا اخا له فيكونه معربة اتفاقا وعلى تقدير السؤال والجواب

في تركيب

تقريب السؤال ان يقال كان من حقهما ان تحذف الالف من لا
ابا له ويثبت النون في غلامين لا لانهما اسم لا موخذف من حقهما
ان يبنيا على ما ينصبان وتقريب الجواب انه انما جاز اثبات
الالف في المثال الاول وحذف النون في الثاني تشبيههما
لهما بالمضاف تشبيها له بالمضاف يعني تشبيها الاسم لا الذي
هو الاب والغلام اذا كان غير مضاف بما ظهر اللام بعدهما اذا كانا
مضافين لاشتراكهما في اصل الاختصاص وليس للمراد بالمضاف في
اعم من ذلك ليلا يشكل بمثل لا اب فيما غيرنا ركبته غلام زيد في
اصل الاختصاص مع انه غير جائز وهو يعني الاضافة
وهذا معنى الجنسية كما انه معنى الانسان من حيث هو انسان
الانسانية الا ما صدق هو عليه فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم عما يفهم من غيره لانه زائد على
اصل التخصيص فواصل الى حد التعليق بخلاف ما يفهم من
غيره فانه باق على اصل التخصيص ومعنى نفي ثبوت جنس
الاب او الغلام بمعنى المرجع الضمير يعني ان المراد انه ليس له جنس
اب ولا غلام لانه يجوز له اب وغلام نفي بمعنى وجوده ولا وان
له ابا وغلاما معينين بمعنى وجودهما لان الجملة فيما نفهم
اي الاصل النفي المعتمد عليه فيما بينهم ما يضر للمقصر بيان الخلاف
لا تفاد المخالفين وبعضهم ويكفي في ذلك اظهار احد المخالفين
لنفي فان قيل لو كان مضافا لا يلزم عمله في المعرفة مع بعده الرفع
والنكرة وهو غير جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة
بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم

الرفع والتكرير ولا يحذف لا مع وجود الجنس كما لا يحذف خبر
لا مع وجود الاسم في النفي في الدخول على الجملة الاسمية
الا ان ما اقوى بشبابه لكونه لنفي الحال ولذلك كان استعمال
لا بمعنى ليس شاذا قال الرضي انهم لا يعملونه عن احد الامرين
الحجازيين ولا غيرهم رفع اسم لا ونصب خبره مطلقا موضع
فاللغة الحجازية عندهم اعمالها دون لا اعمال ليس بشروط
سيجئ وقال الاصل في ما ان العمل كلغة بني تميم او قياس العوامل
ان تختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل فتكون
متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل
واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة
مشابهتها لليس في كونها لنفي الحال لانها لا تزاد مع
لا في استغنائهم بالاستغراق وزائدة اي غير زائدة لتأكيد
النفي ولا ان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
فلتعقب الترتيب اي الترتيب الا لونه مع كونها ضعيفة في
العمل فحكم المعطوف الرفع على محل الخبر اذ محله الرفع في
الاصل على الخبرية اي اسم حقيقة او حكما لتشمل نحو هذا اليوم
ينفع الصادقين فانها لا تطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا وان كان المرفوع والمنصوب والمجرور
حقيقة هي الحروف الاواخر لانها من اقسام الاسم بل من اقسام
المعرب لذات المضاف اليه شئ بواسطة الجار لانها زائدة لا
مدخل لها في الاتصال وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
نحو ضارب زيد فانه ليس هناك حرف مقدر حتى من حيث البنية

بواسطة

بواسطة   وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم فانهم
اذا اطلقوا لفظ المضاف اليه ارادوا به المجرور باضافة اسم اليه
بحذف التنوين من الاول فلا يدخل فيه نحو مررت بزيد خلافا
لسيبويه فانه اطلق المضاف اليه على ما هو اعم من ذلك فيدخل
فيه نحو مررت بزيد وذلك انك قلت مررت بزيد فقد اضفت
المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء كذا ذكره المص في شرحه ولعله
لاجل ما ذكره اختار مذهب سيبويه وان كان خلاف الاصطلاح
المقدم لا يقال ان المص بين الفساد في اضافة نحو لا ابا له
مع ان تعريف المضاف اليه يشمل عليه لانا نقول لا يشمل تعريفه
عليه لانه لم ينسب للاب الى الضمير بواسطة كما ذكره من الفساد
اي منسلخا عنه تنوينه اي زايلا عنه في الانسلاخ مستعار
من انسلاخ الجلد كما ان السلخ بمعنى الازالة في قوله تعالى نسلخ   سلخ الجلد
الليل نسلخ منه النهار مستعار من سلخ الجلد قال في الصحاح
سلخت جلد الشاة اسلخ واسلخ سلخا والمسلوخ شاة
يسلخ منها الجلد فالمراد بالتجريد الانسلاخ فلا حاجة الى
ما ذكر في الحواشي الهندية من انه محمول على القلب وانه مقول
مطلقا سواء تضمن اعتبارا لطيفا اولا والاصل مجردا عن تنوينه
او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع فان قيل يشكل ذلك
بنحو الحسن الوجه حيث لم يجرد تنوينه ولا ما يقوم مقامه فتدبر
بانه المراد بجرد التنوين لاجل الاضافة حقيقة او حكما وههنا
فتحذف ما يقوم مقامه حكما حيث حذف ما اضيف اليه فاعلم

الذي كالجزء منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه قايم
مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف
من المضاف مكان الجنوبية فان قيل يشكل ذلك النص بنحو كم
رجل وضاربك وحجاج بيت الله حيث لم يكن بينهما تنوين
حتى تجرد لاجلها كذا ذكره الفضلي رح في شرحه فلا يرد ما
ذكر قوله المتبادر من هذا التعريف الخ يعني ان تعريف
المضاف اليه اذا ما لنظر الى كلام القوم لا يشمل المضاف اليه
بالاضافة اللفظية لانها ليست بتقدير الحرف عندهم الا ان
ما هو الظاهر من كلام المصنف في المتن والمصرح في الشرح شمولها
يشملها وفي ما ذكره صريح كلام في الشرح بل حيث لم يصرح
بذلك فيه وذلك الظاهر ان التقسيم الى اللفظية والمعنوية
انما هو للاضافة بتقدير الحرف لا مطلقا لان اضافة
مررت في مررت ليست بلفظية ولا معنوية كان هذا
التخصيص وافقا فسهل الاضافة وذلك ان ضارب في
ضارب زيد والحسن في حسن الوجه بالرفع قد تخصصا
بالمفعول والفاعل فالمعنوية على ما منها اشار بذلك الى دفع
اشكال يرد ههنا وهو ان حل قوله ان يكون غير صفة على
قوله فالمعنوية هي اضافة الى معمولها او الصفة الى غير معمولها
لا كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وذلك ان
هذا الكلام على حذف المضاف على لمتبدا اي علامة المعنوية
كون المضاف كذا او على الخبر اي ذات كون المضاف كذا كما
معرفان المعلمين بقوله اذ ليس المعنى على ان المضارع

قوله كالـ

المضارع

يصارع في المصر بل للغني ان المضارع يضاف الى المصر بانه مسكنه
او غيره من الانواع الملابسة وكذا البلد ليس محمولا للكريم
بان يكون كريما في البلد بل يكون الكريم مضافا الى البلد بنوع
من انواع الملابسات الصادق عليه وعلى غيره المراد بكون
المضاف اليه جنس المضاف ان يكون المضاف نوع المضاف
اليه ومعنى النوع ان يصح اطلاق الجنس عليه كذا ذكره الفنري
في الشرح وفي شرح المفصل فالمراد بكونه المضاف اليه جنس
المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح اطلاقه على غيره
ايضا كذا في الرضي فالمراد بالجنس والنوع مصطلح اهل اللغة
وما ذكره الشارح وغيره من الشارحين انه يشترط ان يكون
المضاف صادقا على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم
من وجه بان يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر
فيكون كل منهما اعم من الاخر باعتبار انه صادق على الاخر
وعلى غيره واخص باعتبارات الاخر يصدق عليه وعلى
غيره ولا يظهر له فائدة اما مساويه فقيل ان اريد المساواة
التي هي من اقسام النسب كما هو الظ حيث قابل المباينة والعموم
مطلقا لا يصح بالليث والاسد لانهما مترادفان فيكونان
مفهوما واحدا لا مفهومين حتى يتحقق النسبة بينهما وكذا ان
اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح
استعمال الاخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين
ويمكن ان يوجه بان المراد بالمساواة المماثلة وهي اعم من المساواة
والترادف والترادف فيصح المقابلة كما في تقسيم الانسان الى

الحيوان والناطق عند البعض ويصح فان كان للمضاف اليه

اصل المضاف مع هذا معنى مشروط في الاضافة البيانية والا

يلزم ان لا يكون اضافة العدد الى المعدود واضافة المميز

الى التمييز في ثلثة اثواب ونحوهما من الاضافة البيانية

فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك يعني اللام

قبل الاشبه بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واطهار

من فيها حاصل عن التكلف الا ان ائمة العربية حملوها على

ولا نظير لما ذهبوا اليه وكل رجل نا الاطهار فيه اذ تكون

الاضافة بمعنى من اي كل من رجل وصح حمل المفرد على كل مع

انه متعدد لانه تتناول المتعدد على سبيل البدل ويمكن

ان يقال الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة

بمعنى من صحة تتبع كلامهم كون المضاف اليه جنس المضاف

وجائز الحمل عليه وههنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من

الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل اذ لا

يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال

الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر وايضا لا يحمل رجل

على الكل المجموعي ولا الافرادي لان ما هو صفة العموم لا يكون

فردا واحدا اذ لا يقال كل انسان فرد او واحد من الضاحك

بل يقال كل انسان كل فرد من الضاحك فلا يصح اظهار اللام

فيه اذ ليس المعنى عليه لانه لا معنى لقولك اليوم الكائن للاحد

والعلم الكائن للفقه والشجر الكائن للاراك كما يصح ان يقال

العلام الكائن لزيد ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل

كل رجل

كل رجل وكل واحد قيل في تصحيح كل في رجل ان كل الاحاطة ١٩
جزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام
لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد
والا لزم تكلكل في الاضافة وذا لا يجوز واجيب بان
كلا للاحاطة والجزئية والفرد ملحوظ من جانب المضاف
اليه كما تقرر في الجزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي
مما لا يجوز فتصحيح اضافة الكل الى الجزئى او الفرد
قلنا نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في الخ قيل هذا كلام ظاهري
ادفع اول مرة من وجع فيه ضمه التدريس وبقى كثير من
ملفوظهم رتبة التقليد عن التفكر والتحقيق ما اذا نبه التمسك
بحبل التوفيق فهو كثيرا ما تنزل ظرف الحدث منزلة الفاعل
فيسند اليه فالاضافة اليه لهذا التاويل نعني ضرب اليوم
بمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا
في خاتم فضة فافترقا انتهى ويمكن ان يقال انهم ينزلون
الظرف منزلة الفاعل لا مطلقا بل فيما يقصد فيه النكتة كالمبالغة
في كل الليل ونهاره صائم ومثل ضرب اليوم ونحوه ليس مما
يقصد النكتة حتى ينزل منزلة الفاعل فيكون مثل خاتم فضة
فالتحقيق ما وفقهم اليهم وادعى اليه بعضهم او ضرب
واقع في اليوم هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب لان معنى كون
الشيء ظرفا للشيء ان يكون المظروف واقعا في الظرف لا بيان
انه متعلق بواقع اعني ضرب اليوم متعلق بالضرب وليس
صفة تقديره واقع في اليوم لانه انما يتم اذا كان بمعنى يستلزم

معلومية المنسوب لان وضعها على ان تقيد ان بين المضاف والمضاف
اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذا للشارح افاد
التعريف كذا قال المص والرضي في شرحيها ثم قال الرضي مثلا
اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان
تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما
بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما
معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع الاطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان فان ذلك غير لازم كما لا
يخفى وذلك ان نسبة الفعل الى فاعله لا يستلزم معهودية
الفعل وتعينه ولهذا كان الفعل نكرة لتوغلها في الابهام
وكذا ما هو بمعناها من نحو نظيرك او شبهك وسواك
وشبههما فذلك ان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص
ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود لا ذاته موصوف
بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص ذاتا دون اخرى
بل مماثلك اخص من غيرك انتهى وذلك انه ليس كل ما في
الوجود مثلك بل بعض منه وهو ما له مناسبة ما ولهذا
توغلت في الابهام بحيث لا تخصص تلك اي النسبة
باعتبار المعنى الذي هي في المضاف كما مر انتهى التعريف فان قلت
على التقدير خصوصيته لشهرته بمماثلة او مضادة جاز التعريف
كما ذكره المص في شرح المفصل قلت اعلم ان الظ لا يطرد العرف
بين ما توغل في الابهام وما لم يتوغل فيه كالغلام في غلام زيد
بالنظر الى خصوصية الاضافة كما مر فكما جاز ان يكون للغلام خصوصية

بزيد

يزيد باعتبار ما ذكر من وجوه الخصوصية كما مر جاز ان يكون ٨٠
للعنبر المثل في نسل غيرك وشملك خصوصية المخاطب وسوى
كما تعرف الغلام الا انه يكون للمضاف واحد معرف بتعيينه
الى فيح لا يكونان مستغرقين في الابهام بل يتعين كل منهما فان
عين السكون وان كان محتملا في الوجود مما يتصف بغايته
السكون مثل زيد وعمرو والفلك والملك وغيرها الا ان الحركة
اشهر لمغايرة السكون فيتعين وكذلك مثلك وان كان يحتمل
كل ما مماثل في شيء من الاشيا الا انه يتعين ما اشتهر المماثلة
المخاطب في الشيء الفلاني فالمراد بالتعريف التجرد والحاصل
ان المراد بالتعريف الذي يقابل التجرد الذي هو الانتقال فانه
المراد بالتعريف الخلو على سبيل عموم المجاز والا فالتعريف و
التجرد متباينان في اخصها بما سبق التعريف لانه طلب للادنى
مع حصول الاعلى وهو خلاف ما تقتضيه المعقول واما تحصيل
الحاصل المحال بمعنى جعلها على اورد عليه ان المعرفة في الامثلة
المذكورة الاسم والكلم هو المركب فلا يلزم جعل المعرفة على
اجيب بان المقصود من لزوم تعريف المعرف لزوم تحصيل
الحاصل فهو حاصل ههنا لزم ولان النجم قبل العلمية كان متعينا
للثريا وبعد العلم كان متعينا له بل النجم مع السلام متعين له
فلا يلزم تحصيل الحاصل من هناك تعريفاته في امرين
تلك الاثافي والديار البلاقع وقبله ايا منزلي سلمى سلام
عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او
يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اللهم للبدا

وفي مرخم منه رخم للضرورة وهي اسم جنة والارض بضم
الميم جمع زمانه والاثافي جمع الاثفية بضم الهمزة وتشديد
الياء وهي ثلثة احجار يوضع عليها القدر عند الطبخ
المعنى الجهلة والبلاقع جمع البلقع بالفتح وهي الارض القفر
لا شيء فيها والمعنى اسلم عليكما يا منزلي مسنه واستخبرانا الا
زمان التي مضت وكذا بينها مع الاحباب من جمع الينا ثم
نبكي الشليم والسوال لها فنقول وهل يرجع ولا يرد
الاثافي الباقيين في المنازل والديار المعدومة جواب السلام
ولا يوضح عن خبر اذا استخبرتها عنه لكونها في قعد بين الانفصال
لان ما هو مجرور في اللفظ منصوب في المعنى او مرفوع نحو
لا في المعنى اشار بذلك الى جواب اخي السوال اذ يرد
في الحواشي القديمة وهو انه ما فائدة قوله في اللفظ وذلك
ان التحقيق قد يكون في اللفظ والمعنى انه يسقط بعض المعاني
بازاء ما يسقط من اللفظ كما في الظرف المقطوع عن الاضافة
شيئا فشيئا حتى قبلا فان التحقيق فيه في اللفظ والمعنى معا
لان المضاف اليه عوض وارد معنى ايضا كما قرره وقد يكون
في اللفظ فقط فاشار بقوله لا في المعنى الى ان الاضافة
اللفظية يفيد الفائدة اللفظية وهو هذا النوع من التحقيق
دون النوع الاخر ولا يفيد الفائدة المعنوية وهو التعريف
او التحقيق والتخصيص فظهر ان قوله لا في المعنى ليفيد النوع
من التخصيص اللفظي وان الحكم مضافا الى الفائدة المعنوية
وهو التعريف او التخصيص كما صرح به اولا هو انهم قد يضيفون
وصفا

وصف المغنى بالخفة والثقل كما في عنى المنفوى فانهم اعتبروا
تكلمة باعتبار الاضافة التي بعضها امر معنوى ولا يرد ما قيل
ان المغنى لا يوصف بالخفة والثقل وان تحمل الحصر نظامه
مضافا الى خفة المغنى اى لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في
المغنى فلا يفيد تعريفا ولا تخصيصا وقد اجيب عنه في الحواشى
الهندية بان فائدة الاشارة الى وجه التسمية فهى انما سميت بها
لان فائدتها تظهر في اللفظ او تخفيف التقابل من اللفظة
او المفعولة صريحا واستعمله في الصفة لئلا يلزم اخلاء
الصفة عن الفاعل ولا بد من جعل المضاف اليه منصوبا تشبيها
بالمفعول ثم اضيف اليه كما قرره في باب الصفة المشبهة
والمراد ان المشار اليه الحاضر فالاشارة من ذلك اليه دفع سؤال
اورده في الحواشى الهندية وهو انه قد اشار الى الحصر المذكور
وجوابه هذا التركيب مبنى على عدم افادتها التعريف لا على
الحصر المذكور حيث لا تتعلق الاضافة بعدم افادتها التخصيص ووجه
الدفع ان اشارته الى ما يفهم من الحصر وهو مجموع امور
ثلثة ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم
من ترتيب الحكم على المجموع ترتيبه على كل واحد منها اذ اريد
واجيب عنه في الحواشى الهندية بان ذا اشارة الى المفهوم
من الحصر الضمنى وهو انها لا تفيد تعريفا لامور ثلثة اى اشار
الى مجموع امور ثلثة لانه الظاهر من الحصر واختار صاحب
الحواشى الهندية احد الامور الثلثة لانه الذى ترتب عليه
المقصود ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع الا لانتفاء

التعريف ولولا انتفاء التخصص حتى لو وطم نبنى التعريف ان
لتخصص الاول وامتنع الثالث ايضا وعلى هذا كان الا
نسب تقديم هذا الفرع اذ يكفي فيه والامر الواحد فقط
هو وجوب التخفيف فقط لا الزايد عليه بخلاف الفرع
السابق فانه يتفرع على امرين وجوب التخفيف وانتفاء
التعريف وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على
امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب باعتبار المقدمة وهذا
المعنى بلا يم سوق كلام حيث قيد بقوله فقط وقيل لان افادة
التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء فائدة التعريف التخصص
وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على
المذكور ضمنا ورد عليه بانه معارض بان النفي مقدم على الاثبات
فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعل المص وقد
يقال انه النفي وان كان متقدما على الاثبات لان العدم
سابق على الوجود الا ان المقصد الاهم في الحصر الذي معناه
اثبات شيء ونفي ما عداه عن حيثيته الا الذي هو الاثبات
قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب وهو
جعل الدليل عين المدعي او جزءه وذلك ان في هذا الجواب
استدلالا على هذا امتناع الضارب زيد بضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها الذي استدل عليه بامتناع الضارب
زيد اللهم الا ان يقال اشار بذلك الى ضعف هذا التوجيه
لانه خلاف الظاهر من العبارة باضافة لادنى ملابسة يعني ان
العبد عبد الواهب الا انه اضيف الضمير اليها لادنى ملابسة انه نعوم يأمرها

وبرعاها

ويدعاها قوله واما الاانه قاسيم عطف على قوله فيما سبق عند قوله
خلافا للفراء اما الانه لو حمل على الوجه المختار في الحسن الوجه
مفتوح الوجه بالاضافة وانما كان مختار الانك لو رفعت
الوجه لخلو الصفة عن الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب
الصفة واما النصب في مسئلة فمتوطة للجر وذلك انهم لما اراد
ما الاضافة في الحسن الوجه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا
الضمير واستتروا في الصفة الضمير وجي باللام في المضاف
اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف
اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطرد وفي
غيره ايضا عند الكوفيين فلما جي اللام مع قصد الاضافة
نصب اولا ما مضمرا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل المفعول
ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان
اضافة للصفة الى موصوفها اذ الواقع من الصفات
المرفوع بخلاف الناصبة مع المنصوب فانه لا فاعلها
المفعول لم المفعول المعلل به الا لان الحوان والمحولة
للضاربك والجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى
مسئلة ظاهر لانهما مثل الضارب زيد بيعه توسط
فكما انه مسئلة على حدة فكذلك كل منهما بخلاف مثل الو
المائة لان لكل هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
آخر لان معنى التركيب الوصفي الصاق شي الى شي ومعنى
التركيب الاضافي نسبة شي الى شي فان الجامع
صفة المسجد لانهم يقولون المسجد الجامع والجانب الغربي

والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء والجامع صفة للوقت لانه
كما يصح وصف المسجد بكونه جامعا لانه موضع الاجتماع
يصح وصف الوقت بكونه جامعا لانه وقت يجتمع فيه وكذا
الكلام في جميع ذلك لانه لا يصح وصف البقلة بالحمقاء
وصف الجنس التي هي البقلة بالحمقاء انما سموها الحمقاء
لانها تنبت في مجاري السيل ومواطئ الاقدام فلا يلزم
من اضافة المسجد الى الجامع اضافة الموصوف الى الصفة
لان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف حتى يلزم
من ذلك اضافة الموصوف الى صفته فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة كالاسود للحية السوداء والدهماء للشاة
وهذا مبني على انه اذا اطلق الجامع والغربي والاولى
والحمقاء يراد بها الوقت والمكان والساعة والجنة دون
غيرها الا بقرينة كما في الغالبة فان ثبت فلا كلام فيه والا
ففيه اشكال فتبديع الايراد موجه واحد وهو ان
الجامع ليس صفة للمضاف اذ لا يقال المسجد الوقت
بخلاف الجهاد الاول فان الجامع ليس مضافا اليه قطعا
في العموم والخصوص بان يصدق كل منهما على كل
ما صدق عليه كما في الكتاب الترادف والاتحاد في
المفهوم والمساوي الاتحاد فيما صدقا عليه بان يصدق
احدهما على كل ما صدق عليه الاخر وبالعكس مع التغاير
في المفهوم اما اذا كان للجنس فنفيها خفاء لان الى
في اللغة نتينا والجواهر والاعراض والموجود

الماهيه

المعدوم فكذا الغنى لانه غنى الشي بنفسه كذا في الصحاح فلا يكون
اعم فكانك قلت مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة اضافة
الشي الى غيره لانه مدلول اللفظ غنى اللفظ والملحق برد معنى
الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح حقيقة
او حكما الاول فيما اذا وقع في ابتداء الكلام والثاني فيما اذا وقع
في غير ابتداء الكلام فانه في قوة ابتداء الكلام بصح انه
يقع في ابتداء الكلام فهو في حكم ابتداء الكلام لعدم موجب
القلب وهو التعليل كما في اجرو واو كما يبغي لا لالتباس
المرفوع بغيره بسبب القلب اي قلب الالف بخلاف المقصود
فان الالتباس فيه ليس بسبب قلب الالف ياء ايضا لكان
الالتباس حاصلا لكون الاعراب مقدرا فان قيل فكان
الواجب على هذا انه لا تقلب واو الجمع في جاءني مسلمون ياء
لئلا يلتبس المرفوع بغيره قيل بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة
وانما جوز هذا بل قلبها لا مرا استحساني موجب عندهم
ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو
في مسلموي فانه لازم موجب القلب وهو اجتماع الواو
والياء مع سكون السابق ولا يترك هذا المطرح اللازم لالتباس
يعرض في بعض المواضع الا يرى انك تقول مختار ومضطر
في الفاعل والمفعول لوجب تقارب الصيغتين هاد اي
قلب الهاء واو لما تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة
وانضم ما قبلها تقلب واوا فيلزم الرجوع الى ما يفرغ منه

تعلم نبيا صنعا ولذلك اعرابه على ما قبل نقل الاخ وانه
ثاني دابي اختلف في توجيه تقديم الاخ على الاب فقيل وجهه
ان الاحتياج الى اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى
اضافة الاب وقيل وجهه ان الاخ ابعد من خلف الوعد
لعدم الدليل لو علم وانما هو تام على الاب كما ينبغي
فعلى هذين الوجهين ما وجه تقديم الاخ على الاب فيما
اذا قطع عن الاضافة مع انه لا اضافة ولا اختلاف للوعد فيه
اللهم الا ان يقال انه لموافقة ما سبق وايضا لا بد لا يكون
بر احتياج الاخ الى الاضافة من دليل وقيل ان اتباع
لقوله يوم يفر المرء من اخيه الاية ووجه التقديم في الاية
الترقي من الادنى الى الاعلى كانه قيل من اخيه بل من ابويه
بل من ابويه بل من صاحبته بل من بنيه ولا يلزم جريانه
هذا الوجه فيما لان المقصود مجرد الاتباع وقد يقال الظاهر انه
مناسب للمعنى في العبارة ولهذا عدم المعنى في الترجيح الاب
على الاخ وابي مالك ذو المجاز بدارا وتسل حاجتنا المجاز
وقوله ذو المجاز موضع بناحية مكة كان به سوق
في الجاهلية كسوق عكاظ والوادي للشمر بحا طب نفسه فيقول
قضاء الله وقدره انزلك في هذا الموضع واقسم ان هذا
الموضع ليس بدارك هكذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح
ابيات المفصل وظهر مناده ما قيل ان يقو اخطا الموت
فلما بقي اصواتنا يتبعني من يستطيع استعارة والمراد
العلم الحاصل بعد البتيني وضربتني للنساء التي احسن

نحينا

فدينا من التثنية والابناجع اب والالف للاشباع بقول
النسا التي اشرف بما عرفن اصواتنا معرفة منه بكشن من وجهين
وقلن ابانا فقلنا كم بقوله اي امراته قايلة جعله للغلبة
دون المخاطب مع انه المتبادر من امثاله في عبارة المعيشي
صنفه المخاطب لا تمنع اضافة الحم الى المذكر لان الحم كالشي
من قبل الزوج مثل الاخ والاب كذا في الصحاح والاطراف
مما قيل انه على حذف مضاف اي حم زوجها ولو قال ويقال
لكان اولى وانه نقل عن بعضهم اي ابن يعيش وابن مالك
وليقاله فيحتم حال اضافته الى ياء المتكلم في باب الوحد والتثنية
والادغام الخ اما وجه عدم نقصوانه يقال فم اذا افرد وقياس
هذه الاسماء انه للمجيء بفتح ها ياء المتكلم على ما هو عليه كما قيل
اخي وابي في اخ واب واما وجه في فقوانه انما قيل فهو في
المفرد بفرقته نزوله عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه
على اصل خواته بالواو فوه مجذف الهاء لتشابها سيما معنيما
فيذ وقع الاعراب على العين كما في يد ودم ثم تقلب الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فيجتمع ساكنة مع التنوين فحذف لالتقاء
الساكنين فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وليس ذلك في
المتمكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين لاجل الاضافة
فوجب لا يحذف العلف لعدم المقتضي لحذفها فوجب ان يثبت
العين وهي واو فقياس هذا الواو ان يكون ما قبلها من جنسها
فضمها اصله قوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء
على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح التعلق

بها كما ذكره الرضي والمصنف في شرحه واعلم انهم قالوا اصل فم
الاسماء الستة فعل بفتح الفاء والعين الا فوك وان لامها واو
الا فوك وذو فان لام فوك هاء ولام ذو ياء قال الرضي اما
كون اخ واب وحم مفتوح العين فلجمعها على افعال كاباء
واحماء لانه قياس فعل صحيح العين افعال كجمل واجمال
واما هن فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل
ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض ثم دليل
تحرك عينه مونثه اعني ذات واصله ذوات كنواة لقولهم في
مثناه ذواتا فحذفت العين لكثرة الاستعمال ولو كانت
ساكنة العين لقلب في المؤنث حتى لظهر واما فم فلم يسمع
منه اضفاء حتى يستدل به على تحريك عينه وهو منه وهو هنة
فالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون سكنها
لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث من اللام
ان فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كقصعات
واما فوك فاصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء
فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون
العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون واما ان
لامه هاء فلقولهم افواه وفويه واما ان لام ذو ياء فلان عينه واو
بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب
القوة والحمل على الاغلب اولى واما كون لام اخ واب وحم وهن
واوا فلقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وذلك انهم ارادوا

يصفوا

يصفوا شخصاً بالذهب فقلنا فلم ساب لهم ان يقولوا جاءني
رجل ذهب فجاءوا بذو مضافاً فقالوا ذو ذهب
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه اي لا يعرف اهل الفضل
من الناس الا من اهل الفضل لكان اشمل لتناوله المضمر
وغيره مما لا يطلق عليه اسم المبني ودخوله كل منها في النفي
بخلاف المضمر وكان حصر المضمر نفي حصص المضمر لان بعض
تلك الاسماء حكما خاصا منه اضافته الى ياء المتكلم لعدم الورد
في نحو اخ طلبه والرد في نحو قم فينبغي ان يكونه لذا لذلك
الحكم بنفي اضافته الى المضمر يعني ليس له اضافة الى المضمر اصلا
حتى يكون له ذلك الحكم عند الاضافة الى ياء المتكلم وليس
المصر بيانه اضافته حتى يلزم بيان تعيين المضاف اليه وهو اسم
الجنس ونفي ما عداه وهو جمع تابع معقول من الوصفية
الى الاسمية اشارة الى دفع ما قيل ان فاعل الصفة يجمع على
فواعل ايضا لانه يصدق احكام الاسم سوا الكلمة ووجه
الدفع انه نقل من الوصفية الى الاسمية فجعل اسما فهذا
النوع من الاسم فصار عنزلة فاعله اسما ككاهل وهو يجمع
على فواعل لعدم كونهما من افراد المحدود والنقض انما يصح
لو كان من افراد المحدود لا يكون الحد جامعا بخروج بعض افراده
المحدود اي متأخرهم لوحظ ارادات المراد بالثاني المتأخر
الناس كما هو الظاهر من كلامه فليس فيه اشارة الى توجيه اهل
لدفع ما يوجد على التعريف من الثاني مضاعا لا الى توجيهي
كما قيل انه لدفع ما يورد ههنا جعل الثاني بمعنى المتأخر

بحث التوابع

الى الدفع الاول واخر كلامه الى الثاني فدخل فيه التابع
الثاني والثالث فان التابع الثاني وان كان متاخرا عن المتبوع
فيه حينئذ في الذكر الا انه متى لوحظ مع المتبوع لكونه تابعا
لا تابعا لتابعه يكون متأخرا عنه بمرتبة فيكون ثانيا اي المعنى
اعراب سابقة لا مشخصة اذ الغرض الواحد بالشخص لا يتوارد
على محلين فانش كلاهما من جهة ما هو مشخصة قيل
ان المراد مما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي
بترحم او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى المنعي
وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا
يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات انتهى
ولا يخفى انه كما يكون القصد في الصفة المخصصة الى نسبة الفعل
الى التابع والمتبوع كذلك في غيرها من الصفة المادحة
وغيرها مما ذكره يكون القصد اليهما معا وان لم يكن للاحتراز
عن غير الموصوفات بها وذلك ان القصد من قولك بسم الله
الرحمن الرحيم استعانة باسم رب الموصوف المتصف في نفسه بالرحمة
وكذا المقصود من قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان
المعوذ من الشيطان المرجوم في نفسه وكذا من جاء زيد نفسه
ان المجيء الى زيد نفسه لا الى متعلقه ومن اقسم بالله ابو حفص
عمر ان الذي اقسم ابو حفص هو عمر لا غيره مما سمي بابي حفص
وكذا المقصود من قولك ارحم زيدا المظلوم طلب الرحمة على زيد
المتصف بالمظلومية الذي تقتضي مرحمة اظهار الرحمة عليه

ولكن

ولكن هنا للغير من حيث تقتضي مسند اليه الخ اشار بذلك الى
دفع اعتراض اورده الرضي على المص وذلك ان المص
ذلك ان المص قال في الشرح قوله من جهة واحدة يخرج عنه
المبتدأ والثاني والثالث من باب علمت واعلمت وكذا ثاني
باب اعطيت لانها انما ترتفع باسباب سابقتها ولكن من غير جهة
واحدة وقال الرضي فيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من
جهة واحدة وهي كونهما عمدة الكلام وانتصاب الاسماء الثلث كونه
من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات
بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان تقول
ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع
الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ووجه الدفع
على ما ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بتقرير
الشارح رح ان المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق العوامل
بالمعمولات وعدم تغيرها وبالجهات المتعددة تعدد المتعلقات
وتغيرها وح لا يلزم تغير الجهات بتغير الاسماء ففي جاءني
زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل منهما بل من حيث تقتضي مسندا
اليه عمل فيهما بخلاف الاشياء المذكورة فانه تغير التعلق فيها فان
المبتدأ من حيث انه تقتضي المسند اليه صار عاملا في المبتدأ
ومن حيث تقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فلا يرد نحو
جاءني هؤلاء الرجال لان هؤلاء وان كان مبنيا الا انه معرب
محلا فيكون اعرابه المحلي الرفع وان نحو يا زيد ويا رجل بالضم
والفتح فيهما اعراب حكما لمشابهتهما حركة الاعراب نحو فكذا

مطلقا لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس يعني ان التعريف
يكون للماهية وبالماهية لا للافراد ولا بالافراد لان التعريف يكون
بالجنس والفصل او الخاصة وهي كليات لا اشخاص فلا يكون يعني
الافراد فلا يصلح الافراد ان يكون معرفا او معرفا فلا يدخل الكل
على المحدود ولا على الحد فاذا دخل كلمة كل على الحد افاد ان المحدود
صدق على كل افراد الحد فلا يكون شيء مما يصدق عليه الحد
من افراد الحد الا صدق عليه المحدود فلا يكون يعني المحدود
حتى لا يكون جامعا مانعا فافاد اختصاص المحدود في كل افراد
الحد اي لا يكون فرد من افراد المحدود خارجا من افراد الحد
حتى لا يكون جامعا لخروج بعض افراد المحدود عن الحد فيكون
جمع الحد ومنعه كالمنصوص عليه فلاجل ذلك اورد لحكمه كل
لا للنعت قدمه على ساير التوابع لانه اكثر متابعة لانه يتبع
المتبوع في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث بخلاف ساير التوابع ولانه اكثر
استعمالا واوفر فايدة لانه يكون للتوضيح والتخصيص وغيرهما
من الفوايد مما سيجي ذكره اي تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه
وانما قال بهيئة التركيبية مع متبوعه لانه بدون الهيئة التركيبية
اي في حال الانفراد يدل على معنى مطلقا لا على معنى في متبوعه
مطلقا قال المص هذا القيد لدفع وهو المتوهم في مثل ضربت
زيدا قايما انه داخل في الحد فانه وان مسلم انه تابع يدل على معنى
في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هو مقيد بحال
الضرب وقال السكاكي(؟) انه احتراز عن الحال لان معنى قوله

مطلقا يعني

مطلقا غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه
فالحال وان دل على معنى في متبوعه لكن بتقييد الحال صدور
الفعل عنه او وقوعه عليه وان قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز
عن ساير التوابع واعترض عليه الرضي بانه قد خرج الحال بتقييد
التابع وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف لان هنا القيد عنده
لدفع التوهم فان التاكيد المقيد للاحاطة داخل في الحد غير
خارج عنه وكذا البدل والمعطوف في اعجبني زيد علمه واعجبني
زيد وعلمه فالشارح جعل مطلقا قيدا الدلالة على معنى
ان الدلالة غير مقيدة بمادة دون مادة وجعله احترازا
عن ساير التوابع وجعل قوله يدل على معنى في متبوعه لتحقيق
الماهية وبيانا للواقع وهو الطف الذي لا يرد عليه شي من
الاشكالات فان قيل جعل مطلقا صفة الدلالة لا يساعده
العبارة لانه يجب ان يؤنث مطلقا قلنا يمكن ان يوجه بان
يأول الدلالة بالافهام اذ معنى الدلالة افهام المعنى من اللفظ
او يجعل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل
على معنى حال كونه دلالته عليه مطلقا غير مقيدة بمادة وقوله
اي دلالة مطلقا بيان لحاصل المعنى وفايدته تخصيص
او توضيح معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل
في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع كذا قال الرضي
وتبعه الشارح والمراد انه اذا كان موضوعا للمعنى لاجل غرضه

الدالة على المعنى الواقع في المتبوع لا الذات وقيل اي للصفة
الذي هو المعنى الواقع في المتبوع لا الذات والاضافة بيانية
عموما وخصوصا اي وضعا عاما او دلالة عامة بان يكون
في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس
فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا او
وضعا خاصا او دلالة خاصة بان يكون في بعض استعمالاته
كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه موضوع
للدلالة على معنى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل وهو
الرجولية كذا قال الرضي وقيل هو يعني الذات كما قال
الشم فان النعت امر زايد على الذات المبهمة عنه وله
معنى حاصل وقيل هو المذكور واما اذا جعلته صفة بغير
اسم الاشارة نحو مررت برجل الرجل اي الكامل في
الرجولية فليس اسم الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان
استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل
اسد ليس وضعيا وكاي الواقع صفة للنكرة بشرط قصد
المدح واسم الاشارة الواقع صفة للعلم او المضاف الى
العلم او الى المضمر او الى مثله واما في غير هذه المواضع
فلا يقع صفة التي هو في حكم النكرة انما قال ذلك بناء على
ما ذكره الرضي من ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف
والتنكير من خواص الذات واستدل عليه بكلام لا حاصل
له كما قرره السيد الشريف قدس سره وقال بعضهم انها نكرة

لان التعريف

لان التعريف عند النحويين في المضمرات والاشارات و
الموصولات والاعلام انما يحصل بالالف واللام والاضافة
وكلاهما منتف فيهما فلا يحصل التعريف فيها ولانها حكمت
الاحكام نكرات الاشارة بل بعيد لا يسبق الى الذهن بسرعة
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط بكونه اجنبية فلا يحصل
انضاف الموصوف بمضمون الصفة فلو قلت مررت برجل
قام عمرو ولم يكن الرجل تتصف بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص
به كذا في الرضي وقد نص ابن مالك في شرح التسهيل على انه
يحذف الضمير العائد من الجملة الى الموصوف على ما نقله
عنه ابن قاسم وصاحب التعليق كقوله كان خفيق النعل
من فوق عجسيها عوازف نحلا خطا العار مطبق خفيق النبل
دونها فالعجس مقبض القوس وعوازف جمع عازفة
من عزفت عن الشي انصرفت عنه والمطبق هو الذي يتعلق
الطبق وهو راس من رؤوس الجبل شبه دوي السهام التي
يخرج من فوق مقبض القوس بدوي نحل متفرقات اضلها
رطن مستقل على راس الجبل فقوله اخطا الخار مطبق في محل
جر صفة لنحل او في محل رفع صفة لعوازف ولم يشتمل هذه
الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اغنى عنه الالف
واللام اي عارها ولم نذكره في كثير من كتب النحو غير هذا فعلم
منه ان الضمير يتعين الربط في الجملة الواقعة صفة عند الجمهور
وعند ابن مالك ايضا لا يغني في كفاف الجملة الخبرية الواقعة
خبرا المبتدا فيصح الملازمة فلا يرد ما قيل في الملازمة

بما قسمه لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدا

اي بحال قائمة بصفاته قلت نحو مررت برجل حسن غلامه

او نفسه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم

برجل قلت قد يوخذ الموصوف المجموع من الذات و الوصف

فالذات بالنسبة الى المجموع متعلق كما في برجل حسن الوجه

الا نعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقة نعني يوصف

بصفة اعتبارية يعتبرها العقل باعتبار نسبته الى المتعلق

لا باعتبار افراده فان تلك الصفة في الحقيقة صفة لذلك

الموصوف فاذا قلت مررت برجل قائم غلامه او ابوه فالقيام

غلامه او ابوه وهو الرجل واما وصفه لا بذلك وان كان

اعتباريا ليس امرا حقيقيا كما انه كالحسن القائم في مررت

برجل حسن فان الحسن كيفية له في نفس الامر ولم يتصف بالقيام

الجهد ولذلك صح حمله عليه كذا ذكره ابن الحاجب في شرح

المفصل في عشرة يوجد منها في كل تركيب اربعة لاتحادها

في المعنى فهي لموافقة في جميع الاحوال العشرة المتساوية

والا يلزم انه لكونه النبي الواحد في حالة واحدة مذكرا او

مونثا ومعرفا ومنكرا ومفردا ومثنى ومجموعا او كان صفة

مونثة تجري على المذكر كعلامة لكون التاء للمبالغة

الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ لا في الحقيقة اذ من المعلوم

انه لا يكونه بفعل واحد فاعلان الا انه يخرج الواو من الاسمية

الحرفية بانه يحمل علامة دلالة على كون الفاعل جمعا كالتاء

المتصلة في نحو قامت هند تدل على تانيث الفاعل او يحمل

دلالة

بدلا من المضمر اي يجعل الفصل خبرا مقدما على المبتداء فح لا
يجتمع ضميري الطايفة كما في قامت هند وكما في لغة اكلوني
البراغيث وكما في اسروا النجوى الذين ظلموا لانه تدل على
الذات لا على قيام معنى بها الا انه لم يوضع للدلالة على المعنى
بل على الذات وكذا امتنع اضمار الحال كذا قال المص في شرح
المفصل ويتجه عليه ما اورد ان الضمير الراجع الى المشتق
فيه معنى الوصفية وحكمه اشد اختصاصا اشار بذلك الى ان
المراد بالاخصية المساواة الزيادة في المساواة في مرتبة
التعريف والى توجيه الارادة بالاخص لا اعرف لان كون
الموصوف اخص او مساويا يعني اعم ان ما يطلق عليه لفظ
من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او يكون مساويا له
في ذلك لا يطرح نحو عمرو جاء في الرجل العاقل فان العاقل
اقل افراد من الرجل والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات اما كون اعرف المعارف فلانه
كون المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلانه
احتياج الى لفظ تفسير جعله بمنزلة وضح البدو اما كون
العلم اعرف من اسم الاشارة فلانه مدلول العلم الذات
معينة مخصوصة عند الوضع كما انه عند المستعمل بخلاف
اسم الاشارة فلان مدلوله عند الوضع اي ذات معينة كانت
وتعينها عند المستعمل ان يقترب به الاشارة الحسية او الصفة
واما كون اسم الاشارة اعرف من المعرف بالالف واللام لان
المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا

ومن لول ذي اللام وكذا من لول الموصول يعرف بالعلبة دون
العين فما اجتمع بالعين والقلب اعرف مما يعرف باحدهما
واما ان المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه
اما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف
اليه لانه يكتسب منه ولذا وصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر وفيه نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف
بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام فزيادة قوله فما
بعد او بالمضاف الى مثله مبني على مذهب المبرد والا فلا
حاجة اليه لان المضاف الى احد الاربعة مساو للمضاف
اليه عند سيبويه لا انقص منه للتقتضي لبيانه الجنس
حقيقة ذات المبهم لانه مبهم الذات تقتضي صفة تعين
ذاته فان قيل ان حقيقة الذات كما تعين باسم الجنس المعرف
باللام تعين بالعلم ايضا فما وجه تخصيص ذلك اللام قيل
تعريف المبهم مناسب لتعريف اللام لان تعريف اللام لا يسلب
ولا ينسخ كذا تعريف اللام لا يقبل التنكير واما تعريف فيقبل
التنكير واما الاضافة فلا تقبل التعريف في جميع احوالها
كذا ذكره صاحب الشامل شارح الكافية لا يختص بجنس
دون جنس اي لا يختص نوعا دون نوع كالانسان والفرس
والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فانه مختص بنوع من
الحيوان فهذا لك قلت هذا الرجل العالم بل المقصود منها
لانه انما جيء بالصفة للتوضيح والتخصيص او غيرهما كذا

عطف البيان

عطف البيان جي به للتوضيح والتاكيد للتقرير واجيب بانه
المراد بكون المتبوع منصبا بالنسبة ان لا يكون لتوطية ذكر التابع
ولا يخفى ان ارادة هذا المعنى من قوله مقصودا ظاهرا كما ان ارادته
ظاهر من قوله في تعريف البدل لان المراد ان المتبوع غير
مقصود بل كان توطية للبدل والبدل هو المقصود وليس لمفيد
كما قيل لكن على هذا التوجيه يدخل بدل الغلط نحو مررت
برجل حمار في التعريف ولو جعل قوله يتوسط من تمام الحد
يكون خارجا عنه ايضا وقد اجيب عن هذا الاشكال بانه
التابع والمتبوع مقصود ان بالنسبة فان كان احدهما بالا
ثبات والاخر بالنفي قبل هذا الجواب ظاهر في لا ولكن واما
في بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع في الحكم
اثباتا ونفيا الا اذا جعل في حكم المسكوت اعلم ان المراد بالتوطية
ان لا يكون مقصودا اصليا لا لان يكون مقصودا اصلا كما
في البدل فالمتبوع في بل ينبغي ان يكون مقصودا في الجملة
فليس كذلك فلا يتجه ما ذكره الشيخ من الجواب كما يلزم
ان يكون لعطف الثاني على الاول بل يجعل الثاني تابعا للموصوف
الاولها مقدوفه والصواب الاولها كما به معلوم انه
ليس للواو ههنا في نظم الاتم يدل على جواز افراده سماالتصق
به الجي بدليل افراده وتخصيصه بالتاكيد دون ما يتصل
به فيحصل به نوع استقلال وهو باطل للتغاير بينها
في الاختصار بترك التاكيد الواجب لان طول الكلام
قد يغني عما هو الواجب وفي استتار المرفوع لم مثله اي

المجرور
للمرفوع لان فيه استقامة الاعمال الاذى لان المرفوع عمدة فى
فضله اذ يتبين لا يضاف الا الى المتعلق اذ لا يمكن ان يكون
بيان بين المنسبة الى المتكلم وحله وبين بالنسبة الى المخاطب
وحله لان النسبة تقتضى طرفين حرف بالثانى كما فى الحرف
الزايد يعنى ان هذا ليس باول من الحرف الزايد وانها
لا تلغى فكذا هنا فيما يجوز له ويمتنع الخ يعنى لا يرد
قولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت
للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز
عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على
المبنى وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد
الاخص من ذلك وهو ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله لا بالنظر الى لفظه يجب هو ثبوته للمعطوف بالنظر
الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب هو ثبوته للمعطوف كما
اذا لزم فى المعطوف كذلك لكن شرطه ان لا يكون ما ينتهى
ذلك الحكم فى المعطوف عليه منتفيا فى المعطوف حتى لا
يجوز تجريده عن اللام فى نحو يا زيد والحارث فيتعين
التنكير اى فى حكم الانفصال او محمول على نظارة
الضمير كرهه رجلا على المنزوذ كذا فى الحواشى الهندية
ورد عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن معا ويعود
عليه واما اذا كان فلا وجه للتنكير وضمير سيخلفها عايدا
الى الشاه فانبض نظارة الضمير شاذ ليس بقياس وما
ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فلا يصح القياس

على ذلك

على انه رجلا كذا في بعض شروح الحواشي الهندية فقوله على
السؤال وقد ستعلق مرتبط لقوله كريم رجلا لا جوابه اخر كما 91
قيل فينبغي الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدأ هو
عمر لا يقال ههنا احتمال ثم اخر وهو ان ذاهب مبتدأ
وعمر فاعل ساد مقام الخبر لانا نقول المقصود نفي العطف
لا نفي احتمال اخر فلا ينافي ابداء احتمال اخر اي قاطعها
سببه الى السببية اشار بذلك الى نفي اضافة الفاء الى
السببية ولتوجيهها وقول الجواب في جوده اربعة احدها
وهو ما ذكره المص ان الفاء السببية لا للعطف ولا يشترط
فيها ذلك والثاني انها للسببية مع العطف لكن السببية
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط الواحد وهو
الذي في الاولى كالجملة الواحدة والثالث ان نفهم من السببية
سببية الجملة الاولى الثانية لا مطلقا السببية فيكون المعنى
نظير سمعي زيد بسببه فيكون في قوة الرابط فلا حاجة
الى العائد والرابع تقدير الرابط اي سبب طيرانه
واذا عطف قال الرضي معنى قولهم العطف على عاملين
ان تعطف بحرف واحد معمولي مختلفين على معمولي عاملين
ولا يعطف تعطف المعمولات على عاملين بل على معمولهما
انتهى ولما كان معنى قولهم ذلك ما اختلفوا في توجيهه فقال
الرضي وغيره من النحاة رضي انه على حذف المضاف اي على
معمولهما فعلى هذا التوجيه الجار والمجرور نايب عن الفاعل
وقال الشارح ره انه من قبيل اسناد الفعل الى المصدر

اي اذا وقع العطف في الكلام بناء على وجود عاملين وقال
بعض شارحي اللباب ان العطف ههنا بالمعنى اللغوي اي اذا
اميل الاسمان على عاملين بانه يحمل من جهة معموليهما بان
عطفا عليهما والكل تاويلات لقولهم ما لهاوا حلا لانا لتاويل
الاخير بعيد عن الارادة من لفظ العاطف لكلام الخ
الاستفهام للانكار يعني ليس من لم صورته رجل برجل بل الرجل
من لم خصال بسعيه وارصاف بهمته وليس كل نار توقد في
الليل نار وانما النار نار توقد لقرى الصيفان قوله وان
كان بحسب اللفظ جائز المعنى اذا ورد هذا العطف في كلامهم
وجاز بحسب اللفظ والصورة فهو جائز بحسب الحقيقة لان
الحرف الضعيف لا يستوي ان يقوم مقام عاملين مختلفين و
يكون كالعاملين فلا بد من التاويل في الامثلة التي ورد منها
هذا العطف وفيه هذا الاشارة الى الجواب عن الاعتراض
الذي اورد في الحواشي الهندية ^بكلمة اذا والماضي يدلان على
وجود العطف ورودها في كلامهم فكيف يترتب على عدم
الجواز لانه في قوة اذا جاز هذا العطف لم يجز هذا العطف
بحسب الصورة والظاهر لم يجز بحسب الحقيقة فلا يلزم ترتيب عدم
الشيء على وجوده فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة يعني ان القراءة يجوز هذا العطف مطلقا بحسب
الحقيقة ايضا ولا تاويل الامثلة كما اول سيبويه ولا نقتصر على صورة
السماع كما اقتصر الجمهور عليها وهو نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو فاذا كان من مذهب الفراء جواز هذا العطف مطلقا فيتعلم

الخلاف

مقولان م

الخلاف هو الاولى والاقوى اذ لو احرفت قوله الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو لفهم منه ان هذا العطف في مثله ايضا غير جائز ٩٢
عنده كما انهم فهموا المعنى من قوله خلافا لسيبويه والواقع
خلافه فالحاصل ان المدعى هنا عدم الجواز الا في الصورة
المستثناة فخلاف الفراء متعلق بالجزء الاول من المدعى
وخلاف سيبويه بالجزء الاخر منها فلا يتجه على المص ان قوله
خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم بتتمة الا في صورة
تقديم المجرور متقدما على المرفوع او المنصوب في كل واحد
من المعطوف والمعطوف عليه كما في الامثلة التي استشهدها
الفراء وقد صرح بذلك المص في شرحه قال السيد الشريف في
الاولى الا ما ذكر في بعض الشروح ان الاقسام تسعة جوز منها
ست ومنع ثلثة والاقسام التسعة هي ما رفع فيه الثاني من
المعطوف عليهما سواء كان الاول منهما مجرورا او مرفوعا او
منصوبا او نصب فيه الثاني كذلك وما كان الثاني منهما مجرورا
كذلك بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على
حاله والتقدير ما كل اسود تمرا ولا كل ابيض شحما فيكون من باب العطف على
معمولي عامل واحد فهو جائز اتفاقا واعترض عليه بان
حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه خارج عن القياس
فاجيب بانه ابقاء المضاف على اعرابه وان كان شاذا لكن
حذف المضاف في مثل هذا الموضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف
المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر قياسي اي في كونه
منسوبا اليه اذ واحد لا فرق بينهما فقوله في الشرح بيانه الامر

كما صرح به الرضي فلهذا قيل ان كلمة في بمعنى من وذلك الدفع
بكون اللفظ ولا يمتنع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت
ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فعلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو وذلك ان ظننت به الغفلة
عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا يفعل واما البدل في العطف
بالحرف فقط خروجهما به لانهما لا يقرران امر المتبوع وانما
هما مقصودان بالنسبة في انفسهما واما الصفة فلانها وان
افادت التوضيح الذي هو حال المتبوع لكن تلك الافادة
ليست بالوضع فيخرج بقوله يقرر امر المتبوع لان المراد التقرير
بالوضع واما عطف البيان فهو وان كان يقرر امر المتبوع
وحاله الذي هو التوضيح بالوضع لكن ذلك التقرير ليس في
النسبة او الشمول لان المقصود منه توضيح المتبوع لا في كونه منسوبا
او منسوبا اليه او شاملا لحصوله من ملاحظة المعنى لا من ملاحظة
اللفظ لتكرار دون اللفظ اذ المرهونه داعية الى المخالفة
يعني ان المخالفة لاجل المرهونه فهو في حكم عدم التلفظ فكانه
يلفظ بالاصل وقيل انه مرادف للاول لا فرق بينهما بحسب
المفهوم فكانه هو لفظا لكن على هذا يدخل نحو نصعوب اتبعوه
الترادف مع انه تاكيد معنوي واجيب بمنع ترادفهما لانهما
متغايران بحسب اصل المفهوم كما حققه الرضي وسيفسره الشارح
واما نحو حيث بيته نفل لورد انه من باب التابع التي لا نسبة
بينهما انه من باب التاكيد ومعنا هنا التاكيدية الجامع بينهما
معنى الولادة والظهور ما التي انما يكون اوكد واظهر وكذلك

اما سائر

[illegible]

اذا سال الفهم يكون ظاهرا وكذلك اذا رويه واذا طال العنق مع
93 تسلط المفتي لكونه اظهر واسد فتناسب منهما مع التاكيد الذي
هو تقوية المتبوع حافظها او بحيث لا يشتبه على السامع قوله
باختلاف صيغتهما فللواحد المؤنث بعض الصيغ تغلط في بعض
الضبط مع الضمير في المثنى المذكر والمؤنث وجموعهما
نفسهما بايراد صيغة الجمع لالحاق التثنية بالجمع اولكونهما افل
المجموع ويقال نفساهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب.
والاول اولى لكراهتهم في الاضافة الكثير الاستعمال اجتماع
مثلين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما
معنى فلان المضاف اليه جزء المضاف ثم لفظ الجمع اولى من
لفظ المفرد لمناسبته بينهما في كونهما ضم امر الى اخر بصح افتراقهما
حسا يعني بالافتراق الحكمي ان تكون اجزاؤه متصلة ويكون اجزاء
افتراقها بالنسبة الى بعض الاحكام كالعبد والدار وزيد فانه
يفترق بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز
ان يؤكد بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون
البعض ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالمجيء
والذهاب فلا تقول جاء العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء
العبد لا يفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض دون بعض الباقي
لا يستحسن التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمتمكن لانهما يستعملانه
بعض التاكيد اي بعض النسبة اليه بنسبة ما نسب اليه وانما
شرع لان من المعلوم ان نفس النسبة ليس مقصودا بنفس ما نسب
الى المتبوع كما يفهم من ظاهر عبارة المتن بل النسبة اليه كونه مقصوده

بنسبته ما نسب الى المتبوع لانه لا يعني الاخ مثلا ليس مقصد ما المجي

بل نسبته المجي اليه مقصودة بنسبته الى زيد بل يكون النسبة اليه

توطية وتمهيد للنسبة الى التابع قال المص في شرح المفصل هذا

الحد لا يشمل بدل الغلط فانه لم يذكر للتوطية والتمهيد وما قيل

ان المراد التوطية حقيقة او حكما فالمبدل منه في بدل الغلط توطية

حكما لانه في حكم الساقط وموجب للتنبيه لتمكن في حق البدل

فلا يخفى ما فيه سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره فالمراد بالنسبة

اعم من النسبة الاسنادية والتعليقية بل المتبوع مقصود

وانما جي به بالصفة للدلالة على معنى في المتبوع والتاكيد لتقرير

النسبة وعطف البيان لتوضيح المتبوع فيكون الاول توطية للثاني

وذلك بانه يكون المقصود من نفي النسبة الى المستثنى منه اثبات

تلك النسبة للمستثنى لا انه يكون نفي النسبة مقصودا في نفسها

والاضافة بينهما مثل الاضافة في خاتم فضة وانما حمل على التركيب

الاضافي ولم يجعلها اعلاما كما هو الظ لانه عبارة المفصل والمص

في شرحه وكذا في شرح المفصل وعبر عما وقع هكذا بدل الكل عن

الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط والظاهر

انهم منها مغايرة الاضافي قبل في اختلاف كيفية الاضافة تكون بعضها

بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها بمعنى اضافة المسبب الى السبب

وبعضها الى غيره نظر لان التابع يجب ان يعرب باعراب سابقه

من جهة واحدة شخصية واذا اختلفت كيفية الاضافة لم تكن جهة

الاضافة واحدة لاختلاف النوع ح لان تعلق المعطوف عليه بالعامل

بكونه بيانا وتعلق المعطوف به بغيره لك وهذا النظر لا يرد

بحث الشارح

على الشارح اذ في نسخة هكذا بدل الكل وبدل البعض وبدل
الاشتمال وبدل الغلط وقد يدفع عن النسخة الاخرى بانه على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على ما هو من قبيل البعض
وبكونه بمجموع المضاف والمضاف اليه معطوفا على مجموعهما
وقال بعض المحققين اي السيد الشريف في حواشي الرضي
حيث يوجب النسبة هذا قيد لابد منه وقد تركه المص لئلا يرد
اعتراض الرضي بان هذا الاطلاق يدخل فيه بدل الغلط نحو
جاءني زيد غلامه او حماره حيث يعلم وانما قيد بذلك
لان ارتداد الكلام معنى الدال لا يقتضي نسبة الاعجاب اليه بل ينقسم
الى صفة من صفاته اجمالا وهذا القيد ايضا مراد في مثال
القمر ومثال القمر درجة الاسد فانه قد يكونه المقصود النظر الى
الطول والى برج الاسد فيكونه نسبة النظر الى القمر نسبة
الى الفلك اجمالا فلا يرد ما قيل ان في مثال القمر نسبة المبدل
منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يمثلا لبدل الاشتمال
وكذا المثال الاخر بان القمر ليس جزءا منه بل مركوز فيه كما
تقرر في الهيئة وذلك ان القمر كثيف ولهذا يقبل النور بخلاف
الفلك فانه لطيف متشابه الاجزاء فالكوكب الكثيف خارج منه
فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات اي ثلثين لان الفلك
اي منطقة تنقسم ثلث مائة وستين يسمى كلا منها درجة ثم
ينقسم على اثني عشر يسمى كل قسم منها برجا فالبرج مجموع الثلثين
من غير اعتبار ملابسة بينهما بخلاف غيره من الابدال
فانك تقصد اليها بعد باعتبار الملابسة بينهما وهذا بيان

للتوابع والامثولة بعد ان عطفت بغيره اخرج جميع ذلك
اى نعت بدل المعرفة واجب قال الرضى ليس هذا على
الاطلاق بل هى فى بدل الكل من الكل كالجائز لما فيه من
نقص النكارة اذ به يقرب من المعرفة فى نحو الزيدون لقيتهم
اياهم وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شئ واحد فيكون مفهوما
واحد كذا فى الرضى يلزم ان يكون المقصد انقص من غير المقصد لان
الضمير المتكلم والمخاطب اقوى بخلاف ضمير الغائب نحو ضربته
زيد فانه يحتمل غيره لان ضمير الغائب يصلح للكل فيبتنى بالبدل
ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون المقصود انقص فى الافادة
من غير المقصد اذ المدلول واحد بخلاف ما اذا لم يحتمل المدلولان
فانه يحصر باتيانه المدلول الآخر فحسب ان المانع من ابدال
الظ من المضمر غير الغائب هو اتحاد المدلول وهو مفقود فى
غير بدل الكل ولا حاجة الى زيادة التسليم والغرض هكذا افهم
من الرضى وقال المحدثانى فى تقريره ان المانع منها مفقود
اذ لا يتصور الا بالنسبة الى مدلول واحد ولو سلم انه مقصود
فى المدلولين فالشئ فى صورة اتحاد المدلولين اكثر ما عنى
فى صورة تغاير المدلولين دون صورة الاتحاد لكن فيهما
احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد اذ غير الصفة
لا توضح متبوعه ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه اشترط بعضهم ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه
بسبب مجيئه بعد اسم مشترك فرح عليه المص فى الشرح وتبعه الشارح
فقال انه غير لازم لانه ليس مقصودا بالنسبة وانما جاء موضحا

ولا يلزم

ولا يلزم من ذلك ان يكون اوضح من متبوعه اذ قد يحصل الوضوح للشيء
الشيء عند اجتماعهما فان كانت اللاول اصح من الثاني لو
افترقا كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسمه بين
ثلثين متغايرين لا ولئك فاذا اتبع الاسم الكنية افاد اتضاحها
وان كان الكنية اوضح من الاسم حال الانفراد مثل جاءني ابو
عبد الله زيد لا نرح بتعيين ابي عبد الله اذ ليس في المسمين
بابي عبد الله مسمى يريد الا واحد وانما هو مشترك بين مسميات
وهي مغايرة لمسميات ابي عبد الله كما مر ما مسها من نقب
جواب القسم والضمير عائد الى الناقة وكلمة من زائدة والنقب
مصدر نقب البعير بالكسر ينقب بالفتح اذا رقت خفه والدبر
جراحة البعير يحصل بالرحال وفجر مال عن الحق وكذب
انا ابن التارك البكري بشر البكري نسبة الى بكر بن وائل
يفتخر بانه قاتل هذا الرجل وجعله مجمعا عليه الطير ان
ضربه بالسيف والقاه في المعركة واقعة حوله ترقبه انتهاء روحه
ليقع الكل عليه لان الحيوان ما دام به رمق لا يقربه الطير خصوصا
في الانسان والمعنى الاول اظهر والثاني افيد اما كون الاول
اظهر فلانه المتبادر من قوله التارك بشر حيث عرف المضاف معرفا
باللام وكذا المضاف اليه ثم جعله بشر عطف بيان مثل الضارب
زيد واما كون الثاني افيد فلشموله صورته النداء ايضا لكان تعريفا
للمبني بالمبني اي لكان تعريفا للمبني الذي هو المجهول بنفسه فلا
يفيد معرفته بخلاف ما اذا عرف ماهية المبني على الاطلاق و
طوره حركته وسكونه لا بعامل فلا يلزم ذلك فان قيل عكس

بحث المبني

الى هنا بلغ مولانا عصام الدين
وحسب [illegible] التحقيق

معرفته عا بنيه فيما بعد من غير توقف على معرفته مفهوم التركيب الاصلي

وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام قلنا معرفة هذه

الامور بكنهها لا يحصل الا بعد معرفة المبني وقد تقرر ان

معرفة الشيء بكنهه لا يحصل الا بعد معرفة اجزائه بكنهها قوله

والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة يعني

ان المراد بالمشابهة المنفية هذه المناسبة التي وقعت في كون

المبني الموجب للبناء لا مطلق المناسبة التي توجد في غير المبني

وايضا اعني التي ذكرها صاحب المفصل لا الامر الاخص الذي هو

احد اقسام هذه المناسبة والا يلزم ان تكون كل ما فيه سوى المشابهة

من اقسام المناسبة معربا فلا يتجه ما قيل الاولى ان يقال هو المناسبة

واضافة البناء اي المبني مطلقا هذا عند البعض ثم اما بانتفائهما

معا او بانتفاء احدهما فالاول نحو ثلثة خمسة اربعة عشر في الاعداد

ملفا على المناسب فانه غير مركب مع مناسبة المبني الاصل

بتضمنه معنى الحرف الثاني نحو في قام هولاء فانه انتفى فيه عدم

المطابقة لكونه مشابها المبني الاصل الذي هو الحرف ونحو زيد في قال

فانه انتفى فيه التركيب لا عدم المشابهة لكونه غير مشابه للمبني

الاصل انتاد التقديم ما هو مفهومه وجودي على عدم المشابهة

مفهوم عدمي تقدم التركيب على عدم المشابهة وفي تعريف المبني

عدمي والمشابهة وجودي [illegible] تقدمها على عدم التركيب

ايه القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها يعني

ان هذه الالقاب مضافة الى المبني وجعلت القابا من حيث حركات

اواخره وسكونها وانها القاب له لا من حيث نفسه فانه لقبه

اي كلام جزئيه

ما المعنى [illegible]

خمسة عشر

فالتركيب لو كان [illegible] مفهوم وجودي

المفهوم

المضموم والمفتوح والمكسور والساكن فالاضافة لهذه الثلاث
وكقولنا كالوصف بحال متعلق الموصوف فانه وصف للمتعلق
وانما جعل وصفا للموصوف للملابسة ونحن نذكرها القاب المبني
في المعرب وبالعكس اي نذكرها الضم والفتح والكسر والوقف
في حركات المعرب ونذكرها الرفع والنصب والجر والجزم
في حركات المبني فلا يفرقون بينهما بخلاف البصريين فهم متقدم
ومتاخرهم فانهم يفرقون بينهما تقريبا على السامع و
التانيث باعتبار الخبر وذلك ان الضمير اذا دار بين المرجع
والخبر فالاولى رعاية الخبر في التذكير والتانيث
والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال
وان كانت اسماء ايضا لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالا
بالاصوات كما ان الاسماء الاصوات بناء على انها في انفسها اسماء
لان المراد بها ما يحكى بها اصوات البهائم لا نفس اصواتها
حتى تضاف الاسماء اليها وبعض الظروف لان جميعها
ليست مبنية بل بعضها بخلاف الموصولات والمركبات فان
جميعها مبنية لان اي وايه انصبا مبنية عند حذف صدر صلتها
وكذا المركبات التي لا تتضمن مبنيها مبنية ايضا اما بكل الجزئين نحو
خمسة عشر او باحد جزئيه نحو بعلبك فلا يرد ما قيل
او يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو
خمسة عشر وقسم معرب نحو بعلبك فان اصل البناء السكون
لانه ضد الاعراب واصله الحركات من حيث انه متكلم يحكي عن
نفسه الظاهر انه زاد قيد الحيثية للاحتراز عن لفظ المتكلم

المخاطب فانهما وان وضعا للدلالة على المتكلم والمخاطب الا انهما لم
يوضعا لهما ولم يدلا عليهما من تلك الحيثية بخلاف نحو انا وانت
والنحويون لم يعتبروا الحيثية ويحترزون عن لفظ المتكلم و
المخاطب بقيد المتكلم والمخاطب فانهما لم يوضعا للمتكلم و
المخاطب والظاهر ما قاله الشارح والاسماء الظاهرة في حكم الغيبة
حيث يجري احكامها عليها الا انها في استعمالها غيبة لان مدلولاتها
قد يكون متكلما وقد يكون مخاطبا وقد يكون غائبا فكانت تتقدم
معنى الظاهر ثابتة يقال فلان متقدما معنى اللهم الا ان يقال ان
الضمير يرجع الى لفظ العدل المفهوم معناه من اعدلوا فكان لفظ
العدل مذكورا من حيث معناه لا من حيث لفظه لانه انما جيء
به من غير ان يتقدم ذكره فالمراد بالتقدم الحكمي ان لا يتقدم ذكره لا
لفظا ولا معنى بل يكون في حكم تقدم الذكر وذلك بان يؤتى به مبهما
لغرض كتعظيم القصة ثم يفسر فيكون تاخير التفسير الذي اصله التقديم
لغرض فكانه في حكم التقديم وكان متقدما حكما معهودا بينك
وبين مخاطبك كما سيأتي ما يرجع اليه الضمير من المتقدم لفظا او
تقديرا لانه لا مانع من الاتصال اذ لا يتقدم المجرور على الجار ولا
يجوز الفصل بينه وبين جاره والفصل بين المضاف والمضاف
اليه وان جاز بالظرف في الشعر الا انه ممتنع بواسطة اتصال الضمير
ولا يحذف الجار في محل يكون مجروره مضمرا ولا يكون عاملا امرا
معنويا ولا حرفا والضمير مرفوع ولا يكون الضمير المجرور مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له اولهما الى ضربت وثانيهما الجر بـ
بدل الضمير المستثنى بدل بعض لا بدل البعض من الكل كما قيل لان

اي تفسير ضمير الشأن الذي هو ضمير مبهم

البدل هو

البدل هو كل فاحد منهما وثانيهما الا احدهما فقط قوله والضمير في
انت الى انتى هو ان اجماعا وليس نقل الاجماع في هذا المحل بصحيح
وانما هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء
من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة
متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بما يستقل فان قيل لعل مراده
اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب البيان عبارة الكتاب قيل
قيل هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل
بان التاء في انت هي الكلمة وهي التي في نحو قمت ولكنها كثرت
بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين قوله وفي ايا اختلاف كثير
فقال الخليل والاخفش والمازني ان الاسم الضمير هو ايا وما
يتصل به هي اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب شاذ
وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات لانه
مع اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياي بكمالها اسماء وهو
ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره
كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين
ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة
قال الرضي وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه
وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجع
اليه من التكلم والغيبة والخطاب كما كان ايا مشتركا وذلك ان
اللواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير وهو لم يثبت في كلامهم
كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة
حروف تدل على احوال المعنية لما كان ايا مشتركا قوله واعطى الكاف

وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف

حكم المخاطب في ذلك اي في كون الواحد مشتركا بين المثنى
المذكر والمونث لان الضمير في مثل ضربا وضربتما هو الالف ولا
المجموع الالف مع التاء فيكون حينئذ ستة كلمة لستة
معنى وذلك بان تضرب الاثني عشر في الخمسة التي هي المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
فتحصل لكل من الخمسة اثني عشر صيغة فيصير المجموع ستين وتاخذ المعاني
لكل من اثني عشر ثمانية عشر بان تضرب الثمانية عشر في الخمسة المذكورة
فيصير المعاني تسعين وهذا معنى قوله وبنوا الكل لتلك الامور
كلها او مناسبات اي وجه مناسبات فقوله هنا مناسبات بتنبيه
قوله للعلل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء اي وجه الاستثناء
والاكتفاء كحذف شيء في اخر الكلمة المشهورة والاكتفاء عما بقي
وليس المراد ان الفاعل المستتر محذوف حتى يلزم حذف الفاعل
قوله لانهما ينقلبان يا ربعني انهما متغيران وينقلبان بان يدخول
عامل في الصيغة والضماير البعض بدخول ما ليس بعامل فيها
فلا يكونان ضميرين اما اذا دخل عامل منهما فانهما يتغير بدخوله كما
لضمير المنصوب المتصل الواقع مفعولا به مثل ضربتك يصير مرفوعا
عند اقامته مقام الفاعل مثل ضربت فيتغير المنصوب المتصل الى
المرفوع المتصل ومثل هو قائم وانه قائم فان هو تغير بدخول ان قوله
لان وضع الضماير للاختصار لانها اقل لانها اما ثلاثية او رباعية
وخماسية والضمير في اياكما وانما هو ايا وانك كما تقدم واذا الاتصال
انما يكون باخر العامل للاتصال ان المتصل هو المحتاج الى كلمة قبله
في اللفظ ويكون لها كالجزء وتتمة التي لا تتصور الا بان يكون في اخره
قوله فالانها حروف الكلمة ومشابهة لحروف الكلمة الظاهرة فانها تلك
او بالضمير

قوله او بالفصل لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر
الاتصال وذلك بما يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك
الجنة او بدلا كقولك بعد ذكر اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق
نحو جاءني زيد وانت او يقع بعد الا نحو ما جاءني الا انت او وجاء لغرض الشك منه
او الابهام نحو جاء اما انت او زيد او يكون ثاني مفعول علمت او اعطيت
وانما قلنا الغرض لا يحصل الا به احترازا من مثل ضرب زيدا انا
فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا
انه لم يتعين الفصل لحصول هذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا
فيقال زيدا ضربت انما الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف
لغتهم ولانه لو اتصل كان حسب استتاره اذا كان مفردا غائبا فيؤدي
الى ان يستتر الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم كذا في
شرح المصنف وهذا بخلاف المنصوب والمجرور فانه يجوز اتصالهما
بحواته ولم يعدم ما ذكرنا من المحذور قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت
على غير من هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وبالجري على غير من هي له ان يكون المسند نعتا او حالا
او صلة او خبرا للشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن غير ذلك الشيء قوله
فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعني عدل عن الظاهر الذي
هو الاتصال الى خلاف الظاهر تنبيها على ان المراد خلاف الظاهر
والا فلا حاجة الى العدول عن الظاهر اذ لا يعدل عن الظاهر الا لنكتة قوله
اقتصارا على ما هو الاصل وهو العاقل لظرافته حيث جعل عنوانا للعالم
قوله بدليل نحن النازلون الضبا ولو كان نحن بصيغة الجمع ولو كان
نحن دالا على الجمع لوجب افراده ونقل عبارتهم نحن كما روي عن الزمخشري

لان المسند الذي يجب افراده لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم
لا يثنى ولا يجمع قوله لتعين المتكلم في تأخير الاعرف الخ ولانه لم يوجد
فيما هو كالكلمة الواحدة وانما لم يعتبر الوصل لعين كما لم يعتبر فيما اذا
اتصل به بانه اورده على خلاف الاصل وان كان لا يلحقه اخر لانه انما
تقدم الاول فيما هو كالكلمة الواحدة لكونه فيه معنى الفاعلية فهو
مستحق التقديم كما سيجيء وحكي عن سيبويه تجويز الاتصال نحو
اعطيتهوك لان الثاني وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية
فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي المغني عن الترجيح اللفظي
كذا في الحواشي الهندية قوله باعتبار عدم الاعتداد بالفصل المتصل
لكونه الفصل بالمنفصل كلا فصل لكونه كالجزء من الفعل واما لا
يعتد به لكونه فصلا في نيته قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا فباعتبار رعاية
الاصل يكون خبره ايضا ضميرا منفصلا وان لم يكن العامل موجودا
هنا ولو وجد العامل لم يكن الاعتبار رعاية الاصل قوله ورد
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جار فيما اذا دخل على
الضمير المجرور المتصل بناء على انها تعمل الجر في المضمر دون المظهر
كان دونه يعمل الجر في غير علاقته وتعمل النصب في علاقته لكن
علم بان الجار اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ولا متعلق في
نحو لولاك ظاهرا ولم يصح تقديره واجيب بانه حروف الجر اذا
كانت لازمة متعلق والا لا تقرنا بهما في المعنى لان معناها
الطمع والاشفاق قوله في اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر لانه يشبه في كونه في الاخر لزومه ولهذا بحي

الجر

الكسرة

الكسرة في نحو نون الوقاية وان كان ينبغي ان تصان الحرف (من)
اخت خاصة الاسم كما تصان الفعل لانها ليست باخت الجر لعدم كونها
ما في الآخر لكونها على حرف واحد والآخر انما يكون لما زاد عليه
بخلاف كسرة نصربني فانها ليست في الآخر لانها بواسطة الحاق
ضمير الفاعل صار وسطا حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين فانها
عارضة بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فتكون عارضا مخصوصا
لهذا الموجود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باتيان كلمة
متصلة كضربني ونحوني (قوله) لعدم المانع في ذاتها وهي اجتماع النونات
كما في الاخوات التي فيها النون والتضعيف كما في لعل ... والمرجح
لعدم النون هو الحمل على اخواتها وهو خلاف الاصل فكان الا
ثبات بالنون مختارا (قوله) ويتوسط اي بين المبتدأ والخبر ولم يقل
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا فاورد ما هو المتفق
عليه فعند اكثر البصريين انه حرف استعمال الخلو الاسم عن الاعراب
لفظا او محلا وقال الخليل انه اسم لا محل له من الاعراب (قاله)
الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء
بحسب ما قبله وهذا الاختلاف نقله ابن هشام والرضي نقله
على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين
حرف (قوله) الفصل جعل النحاة علة للتسمية فقال المتاخرون انما
سمي فصلا لانه فصل بين كونه ما بعده نعتا وكونه خبرا اذا قلت (لذلك)
زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت
بالفصل ليتعين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله
الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على ان ما بعده ليس من تمامه بل

هو جعله المعنيين الى شى واحد الا ان تقريبهما احسن من تقريرهم
و الكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن
الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط قال الشارح
رحمه الله تعالى فيه بقوله ذلك المتوسط على انه علة للتوسط لا
للتسمية وهو الظاهر لان الغرض لا يحصل بالتسمية قوله لامتناع
اللام فيه لقيامه فيه مقام اللام ولهذا امتنع الجمع بينهما الا انه
يقال زيد الافضل من عمرو قوله استبعد الغاء الاسم اى عن الا
عن الغاء قوله وايراد لفظ قبل لتاكيد التقديم اشار الى دفع ما
اورد فى الحواشى الهندية من ان لفظ قبل مستدرك لا فائدة
فيه اذ الغرض يحصل بان يقول وتقديم الجملة ضمير غائب وقيل
اللائح ان هذا مقام الانكار لانه تقديم الضمير على مرجعه الذى
هو الجملة غير معهود فاكد التقديم بلفظ قبل لدفع الانكار اه
يقال المراد وتقديم الجملة ضمير غائب حتى يلزم الحشو بل المراد
وتقع بعده ما نهو بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
قبل الموضح وقيد بقوله قبل الجملة كما يخص جميع العمومات
المخصصات فكانه قال وتقع متقدما على الجملة او قال وتقديم
تقدم الجملة واما قوله من غير سبق مرجع فليس بداخل فى المراد
لدفع الحشو وانما هو تخصيص اخر لدفع الانتقاض بنحو الشانه
هو زيد قائم كما يصرح به فى قوله ولا بعد اشارة الى ان الكلام
يحتمل هذا التوجيه وان كان عند ط يعلم بما ذكرنا انه لا يخرج
صيغة التقدم عن مقتضاه وانه لا يكون فى غاية البعد كما قيل
وايضا يلزم استدراك قوله يعنى بالجملة نعبه اى على تقدير ان يكون

وما

ليس

فيخصص مع فلا حشو لانه قيد غير كاف في سائر العمومات

قوله سمى

١٠٠ قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخل في القاعدة لان كون ضمير الشان
يخرج جميع ما عدا ضمير الشان فلا حاجة الى قيد يخرج ما عداه
قوله فعلى هذا اى على ما ذكرنا من ان نحو الشان هو زيد
قائم لانه يصدق عليه القاعدة كما بينه مع انه ليس بضمير الشان
بخلاف ما اذا كان داخلا فيها فانها لا تنتقض بان لا يسمى هذا
الضمير ضمير الشان قوله لكونه على صورة الفضلات لكونه منصوبا
قوله لان الخبر كلام مستقل بالافادة ليس فيه رابط يقتضي
ما يرتبط به حتى يدل عليه ويعلم منه اما اذا كان الضمير منصوبا
فانه يجوز حذفه مع صحة الدلالة عليه وان كان غير قوي
وذلك ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلام المجازاة قوله ان من
يدخل الكنيسة بفتح الكاف معبد النصارى والجآذر جمع جوذر
بضم الجيم والذال المعجمة ولد البقر الوحشي والظباء جمع ظبي و
المعنى ان من يدخل معبد النصارى يوما تلق في ذلك المعبد النساء
التي كالجآذر في سعة العين وكالظباء في شدة سواد العين قوله اقوى شبها
بالفعل لان صيغة فعل صيغة مجرد المطلوب قوله لئلا يفوت الغرض
ههنا وهو التحقيق قوله اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية اشار بذلك
الى ان الواقع في الحد بالمعنى اللغوي حتى يندفع الاشكال الذي
يرد ههنا وهو انه عرف اسماء الاشارة بالمشار اليه الذي
يتوقف على الاشارة وهو دور ووجه الدفع على ما ذكره المص
في الشرح وغيره ان المراد ما سمي باسماء الاشارة في اصطلاح النحويين
ما وضع لمعنى مشار اليه بالاشارة اللغوية وهي لا تتوقف على
معرفة المحدود اذ قد يعرف الاشارة اللغوية ولا يعرف اسماء

ضمير الشان ليس بداخل في القاعدة

الاشارة في الاصطلاح فلا يلزم الدور وليس من قبيل قولك العلم
ما اوجب لمحله كونه عالما لان العالم متوقف على العلم فاذا حد به
العلم كان دورا قوله ذا خبر المبتدا هو ذا مع ما عطف عليه كما
اوضحه الشارح لما اوجده وهو من قبيل تعدد الخبر مع تعدد
المبتدا والعامل في الحال معنى الفعل اعني نسبة الخبر الى المبتدا
والمعنى نسب ذا الى اسماء الاشارة وجعل منها حال كونها للمذكر
ونسب ذات اليها وجعل منها حال كونها للمثنى وقس عليه ما بقي
ما ذكر فلا يرد ما قيل ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فلا يصح ان
العامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدا لكون المعنى
اقرب الى مرجعه اي لكونه معنى نسبة اقرب الى ذا الذي هو
مرجعه على اصل الوجوه احدها هذا وثانيها ان ههنا بمعنى
نعم وهذان مبتدا وساحران خبره وثالثها ضمير الشان محذوف
والجملة خبر ضمير الشان مقدر كذا نقل وانما دخل اللام في خبر
المبتدا وان كانت قليلا لانه يجوز مع قلته قوله تعليلا لالحاق ياء
لان الياء قد يكون علامة للتانيث كما في تضربين قوله توصل الياء
بها الظاهر ان المراد الاشباع كما صرح به الرضي اي الياء الحاصل
من الاشباع فلا يرد ما قيل هذان الوجهان غير صحيحين لان
الهاء بدل من الياء توصل اليها بالياء نحو هي وفي ذي يكون
جمعا بين البدل والمبدل قوله لوجود علة البناء فيها كما في المفرد
والجمع وذان وتان صيغتان مرتجلتان ليستا مبنيتين على الواحد
ولو بنيتا عليها لقيل ذيان وتيان فذان صيغة للرفع وذين
صيغة للنصب والجر كما قال الرضي ودعوى ان كل واحد

سقا

منهما صفة مشبهة نعت خلاف الظ قوله يعني ندخل على اوايلها
يعني ان الظ ان تقال لا يدخلها الا انه عدل عنه لنكتة وهي التنبيه
على ان وجوه لها على سبيل العروض لا على سبيل الجزئية الا ان
الظ ان قوله ويلحقها وقوله ويتصل بها من باب التفنن في
العبارة والقياس تقتضي اسمه لان المعاني ستة قوله ولما رأى
المص كثرة الاستعمال كل من الكلمات الثلث مقام الاخر اي
لما رأى كثرة استعمال كل من ذي القرب من اسماء الاشارة مكان
ذي البعد منها الظ من التاويل وكذا كل من ذي التوسط
منهما مكان كل ذي القرب والبعد وبالعكس خالجه الشك في
اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعد واشتبه عليه ان ايهما
للقريب وايها للبعيد لم يتحقق هذا الفرق منهما احال على
غيره قوله فثم لمكان الحقيقي لا تستعمل في غيره الا مجازا نحو هنالك وثم
الولاية لله الحق اي في ذلك الزمان لكن يشار بهنا الى المكان القريب
وهيهنا هناك الى المتوسط وثم وهنالك الى البعيد قوله ان
كان خبرا تمييزا عن النسبة اي لا تتم خبرية قوله ان كان تتم في
الافعال الناقصة هذا بناء على ما ذكره الرضي اه الافعال
الناقصة لا حصول لها بمعنى تتم خبرا اي نصب خبرا تاما وكذا
تقول لغة وكلمتها عشرة وفي ضمها عشرة كاملة قوله صلة الصلة
معناها اللغوي وهو ما يتصل به فلا يلزم الدور كذا قال المص
واستشكل عليه في الحواشي الهندية بانه لا يتم الحد ويلزم
الاجمال لان الاشكال ثلاثة ليس المراد مطلقا ما يقع
اسم الصلة وهو ما يتصل الشيء والا لم يصح التفسير بالجملة الخبرية

بحث الموصول

فالمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا واما الاشكال فلانه
يدخل فيه من الشرطية لانه ايضا لا يتم الا بصلة وعايد قوله
وكالذي الذي اذ لم يعم فالصلة الاصطلاحية ما يتوقف على
الموصول كما في التعريف وهو جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير وعايد اليه قوله ولما كانت الصلة بحسب الحكم بحسب
المفهوم اراد ان قوله وصلته جملة خبرية يعني لا تقع صلة
في الواقع الا الجملة الخبرية لا تفسير لها لا شتراط العايد
في الصلة الاصطلاحية واما الصلة بمعناها اللغوي فلا يكون
هذا تعيين لما هو الصلة في الواقع بالمعنى اللغوي فتامل قوله
وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة
يجب ان يكون جملة استدرك ذلك الشكاية قال لكن صلة
الالف واللام اسم فاعل ومفعول قوله والا وبجمع الذي في
على لفظه وكذا الاين رفعا ونصبا وجرا جمع الذي من غير لفظه
وبحذف النون فيقال اللاتي بهمزة بعدها ياء ساكنة كما انه
وهو قليل وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا قوله
وبئري ذو حفرت وذو طويت اوله فان الماء ماء ابي وجدي
بيري كلام اضافي مبتدأ وذي حفرت خبره يقال طويت
البير اذا بنيتها بالحجارة قوله العايد المفعول يجوز حذفه سوى
عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه بهاء موصوليتها فالعايد
المفعول من الصلة الى الموصول فيما سوى الالف واللام يجوز
حذفه اذا لم يمنع مانع من الحذف لكونه متعينا الاسم حيث
يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف

ضمير الظاهر

ضميرا للظاهر مع كونه فضلة بخلاف العائد الفاعل فانه لا
يحذف لامتناع حذف الفاعل وبخلاف ما اذا كان العائد
ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه
فلا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير متصل
بعد الا او ان لا يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا فيفوت
الغرض الذي لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا
لمانع ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك السؤال اما
العائد المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة لو قدر
انا الذي ضارب زيدا اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين
نحو فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي باظهاره ويتعين
حرف الجر فيما اسند الى الموصول او موصوفه بحرف جر مثله
نحو مررت بالذي مررت اي مررت به ونحو مررت بزيد
الذي مررت فرفعا بحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو
الذي مررت بزيد عليه بدلالة احتمال مررت معه فالمرفوع
المبتدا يجوز حذفه قليلا فلا حاجة الى تخصيص المفعول
بالذكر مع ان غيره ايضا يجوز حذفه وما يتوهم مقامه
هو الالف واللام لا بد من تذكر كثير من مسائل النحو
لا بد من تذكر ان الحال والتمييز يجب ان يكونا نكرتين حتى
يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرور يجي وكذلك التمييز
لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبران عنهما وان ضمير الشان
يجب تصديره لغرض لانها تبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه
وعلى هذا فقس غيره فيه في موضع ما هو مخبر عنه بالذي

الذات الذي اخرعه باستغنانا به الذي العلوم لا على الوجه الاكود
في الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي
وعلى هذا فلا حاجة الى ان تعالى انه التعبير بالمخبر عنه
باعتبار ما ثوى كما قيل قال المصنف يعني فمن لم اخبر عن
زيد ونحوه من ضربت زيدا ونحوه بالذي اي بين المنسوب
والمنسوب اليه اذا كان معلوما على جهة كونه غير زيد
بانه زيد فان المنسوب والمنسوب اليه قد يكون منهما
مبنيا من جهة غير جهة كونه زيدا فاذا قصد المتكلم ان يبينه
من جهة كونه زيدا عمل هذا العمل قوله واخرجا به المخبر عنه
من الضمير اعتبر التاخير عن الضمير لانه الواجب التاخير
بالنسبة الى تصديق الذي كما قيل الظاهر اعتبره مقابل التصديق نفسه
لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز قوله فان صلة
الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوجد
اسم الفاعل من الفاعل المبني واسم المفعول من المبني للمفعول
ولا يتصور بناؤهما من الجملة الاسمية فان قلت يجوز ان يخبر
عن زيد في مثل زيد قائم في زيدا خوك ويجوز بناء اسم
الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤهما بحيث يصح صلة الالف واللام
لانما يصح لو قال القائم ام المواصل وليس كذلك بل يقال القائم
هو المواصل وهذا لا يصح شاملا قوله فيثبت مع السين
وهو صريح الاستقبال وخلوصه قوله بخلاف ما اذا اخبر عنهما مجموع
الفعل المانع قوله لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير وهو غير جائز لان
المضمر يعمل استتاركما في الاصول والمعني الكلي ولفظ الضمير بعيد

بعد لفظ

يجري فيها هذه الاقسام التي من جملتها الموصـ
ما الحرفية فانها لا يجري فيها هذه الاقسام بل اما
نافية او مصدرية قوله نحو رعيا نكرة النفوس الفرجة
بسكون الواو انفراج الفم وانكشافه والعقال كسل العـ
يشد به الدابة لمنعها عن القيام والمعنى رب امر يكرهه ا
له انفراج نفسه من نوع كحل عقال الدابة فانها فاعل لا
غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون احلاله سهلا قوله
فلقي بالناقة نكرة غير موصوفة بمعنى شيء يعد الى علي و
غير موصوفة ولا موصول بمعنى الذي مثل بسعوه قوله و
في التي يلي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير
اسم بمعنى مثلا الي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حر
زيادة الحروف اولى من الاسماء لاستبعادها فالحرفية
حرف للتقليل وفائدة ما هذه اما التحقير او التعظيم او ا
نحو اضرب ضربا ما اي ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضـ
او ضربا قليلا قوله نحو قوله اي حسان ثابت الانصاري
زائدة في المفعول وفصل حاله ومن موصوفة بمعنى
وحبيت النبي فاعله اي كفانا حب النبي حال كونه فـ
قوله ومن كذلك مثل ما في الاسمية كما قال وما الا سمية لان
يجيء حرف الا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد
عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء قوله في خدمتا
من بعضه نحو لو قام صفة لافراد التذكير في جميع استعما

نحو قوله فاما رجال موسرون اتيتهم فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا قوله لهذا اى لكونه مناديه مفردا معرفة لا لكونه موصوفة
والا لجميع الاسماء الموصوفة قوله احدهما انه ماذا بكمالها بمعنى اى
شيء بمعنى ركبت ما مع ذا وجعل المجموع بمعنى اى شيء قوله ويجوز
في الاول الخ برفع الجواب في الاول ونصب الجواب في الثاني
بطريق الاولى هو الاحسن كما قالوا محافظة على مطابقة الجواب
السؤال لا على طريق الوجوب كما هو ظاهر عبارته الا انه في
الشرح يوافق ما قالوا قوله لعلة بنائها على كونها مشابهة للمبني الاصل
اى مشابهته بانه وقع موقعه قوله وهو انسب بانه يعبر
عنه بالمضارع الحالي لان الانشاء وان لم يعتبر له خارج تطابقه
اولا تطابقه الا انه مدلوله واقع في الحال نحو بعت فان البيع
واقع في الحال وان لم يعتبر مطابقته لما في الواقع وحكايته
عنه قوله ولهذا قال المصنف بمعنى الامر والماضي ولم يقل معناه الامر
والماضي لانه يفهم منه ان معناه لفظ الامر والماضي بخلاف
قوله بمعنى الامر والماضي فانه يفهم منه ان معناه معنى الامر
والماضي واخذ والمتبادر من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي
انه كذلك بحسب الوضع لانه بصدد بيان الاوضاع فلا ينتقض
التعريف بمثل ضارب امس لانه بمعنى الماضي بحسب الاستعمال
والقرينة لا بحسب الوضع قوله اى ما يوزن به بفعال بمعنى ان المراد
بفعال مثله وهو الموزون به مثل نزال وتراك قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه الخ وقال المبرد فعال في الامر
الثلاثي مسموع فلا تقال قوام وقعاد في قم واقعد ليس لاحد

لصدده بيان الاوضاع فلا ينتقض التعريف بمثل ضارب امس

ان ستل

١٠٢ اه سبع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسي منع المبرد قرقار انه
تناول ما قال سيبويه بانه اراد به الاطراد الكثرة فكانه قياسي
لكثرته فالمورد هو المبرد والمؤول هو الاندلسي قوله واما في الرباعي
اي اما اسم الفعل بمعنى الامر في الرباعي فالانفعال لا يتصور
في الرباعي فلا يتخذ اذ لم يات منه الا قرقار اي صوت قال قالت
له ريح الصبا قرقار وعرعار اي تداعوا بالعرعرة وهي لعبة
لان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا
خرجوا اليه ولعبوا تلك اللعبة قال ندعو وليدهم بها عرعار
قال المبرد لم يات في الرباعي عدلا اصلا وانما قالته حكاية
اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي حكاية
الاصوات لا يخالف الاول منه الثاني مثل غاق غاق ولو اراد
الحكاية لقالوا قارقار وعارعار وعند الاخفش فعال الامر
الرباعي قياسي قوله وفعال مصدرا معرفة قال المص في الشرح لما
كان من المبنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن من
اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له بابا اخر كما فعل في ما الا (سبقتهما منه)
والشرطية والموصوفة على ما تقدم قوله واما فعال علما للجنس (باسم)
مسافر وشوله فانما قال الاعيان لتخرج باب فجار فانما
احترز عنهما لا لاختلاف بينهما بل هما متساويان في الاتفاق قوله ذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك يعني ان الغرض من كلها ان يعلم
ان فعال علما لا يكون الا مونثا اذ لم يحترز به عن شيء قوله وفعال
كذلك علم امراة قوله فان بني تميم اختلفوا فيه معنى قوله معرب
في استعمال تميم الا انه في استعمال بني تميم كلهم الا ما في اخره راء

فانه ليس بمعرب في استعمال كلهم وانما هو معرب في استعمال بعضهم

قوله اذ سلوك طريقة واحدة اي سلوك طريقة واحدة وهو البناء

اسهل من سلوك طريقتين وهو الاعراب اعراب ما لا ينصرف

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اي الاصوات

الغير الموضوعة بمعنى الجارية على لسان الانسان اما كذا واما

كذا فالمراد بالاصوات ههنا ما كانت غير موضوعة بمعنى وكانت

باقية على ما كانت عليه حيث كونها اصواتا ساذجة ولم تكن منقولة

الى باب المصادر ولم يصر اسم فعل قال الرضي وانما سميت هذه

الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان

هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات الجمادات

او اصوات منقطعة معتمدة على المخارج غير معنى لكنها غير موضوعة لمعان

كالالفاظ الطبيعة مثل اح واف وكما يصوت من الحيوانات مسمى

باسم ساذج الصوت مثل اصوات ونحو لا تفيد ان يحكم

عليه او به لان وضعه على اظهار الندم او التعجب او الوجع

كما في اح وكذا وضع غاق على حكاية لا غير ووضع نخ ونحوه

للبعير لاستماعه لهذا الصوت بجري العادة بما ناخته عنده فلم يحتج

باعتبار المعنى الذي وضعت والجملة خبر آخر يركب معه حتى يحكم

عليه او به فان وقع شيء مركبا من هذا الباب فانما بتصييره

اللفظ كقولك نخ صوت للبعير وغاق حكاية صوت الغراب

كما ان الاول دال بالطبع وان الثاني حكاية للصوت واصدار

على لسان الانسان شبيها بشيء ولا يخفى انه ليس بموضوع

وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما هو بجري عادة الله

قال

انما هو وضع الكلام عليه من حكاية الصوت او لصوت البهائم او اظهار الندم كذا ذكره بعض الشراح

قوله من غير تعلق على سبيل الحكاية

بان جعلت مقول القول لعدم كونها دالة بالوضع

حقيقة تحوله
تعالى ياباخته عند اسماعه اي اصطلح انما فسر بذلك لان
الحكاية لا تتاتى ههنا اذ شرط الحكاية ان يكون مثل المحكي
وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة
وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تمكن الافصاح
بالحروف احسان الانسان قوله واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
تتناول التعريف كلها لانه يجوز ان يكون المراد او صوت به الحيوان
كالبهائم وغيرها من الصبيان والمجانين والطيور اي لانا مخففها
كخ مشددة او مخففة لانا ختم البعض اذ زجرها كهس بكسر الهاء
والسين المشددة وبفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم وبس
بضم الموحدة وسكون السين المهملة دعا لها او غير ذلك نحو
سع حث للابل وهيخ لتنكيس صغار الابل اذا تفرقت وصيح
وهي تحثو الابل قوله قيل ذلك القائل الفاضل الهندي حاصل
التوجيه ان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست
باسماء لعدم وضعها لمعنى كما سبق الا انها الحقت بالاسماء المبنية
والقسم الاول منها لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
يوهم ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات فنظم فيها
بينها او يحكى فيما بينها من غيرها التي ليست من الاسماء المبنية
قوله اي المركبات المذكورة سابقا وهي التي في اقسام المبنيات
اعم فيه ان يكون مبنيا لحالة حرفية او باحد جزئيه كبعلبك
صرح بذلك في المفصل واللام للعهد ولا حاجة الى كلمة فلا
يطلب في الحد العموم فانما يطلب فيه بيان ما فيه الشيء والجنس
هو اسم حاصل من تركيب كلمتين لا اسم فقط حتى يرد عليه اعتراض

في المركب

الرضي بانه لا حاجة اليه ايضا كما في ستايب الحدود المتقدمة لانه
في الاسماء ففي قوله من تركيب كلمتين وجعلهما اسما واحدا غنى
ان تكون بالعلمية او بغيرها كما في غني عشر وهذا يشمل جميع اقسام
المركبة التي ذكرها الشر قوله ليس بينهما نسبة يخرج ما عدا المحدود
من الاسمان نحو خمسة عشر وبعلبك والفعلان نحو ضرب ضرب
والحرفان نحو من ومن والاسم والفعل نحو انا ضرب والاسم
والحرف نحو منه زيد والفعل والحرف نحو ضرب من قوله في
نفسي النسبة اي بعين النسبة فانه يراد ليس بينهما نسبة اسناد
ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل صغير من خرط القتاد اي
امرار اليد على شجرة شوك اذ لا قرينة عليه اصلا قال الجوهري خرطت
الورقة خرطا وهو ان يقبض على اعلاه ثم يمر عليه الى اسفله
وفي المثل دونه خرط القتاد شجرة شوك وهو الاعظم قوله
لانه لا يراجعه حادي وعشر بل حادي من احد عشر وجوابه
توضيح الجواب ان المراد باسم الفاعل اذا اشتق من اسماء
العدد واحد من المشتق منه باعتبار كونه بعد الاثنين ولم يشتق
ذلك من المركبات اذ لا يبنى من مجموع المركب مع بقاء حروفه
لان اسم الفاعل ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين
اكثر من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء
الاخر نحو ثالث عشر مثلا من ثلثة عشر كان يلبس وكذا من كل واحد
منهما نحو ثالث وعاشر اذ لو بنيت منهما لكانا اسمي فاعلين
دالين على معنيين وهو ضد المقصود فاضطروا الى ان يوقعوا
صيغة اسم الفاعل التي حقها ان يشتق من مجموعهما الدالة على
المقصود

المرتبة لا مطلق كالثالث فانه المراد به واحد باعتبار

المتصل كاسم الفاعل المشتق من المفرد على احدهما لفظا او تقديرا ١٠٦
المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى هنا حد من
مجموع العددين فاعتبار الاول ليوذن من اول الامر ان
المراد من العدد لا المعدود وعطف الثاني لينطبق على تلك الصورة
فهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا عدد على الفعل ويستوي المتعدد
فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون
او بحرف مقدر كما في ثالث عشر قوله ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف لسقوط النون لان نون المثنى والمجموع العهد
في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فكانه مضاف
والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قوله مع منع صرفه
لوجود العلتين المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية
وانما قيد بذلك لانه الا نصح دون غيره كما سيصرح به وانما
قيد بعدم كونه مبنيا قبل التركيب احترازا عن مثل سيبويه فانه
لم يعرب منه الثاني قوله للتوسط المانع من الاعراب يعني لو اعرب
يلزم الاعراب في وسط الكلمة بسبب التركيب وهو غير جائز
فلا وسط بين الاعراب والبناء فلزم البناء قوله ومنع صرف
المضاف اليه رد عليه بانه ح لا يوجد المانع من الصرف لعدم بحث الكنايات
التركيب واما القراءة فقط قوله وهي في اللغة والاصطلاح اما
في الاصطلاح فقط واما في اللغة فلما ذكر في القاموس كنى به
عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تتكلم بشيء
وتريد به غيره قوله والمراد ههنا يعني ليس المراد بالكناية في مباحث

المبنيات ثم المعنى المصدري بل ما يكنى به وليس المراد كل ما يكنى به بحيث
يشمل فلانا وهنا وهنة كنايتين عن المفرج وعن غيرها ولا لفظ كل
منهما اي بعض كان فانه اشار بقوله ولا كل بعض اي بعض
عام لعموم الافراد لكنه في ذلك العبارة على هذا المعنى خفية قوله بل
اي عبارة الشرح وهي قوله ولذا قال الموضح الخ
المراد البعض المعين وما تعرض لتعريف ذلك المعين بل ذكر الشرح
به منفصلا فصل ذلك واعرض عن التعريف فقال الكنايات كم وكذا
الخ هذا وقد يقال يمكن ان يعرف ذلك البعض كما عرفه بعضهم
فقال الكنايات الفاظ مبهمة وضعت لانه يعبر بها عن عدد مفسر
وحديث قوله لكونها موضوعة وضع الحروف لكونها ثنائية قوله
او لكون الاستفهامية متضمنة معنى الحروف وهو همزة الاستفهام
قوله نحو خرجت يوم كذا وكقول ائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان
كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا اي عرفه وجاذ او الوجذ بواو
مفتوحة جيم ساكنة فذال معجمة النقرة في الجبل والجمع وجاذ
بكسر الواو وفي الحديث انه تعالى للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا
فعلت كذا وكذا قوله لا يستحق اعرابا ولا بناء لانهما من صفات
المفردات قوله النباء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب فان
قلت فعلى هذا لا تكون الكناية من قسمي المبني بمناسبة مبني الاصل
او ما وقع غير مركب قلت قاله المص في الشرح يصح ان يقال انه مما ناسب
مبني الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب لها لفظي ولا تقديري
من حيث جملة على انه من عد البعض الجملة من مبني الاصل ويصح ان
يقال انه مما وقع غير مركب لانه لما كان حكاية عن الجملة تعدد
مركبا فانه انما يركب التركيب المقتضي للاعراب المفردات واما

تركيب الجمل

١٠٧ تركيب الجمل من حيث كونها جملا فلا تقتضي اعرابا انتهي والوجه
الثاني ظاهر اما الوجه الاول فمبني على ان الجملة من مبني الاصل
كما عليه بعضهم فرتبتها في البناء منحطة عن اخواتها لان
اصلها الاعراب وتكلف في بنائها بان جعلت بمنزلة
المنون ووسط العدد اي المتوسط بين القلة والكثرة
كذا في الرضي فاقل مراتب العدد الاحاد واكثرها الالاف
الي ما لا نهاية وما بينهما متوسط ولعل هذا بناء على الوقف
والاتفاق على ان الثلاثة من الكثير كما سيجئ في ترتيب حيث قالوا
لان العدد الكثير معرفة كذلك ويشكل ذلك بقولك ثلثة
رجال لكان تحكما وترجيحا بلا مرجح لتساويهما في
الطرفية بخلاف الوسطية اذ لا تساوي بينهما مع ان
فيه رجحانا لان خير الامور اوساطها لكن حوث
الزمخشري اعتراض على الرضي اعترضه السيد قدس سره
في حواشي الرضي وتنبيه المشيب لتعلم من اول الامر انه
من اي نوع من انواع الكلام فيتفرغ ذهن السامع لفهم
ذلك الكلام تدل على انشاء التكثير اما كونه خبرا فباعتبار
انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما كونه انشاء فبا
اولا عتبار استكثاره المتكلم اي كل واحد منهما ارادة المراد
كل واحد منهما لا مجموعهما لان الذي يقع مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا هو كل واحد منهما لا مجموعهما اي على حسب اقتضائه
عمل هذا العامل حسب ويعمل العامل يعني بحسب التمييز لا بحسب الاقتضاء فلا يتجه
ما قال الرضي في اب الاولى ان يقول معمولا على حسب

المبني معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على
الظرف مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيين لاحد المنصوبات
انما هو بحسب الفعل والمميز ووجه الدفع انه وان اقتضى
كثيرا من المنصوبات الا انه عمل فيه على وجه الظرفية لا على
وجه اخر وانما جعلنا الفعل اشارة بذلك الى دفع
الاعتراض وهو ان نحو كم رجلا ضربته خارج عن هذه
القاعدة مع انه منصوب معمول على حسبه ووجه الدفع انه
ان حصل من قبيل شريطة التفسير يكون النحو الناصب مقدرا
بعده فيكون داخلا فيها وان لم يحصل من ذلك القبيل ولم
يقدر الفعل بعده يكون مرفوعا داخلا في قاعدة الرفع
فكم ههنا منصوب المحل او لا اي باعتبار الاصل فذلك
اذا الخبر كان كائنا وكم ظرف له اذا قيم الظرف مقامه وجعل
خبرا فيكون مرفوع المحل ثانيا في باقي الوجوه الاربعة
الاعرابية فهي كونه منصوبا معمولا على حسبه وكونه مجرورا
بحرف الجر او الاضافة وكونه مرفوعا على الابتداء بشرط ان
لا يكون ظرفا وبالخبرية بشرط ان يكون ظرفا لا اختلاف جعل
كونه مرفوعا وجهين دون كونه مجرورا مع انه يكون بحرف
الجر وبالاضافة ايضا بمعنى انه يتاتى وانما اولنا لان جميع
الوجوه الاربعة لا يتاتى في كل واحد من هذه الاسماء وانا
لم اعتبر في ذلك لوقوع اذا اسما مرجحا وما هو لازم الظرفية
يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان

حين مستواه

خبر مبتدا موخر ولا يخرج عن الظرفية فقوله وما هو لازم الخ
ابعم كلام الرضي باعتبار بعض الوجوه لانه اذا كان مرفوعا
لا يكونه عنين ابل نملا على سبيل التهكم لان المتكلم عالم وقيل
الاستفهام مجرى على الحقيقة كانه قال اخبرني اى عدد من العامين
والحالات حلبت علي عشاري اى ذلك كنت لا اعرف عدده
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر لانه على تقدير
المصدرية يكون السوال عن نوع الضرب والاخبارية على تقدير
الظرفية يكون عن المرة والعدد واما اذا كان للعدد فلا يظهر
الفرق لان في كل منهما السوال عن العدد او الاخبار نعم فرق
بينهما بان الملحوظ اولا في الظرفية العدد والحدث ثانيا وتبعا
وفي المصدرية بالعكس عند تعدادها اى تعدد المبنيات هنا
سبق ما اى ظرف بالظروف على ما هو الظاهر لان ما قطع عن
الاضافة امور كثيرة ولا يجوز ان يراد بكلمة ما اعم من الظرف
وغيره ليدخل فيه ما اجري مجراه كما قيل لان كلمة من للتبعيض
اى بعض الظروف المبنية ما قطع ولا يخفى ان ما اجري مجراه
ليس بعضا منها اى رب بعد كان خيرا من قبل اى رب متأخر
كان خيرا من متقدم لتضمن معنى حرف الاضافة وهي اللام
اولشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه فان
قيل هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لا
تبنى معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج اليه
من صلتها قلنا ظهور الاضافة فيها ترجح جانب اسميتها
لاختصاصها بالاسماء والاصل في الاسماء الاعراب فاعربها

مبحث الظروف

حيث واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل التي جوزنا بناها
الا انها ان اضافتها ليست بظاهرة اذ لا اضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف فلما ابدلت
في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف
اليه كانه ثابت بثبوت بدله واختير في البناء الضم لانه تكميل
منه النقصان بخلاف المضاف اليه فجبر ذلك النقصان
بالضم لانه اقوى الحركات   فساغ لي الشراب قصة هذا الم
قبل ترتيب هذا الشاعر مضار من الغم والغصة بحيث لا يجري
الطعام والشراب في حلقه فتمكن من الغصاص وقيل قائله
فزال عنه الهم وانشد هذا البيت صاح اي سهل مدخله
الغصص بنار اللقمة في الحلق والفرات الماء العذب لشدة
الابهام الذي فيه كما فيها اي في الظروف المذكورة لكونها
جهات غير محصورة اما شدة الابهام فيه فلان صفة الغيرية
لا تختص بذات دون ذات   مفعول ترى فعل مقبل
بكونه مفعولا به كما صرح بعضهم ان حيث ليست بلازمة للظرفية
فانها في البيت مفعول به لترى اي مكان سهيل كما في قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على ان نجم ما احد كما ذكره
الشيء بدلا من سهيل والنظر ان حيث باق على الظرفية وانها بحالها
بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح هذه الابيات وطالعا
حال من سهيل والمعنى يقول الشاعر لاحد اما ترى في مكان سهيل
حال كونه طالعا نجما يضيء كالشهاب اي لكونه معنى
الشرط فيها يعني لتضمنها معنى الشرط لا اصالتها فيه وموضعها

لاخبر

لا يختص تعديها الفعل ولم يجب فلا يتم ما قيل الاولى ان يقال
بقوله ولذلك ولكونه معنى الشرط عنها عنى مرية وهو عامل
لا يتطلب الى الفعل اعنى فاجابت عامل لا يتطلبها فى خامس
نوع الدلالة جعلها ويدل على ذلك قولك خرجت فاذا زيد
بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد المعنى كذا ذكره المص
فى شرح المفصل وايضا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالفاء
وهو باطل وما ذكره ان العامل معنى المفاجاة مراده ان العامل
هو فعل المفاجاة مقدرا صرح بذلك الزمخشري لكن يرد
عليه انه على هذا يخرج عن الظرفية لانها جعلت مفعولا له
مع ان مختصه ان اذا المفاجاة ظرف زمان او مكان ويخرج عن معنى المفا
جاة فتبقى بمجرد الزمان اى مجردا عن معنى الاستقبال
للزمان نحو انك اذا حضر السيف تحب ان تكون وتنا حراف
العش وقد حا كسرها فى لغة سليم والمشهور عن لغة سليم
وكيف للحال انما عد من الظروف لانه بمعنى على اى حال
والجار والمجرور والظرف متقاربان كونه كيف ظرفا مذهب
الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها
نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف
نحو متى جئت يوم الجمعة ام يوم السبت او حكما وهذا منفي
ما قال الرضى ويجوز ان يكون هذا لحد غير منفرد نحو ما رايته
منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا
وذلك انه اذا لم يكن العدد مقصودا ولم يعتبر تعدد اجزائه
يكون فى حكم المفرد فلا يكون هذا دفعا لما قاله الرضى كما قيل

بل غيبه اي اول مدة عدم الرؤية يعني انتفى الرؤية من التوحيني
الليل وقف صحبتك فيهما فيليهما المقصر اي الزمان الذي
قصد بيان حاله بان يكون جميع ~~المدة ملتبسا بالعدد لا اقتضيه~~
المدة ملتبسا بالعدد لا وحده من غير اعتبار العدد كما في
الاول فيكون كل من الزمان والعدد مقصودا والظاهر ما قاله
الرضي اي المعتبر مع العدد والباء بمعنى مع فجعل الباء متعلقا
بالمقصود فكان التقدير في ما رايته مذ ذهابك من زمان
ذهابك يعني اول مدة عدم الخروج زمان ذهابك ويرد
عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك مذ يومان نكرة و
الخبر معرفة وايضا لا يصح من حيث المعنى لان المقصد الاخبار
عن اول المدة وجميعها بانه يوم الجمعة او يومان لا ظرفان
لانهما ليسا بتقدير في وقد جاء لدن فكان لدن خفف
بخلاف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون
فيبقى لد واما ان تحرك الدال فيها او كسرا للساكنين واما ان فتحا
تحرك النون للساكنين كسرا او خفف بنقل ضمة الدال الى اللام
وان كان نحو عضد في عضد تخفيف فالتقى ساكنان فاما ان
يحذف النون واما ان تكسر للساكنين وقد جاء بحذف نون
لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات كذا قال الرضي ولعل
الشيخ لم يتعرض لذلك مع انه لا يظهر الوجه للاختيار الذي
هو لدن تشبيها لنونها بنون التنوين في رجل زيدا فصار لدنه
غدوة كرجل زيدا فنصبها تشبيها بالمميز اي لاجل الفعل
الماضي الخ يعني لا يستعمل لمعنى بل لاجل الماضي المنفي الواقع

فعله ا

قبله او للزمان الماضي الواقع قبله المنفي ووقوع شيء فيه ليستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية ولا يجوز ان يكون اللام للصلة لانه
قط لو لم توضع لنفي الماضي المنفي ولو حمل على حذف المضاف
اي لاستغراق الماضي المنفي لكان اظهر لشابهته الظروف
المضافة الى الجملة في كونها مضافين في المعنى الى المصدر مع
وقوع المبني وهي ما وان مشددة ومخففة موقع المضاف اليه
بوضع جزئي فالاول في الاعلام شخصية كانت او جنسية
فان علم الجنس موضوع للماهية من حيث خصوصها لا من
حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم الجزئي
لا يحتمل غيرها والثاني في غيرها من المعارف والوضع الجزئي
ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا ويضع الاسم بازائه والوضع
الكلي ان يتصور المفهوم الكلي اما ان يجعله الة لملاحظة الجزئيات
ويتوجه فيضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات وهذا
معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يجعله الة
لملاحظة الجزئيات ويضع اللفظ بازائه فلفظ الانسان موضوع
لمفهوم الحيوان الناطق وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع
له عاما فالشيء مقيد بهذه المعلومية يعني ان هذا التعيين ليس
بلازم لكن اذا وقع التعيين اتفاقا فالمعرفة يكون باعتبار هذا التعيين
والتنكير باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية واما اذا لم يقع
فهذا التعيين اتفاقا ووضع الاسم باعتبار ذاته فانه نكرة ايضا
والاشارة بين بعضها في الذكر بحسب الرتبة فالاول اعلاها
مرتبة واعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات الى اخر ما ذكره

بحث المعرفة والنكرة

والنكرة

ابين بعضها

وهذا هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك في المتوسط
ثم قال وفيه اختلاف فانه كثيرة ويصرح به الشرح ايضا ما اختاره المص
المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشرح تبع في ذلك
الفاضل الهندي وليس بذلك فللمعرفات منها ما يساوي
ذا اللام والمضاف الى احدهما معنى يساوي المعرف باللام وذلك
ان ما ذكره على المشهور من مذهب سيبويه وجعل الة لملاحظة
افراده اي لاحظ بذلك المفهوم كل واحد من افراد بخصوصه
بوجه كلي والا فانه قصد به مدح او ذم فهو لقب هذا مبني
على ما قاله الرضي بان المكنية لا تعظم المكنى لمعناها ورد عليه
بان الكنية قد تقصد المدح بمعناها كما في قول الشاعر وقصده
اما المحاسن كي اراه شوقي كاد تحدثني اليه فلما ان راى سبح قوما
ولما تبين تجنب اتباع اثم فلا خط في الكنية معناها من جهة الا انه
يتوقف على كون الشاعر فصيحا ما يتمسك بكلامه فان ثبت فلا
كلام فيه لانه بمنزلة الوضع من واضع معنى واحترز به
عن المعاني كلها فانها وان وضعت لخصوصيات كل من
افراده المعينة كما مر الا انها اذا استعملت منها تتناول غيره.
ويحتمله لئلا يخرج العلم المشترك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي
به رجل اخر لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره ايضا لكن
يتناول غيره باوضاع متعددة لا بوضع واحد فيصدق عليه
انه غير متناول غيره بوضع واحد من حيث اضافتها
لا من حيث انواعها فان اعرفها من حيث انواعها مطلقا المضمر
جاز ان يلتبس بغيره لانك اذا قلت انت وكان بحضرتك اثنان

يحمله

يحتمل ان يكون كل منهما مخاطبا فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم
اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا في
وراء الجدار فانه لا يعلم من هو قلنا اجيب بان احتمال من خوطب
به في انت شايع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعارض حيلولة
الجدار ونحوه فافترقا وانما افردها بالذكر يعني لم يدرجها في
الاسماء كما ادرج سائر الاسماء لان لها احكاما خاصة ليست
لغيرها فكان لها نوع استقلال قال الاسماء هي المعدودات
مثل الشي في نحو ثلثة رجال فهو بمعنى الرجال من غير اعتبار
تعدده وآحاده هو مع اعتبار تعدده اي افراد الرجال في
كل واحد منها وكميته هي الوحدات التي منه موضوعة لها
الكمية والشي فيما اذا كان المعدود واحدا هو رجل وزيد
عن اعتبار التفرد ووحدته منفردة هو مع اعتبار التفرد
وكميته هي الوحدة فالحاصل ان اسم العدد ما وضع لكمية
احاد الشي المعدود والكمية هي عدة المعنى كالواحد والاثنان
ونحوهما لانهما من اسماء العدد عند النحويين والدليل على
ذلك اطباقهم على صحة واحد واثنين مع ثلثة فالى كذا
ذكره المصنف في الشرح وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع حاشيته
والواحد ليس له الا حاشية واحدة وهي الاثنان فلا يكون
من اسماء العدد قالوا ولما كان الفرد الاول اي الواحد
ليس بعدد ينبغي ان يكون الزوج الاول كذلك وذلك
كالثلثة فان حاشيته اثنان واربعة فاذا جمعا صار ستة

فاذا نقص ستة يكون الضعف ثلثة والثلثة نصف مجموعها

اى اصول اسماء العدد التى تفرع منها ما فيها اما بالحاق

تاء التانيث الظ ان المراد اصول اسماء العدد وتدل على

الكلمة لا من حيث انها مذكر و مؤنث فانها من هذه الحيثية فقط

مباحث التذكير والتانيث وكذا لا من حيث انها مذكر و مؤنث

مركبات اضافية ولهذا لم يعده الحم فى الشرح هكذا الرضى

وبعض من الشارحين مؤنث اسماء العدد من فروعها ثلثة

عد المؤنث والتركيب الاضافى من فروع اسماء العدد

على ما هو القياس وهو انه دخلت التاء المؤنث والمجرد

عنها للمذكر ثلثة رجال جماعة المذكر يعنى حول باب المذكر

والتانيث من ثلثة الى عشرة خلاف المذكر فذكر المؤنث

اعتبار التانيث الجماعة لان الكلمة جماعة والمذكر سابق

فانث لذلك ثم ذكر المؤنث وان كان جماعة ايضا للفرق

بينهما عند المميز ابقاء للجزء الاول على حاله قبل التركيب

لانها لما صارتا لفظة اسم واحد صار احد الاول كانه

وسط الكلمة فصار محفوظا عن التغيير بالتاء فلا يحسن الحاق

تاء اخرى للمؤنث ثم الحق الالف به لانهما من عدد الكثير فلا

يستوى فيها المذكر والمؤنث بل الى تسع وتسعين بل

تسع وتسعين لدفع ما يتوهم ان يقال الى تسعة وتسعين

تسع وتسعين كما يدل عليه السياق من قوله احد عشر فوقه

احدى وعشرون الى اخرها ذكر وما تفرع عنها من تثنيتها

وجمع الف اى عطف الزائد عليها كما ذكره الشارح او

عطفها

اسكنت
عطفها على الزائد كما ذكره الرضى كما في معديكرب اي كما
في معديكرب وقالي قلا وبادي بدا كذا في الرضي فنظيره ١١٢
ان الياء اي معديكرب كانت متحركة ثم اسكنت لا للتيسير في
الاسكان للتثاقل لا في حونا لا مكان اذ الاسكان في معديكرب
واجب او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل
او اسم الجمع كالرهط والقوم حتى مثلوا بها ثلثما واخواته
اما اذا لم يعتبر بها ثلثما واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى
المفرد نحو ثلثمائة رجل في صورة جمع المذكر السالم انما قال
في صورة جمع المذكر السالم لان ما يعني من باب الضمير على
وجه الشذوذ ان الواو والياء والنون فيها عوض عن تاء
التانيث فهي ليست بجمع في الحقيقة وانما هي في الصورة
لكنهم كرهوا نفي لما افرد التمييز كرهوا مثل الجمع بعدما هو في
صورة الجمع بالواو والنون وصار له عادة كرهوا ان يلي حل على
ما هو عادته وهو الجمع بالالف والتاء فلما لم يعد الجمع اختير
المفرد مع انه اخص ليكون الفضلة قليلا اي اقل حروفا فلا يثقل
على الطبع لكونه من فضلات الكلام لان المضاف اليه
لما كان عين العدد ومعنى ان المضاف لما كان مميزا فهو المقصود
بالاول في المعنى وانما جيء لبيانه فكانه الجميع كالشيء الواحد
والمضاف اليه في جنسه مشترك مغاير للاول فلم يكن لجعله
ثلثة اشيا واحدا من حيث المعنى مخصوص مفرد وقد جمع
عن المائة بحال وقد يميز منصوبا نحو اذا عاش الفتى
مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء ولا يجوز اخذ

واثنان ولا يخفى ان قوله استغناء بلفظ تمييزها فيهما لا يصلح علة
لقوله ولا يميز واحد واثنان اذ لا معنى لقوله لا يورد لهما تمييز
بل يورد ان وحدهما استغناء بلفظ تمييزها منهما ولهذا فقد
الشارح قوله ولا يورد الواحد مع مميز ولا اثنان معه للاستغناء
به عنهما وجعله علة له واول غيره من الشارحين قوله ولا يستعمل
واحد مع التمييز وجعله علة له فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم او تقدير ما هو لازم له ولا يبعد ان يقال تقرير السؤال
ان افادة مميز الواحد معنى مسلم لكن لا نسلم ان مميز الاثنين معنى
وانما يكون معناها لو لم يعتبر ان مميزه مثنى وهو في حيز المنع لم
لا يجوز ان يكون مفردا مثل اثنا رجل وتقرير الجواب الاول
اثبات المقدمة الممنوعة وهو انه يتعين ان يكون مثنى وذلك
انهم لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ولم يتيسر ذلك
فيه للمنافاة بين الاثنين والجماعة اختاروا ما هو اقرب الى
الجمعية وهو الاثنينية فتعين ان يكون مثنى وتقرير الجواب
الثاني انه معنى الكلام ان التمييز هو جواهر الحروف المصوغة
بهيئة خاصة القابل للحروف علامة الافرادية او الاثنينية فاما
ان تذكر معه العدد فان [illegible] ضمنا لذكر المفرد المقترن اصله
اي الواحد من المتعدد اي تقول في الواحد من المتعدد
منها فيه تعدد وكثرة باعتبار تصور ذلك الواحد وجعله عدة
انفس اي زيد عليها اي على ذلك الانفس لواحد كان جعل اثنين
تلك الثاني وباعتبار [illegible] في نفسه لا باعتبار [illegible]
فالاوله من مقولة [illegible] والثاني من مقولة الكيف فظهر الفرق

وحسن

وحسن المقابلة فلا يتجه ما قيل ان التفصيل ايضا حال من الاحوال
فلا يحسن مقابلته بالحال وتفسير الحال بالمرتبة لانه بصدد بيان
المرتبة حيث قال الاول والثاني ولو قصد بيان حاله يعني
انه واحد من المتعدد من غير بيان مرتبة لقال واحد من الثلثة
او الاربعة المذكر والمؤنث هذا تقسيم اخر للاسم باعتبار
التذكير والتانيث كتقسيمه الى المعرفة والنكرة ولما انجر مباحث
التذكير والتانيث بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد
المؤنث بها او بالعكس اورد مباحثهما بعد مباحث العدد
غيره من اقسام الاسم وقدم المذكر في الذكر لانه الاصل
لانه لا يحتاج الى علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا والمؤنث
يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج والمؤنث
فرع عليه واخره في التعريف لان مفهومه عدمي ومفهوم
المؤنث وجودي والوجود سابق على العدم في التصور لان
الاعدام تعرف بملكاتها فلذا قال الذي عدم النظر عما من شانه ان
يصدق المؤنث ما فيه علامة التانيث سواء كان مؤنثا
حقيقيا او لا لفظا وعرفه قيل يخرج عن تعريف المؤنث
المؤنثات السماعية كهند والحرب والنار وقد يجاب عنه بان
بعضهم قال الكلام في المذكر والمؤنث اللفظي من اقسام المعرب
لان المؤنث الذي من اقسام المبني قد ذكر فيه مستوفى في المؤنث
المضمر في المضمر واسم الاشارة في اسم الاشارة والموصول
في الموصول او ممدوده مذهب سيبويه ان الالف الممدودة
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف

للرفعة صار كلام العقل فجاءت زيادته الهاء فيه كما في كتابة وغلام
فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان
وضاع العمل فقلبت همزة دون الواو والياء لانها لو قلبت الى
احديهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما في كساء ورداء كذا في المنهل
وقال في الحاجبية شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث
انتهى فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هي الالفان معا لا
الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التي تمد هي التي قبل الهمزة
وعلامة التانيث الهمزة اجماعا ففي قوله الالف ممدودة نظر
ذكر من جنس الحيوان احترازا عن الانثى من النخل فانه بازائه
ذكر منها وتانيثه غير حقيقي اذ يقال اشتري نخلة انثى
كما هو الاصل اشارة الى قرينة حذف قبل عدم الفصل
الى هذا اشار بقوله وانت في ظاهرها غير الحقيقي بالخيار
اراد ان قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار مخصص كما
في قوله اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمة والتخصيص في معنى
الاستثناء فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم
زينب لرفع الالتباس قبل النظر وجوب الاتيان مقيد فيما اذا
لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في نحو جاء الي اليوم
زينب الكريمة وقد يقال هذا دفع ان يقال بمجرد الراي واعلم
انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءني طلحة وجاءتني طلحة مع
كونه اسم رجل لكونه مونثا لفظيا وهو خلاف المشهور انه
يجب تركها في نحو طلحة ونحوه على انه علم قصد منه الاخراج عن موضوعه
العلمي فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط وانه تانيث

علم

علم عند ابن السكيت كما نبت طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده
اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بني الامام ابو حنيفة رضي ١١٢
الله عنه الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى اذ لو كان
ذكرا لما جاز التانيث فعله كما لا يجوز التانيث في فعل طلحة وروي انه
قتادة رضي الله عنه دخل الكوفة فاحلق عليه الناس فقال
سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فقال
عن نملة سليمان اكانت ذكرا ام انثى فالحم فقال رضي الله عنه
كانت انثى فقيل من اين عرفت فقال من كتاب وهو قوله تعالى
قالت نملة ولو كانت ذكرا لقال تعالى قال نملة كما يقال طلحة واعلم
انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف
لان اللفظي جعل ههنا في مقابلة سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يوجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعل في باب
غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو
سلمى وسلمة مثلين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا
ومؤنث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف والمؤنثات
السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد في باب
غير المنصرف ولا تعال جاءت تماثيل الجماعة كلها هنا اعتبار
التانيث مع فقدان صيغة المذكر والا لما يصدق التعريف الا على
نحو مسلم من مسلمان ومسلمون بخلاف ما اذا قدر فانه يصدق
عليهما لان كل منهما لحق آخر مفرد بها الف وياء ونون
وانه لحق اخره مع لاحقه اي مجموع اللاحق والملحق به
واستشكل بانه على تقدير المضاف يصدق التعريف على نحو

مسلمون فقد تبدل بهذا التعريف اشكال باشكال ويمكن ان يقال
بانه مسلم اذا اريد تثنيته يكون مفرد المثنى واذا اريد جمعه
يكون مفرد الجمع فنقل انما اذا اريد تثنية المذكر اعني انت
يكون تثنية المذكر واذا اريد تثنية المؤنث تكون تثنية المؤنث
وكذا سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه
لم يلحق بمفرده الف ونون لان مسلما من حيث اريد جمعه مفرده مسلما
ولو اكتفي بظهور المراد لاستغنى من هذه التكلفات عن العناية
فانه وقفت هكذا الا ان المنص الاظهر هو ان يكون نحو الحق
الف ونون فلا يحتاج الى هذه التكلفات وقد حملوا المنص
الاظهر قرينة على المراد في مواضع كثيرة ولا باس بما ثمات
على لحوقه النون وعدم دلالة عليه اشارة الى دفع ما اورد
في الحواشي الهندية على ارادة اللحوق وهو ان اللحوق يشمل
النون ايضا ولا دلالة لها على ذلك ولو اريد اللحوق فقط ما عدا
ثلاثة الخ قبل هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس بذلك لان
هذه الارادة بالنظر الى ما ذكر في تعريفنا الجمع نعم حيث قال
ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه فانه النظر فيه لا يوهم من
قوله مثله الا ما يقابل الاكثر يمكن ان يقال ان الارادة معتبرة
بما بالنظر الى التوحد الجنس مبني على ان المراد حامل معنى الوحدة
والجنس وان المراد بالمفرد الواحد من الجنس المعين فالمراد
في تعريفنا الجمع كذلك فلا يكون هذه الارادة بعينه وانما يكون
بعينه لو كان المراد بالمفرد الواحد مطلقا فالمرام لا يجوز
تثنية الاسم وجمعه باعتبار معنيين مختلفين اذ ليس هناك

المعنى

المعنى الموضوع له بالوضع واحد المشترك به وبتعدد الوضع
في اللفظ المشترك لكن على هذا يخرج عن التعريف العلم المشترك ١١٥
مثل زيدين وسيجي الجواب عنه فليعتبر مثل هذا التاويل
في القرآن اي قلنا ولك المسمى بالقرآن بدونه اصطلاح الى ادعاء
الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القمر موضوعا لاحدهما ويكون
الاخر ادعاء كما في الابوين والقمرين لان اسم القمر موضوع
لكل واحد منهما لا شبهة في صحته بعد الاعتبار يعني ان هذا
الاعتبار صحيح وبهذا الاعتبار صحت تثنية الاعلام المشتركة
كما ذهب اليه المصنف رح انتهى الا ان المص اختار عدم جواز
تثنية المشترك كما لزم مثلا فلا يعتبر هذا التاويل في القرآن فوذلك
انه اختلف فيه فذهب الحريري والاندلسي وابن مالك الى جواز
التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى قال الاندلسي كقوله
العينان في عين الشمس وعين الميزان وذهب المص الى عدم
جوازه كذلك انه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء ورد
بعضهم وقال يكفي مجرد الاتفاق في اللفظ وفرق بين الاعلام
المشترك وبين الاسماء الاجناس المشتركة حيث لم يبن هذا في
ذلك لان الاعلام كثيرة الاستعمال مطلوب فيها الخفة فيكفي في
تثنيتها مجرد الاتفاق والاشتراك في اللفظ بخلاف اسماء الا
جناس فانه يشترط فيها الاشتراك في المعنى انتهى فلا شيء مثل
قمرين فعلم قول هذا البعض يلتحي ان لا يذكر قيد من جنس
لانه قائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم وفي توجيه عدم
تثنية مثل القمرين بانه كان مجهول الاصل اي لم يعرف له اصل

من الواو والياء كذا في المفصل وذلك في تمكن الاصل احتياجه
فيها وعدم الاصل بانه لا يكون منقلبة بل هي اصلية كمن والى
وعلا واذا اعلمها فان الالف في الاسماء العربية البناء اصل كذا
في الرضي فقوله كمثال مثال للعلم الاصل وحمل الى مثال المجهول
الاصل محل تامل او زيادته وانما قلبت ياء اما القلب فلكونها
زيادة مخصصة فهي بالابدال الذي هو اخو الحذف اولى من غيره
واما قلبها ياء فلكثرة الثقل بقلبها واوا من جنس الالف
وذلك لان الهمزة اما الالف متحرك او الف ساكن مع الضغط
ويدل على الاول ان الالف اذا تحرك يصير همزة كما في خبراء
لان الهمزة في الصورة الاولى نعني ان الهمزة في الصورة
الاولى فانه اصلية واوا وياء زائدة للالحاق بالاصل كسين
قرطاس مثلا في الصورة الثانية منقلبة عن واو وياء اصلية
فشابهت اما الهمزة الاصلية من حيث ان احدهما منقلبة عن
حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فثبتا كما ثبت الهمزة
الاصلية مثل قراء مما نحن فيها انه عاملها كم باثبتها بدون
القلب بالياء في نحو رداء انه وذلك ان عبارة المفصل تقع هكذا
مافي اخره همزة لا يخلو همزته من ان تسبقها الف او لا فالتي تسبقها
الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ووضاء ومنقلبة عن حرف اصلي
كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف
التانيث كحمراء فتقلب الاخيرة تقلب واوا كقولك حمراوان وفي الباء
في الباقي ان لا تقاس وقد اجيز القلب انتهى وعبارة المفتاح هكذا
واما الممدود فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب

سواء كانت

محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه عن معنى

الشرط عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا جليس في الخبر 116

ما يجعله بمعنى المصدر والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا

والخبر ضرورته كقوله انه يصح اخوك فتضرع فلا يقال زيد ان لقيته

تكن بكر قال الفاضل الهندي في توجيههما اي شرط ما يذكر فهو

مبتدا والخبر محذوف كما قيل في نحو الزانية والزاني فاجلدوا

بان التقدير ان الزانية والزاني حكمهما ما يذكر فاجلدوا ابعد

بيان اي مذكر غير مستوية الاول ان الشرط الثاني ان لا يكون الاسم

في صيغة الكائن صفة اي الاسم الذي هو صفة مذكر لا يستوي ذلك

صفة الاسم الكائن صفة اي في صيغة الصفة مع المؤنث مثل

ضامر قضاية بان تختلف صيغة المذكر والمؤنث بان يكون صيغة

المذكر على افعل والمؤنث على فعلاء اذ معنى الصفة في

افعل التفضيل كاملة فاعطي الكامل من الجمع تخفيفا للمناسبة

و فانه لا يكون مستويا فيه مع المؤنث قال الرضي عبارته يعني

هذا اولى لانه مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا

الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا

فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا ولو يرجع الضمير الى المذكر

ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوي فيها المذكر مع المؤنث

بان يكون لهما على صيغة واحدة كما ذكره الفاضل الهندي في

شرح الشافية حتى يندفع الاشكال واما ما ذكره الشارح ان الشرط

الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اي الذي اريد جمعه مذكر

مستويا فيه اي في الصفة مع المؤنث فلا يندفع به الاشكال

لان المذكور في الصفة واحد فيلزم استواء الشيء في نفسه مع
غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون
مسمى الاسم المذكور منكرا يستوي ذلك المذكر مع المؤنث
في تلك هذه الشروط عني محتاج اليها لا لاستغنائه عنه بقوله
مذكر وانما ذكره لدفع وهم من توهم ان المراد بالتذكير
حيث المعنى بكسر السين جمع سنة بفتحها وانما يكسر السين
للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة وفتحت الراء
للتنبيه على ان هذا الجمع على غير قياس او حملا على ارضات
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل يعني لو لم يجمع مذكره بالواو
وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للفرع مزية على الاصل
لزم الالتباس ولم يعكس لمشابهته يعني العجز والفعل في اللفظ
والمعنى لانه بمعنى الحدث كالفعل فالحق به علامة المؤنث وهي
الالف والتاء لا يلحق بفعل المؤنث صح جمع المؤنث
بخلاف المنجح لانها بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا يختص
بزمان دون زمان وهي الجارية على الفعل في زمان دون
زمان نحو الآن او غدا من حيث تغيروا هو الباحثة
بان يقع التغير منها فلا يبقى بنى السامن يحملها كان
عليه وذلك اما حقيقة او حكما كما في فلك وذلك منهدم من
العبارة لان كثير اطلاق ويراد اعم من ان يكون حقيقة او حكما
على مقام التعريف تقتضي التعميم لان نحو فلك انما جمع التكسير
بخلاف جمع السلامة فان التغير واقع فيه لكن باعتبار
الامور الخارجية فان مسلمين مثلا عرض فيه بناء مسلم الى مسلمين

باعتبار

باعتبار زيادة الياء والنون اللتين من الحروف الخارجة ١١٧
لا باعتبار منشئة لانه باق على حاله اشار بذلك الى دفع ما
ذكره الرضي ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف
والتاء يغير بناء واحده اذ بسبب زيادتين لا تكونان بنية بها
بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية
مثلا اذا ضممت اليها اثنين صارت عشرة ويكون المجموع
الثاني غير المجموع الاول وهذا هو المعنى فقد تغير البناء
في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع يعني
ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له قال العلامة
التفتازاني في التلويح اعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين
جمع القلة وجمع الكثرة بل ظاهرهم على ان التفرقة بينهما
انما هي في جانب الزيادة يعني ان جمع القلة مختص بالعشرة
فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة ثم قال
هذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات
يعني بالحركة معنى قائما بالغير المراد بالمعنى الامر المغاير
مما هو من مقولات الفعل او الانفعال كالكسر والانكسار
لا ما يقابل العين فلا يدخل في الحد نحو السواد يعني سياهي
كما قيل وايضا هو خارج بقوله الجاري على الفعل اذ لا يصح
ان يقع بالمعنى المذكور مفعولا مطلقا للفعل الدال على
الحدث لا على الكلمة المراد بجريانه على الفعل الجريان في اصطلاحهم
يستعمل لمعان جريانه التي على ما يقوم هو به مبتدا او
موصوفا او واحدا ومتبوعا وجريانه اسم الفاعل على الفعل

اى موازنة اياه فى حركاته وحروفه ان المصدر على الفعل اى انه
يتبع بعد تعلقه بالاشتقاق كالمعالم او بنيانه او غيره
والمراد هنا المعنى الاخير وكل من هذه المعانى مشهورة فى مقام
فلا يلزم القرآنية والايهام وانما يلزم لو لم يكن مشهورا فى واحد
منها مما لم يشتق منه الفعل لان الاشتقاق موافقة
البناء بناء كلامهم فى الحروف الاصول والمعنى ولم يوجد
بناء نحو العالمية فى المشتقات وشىء من حروف وبلاده
يخالف المشتقات من الافعال او الاسماء من نحو هلك
ورحم فقوله فى التعريف بعد تعلقه بالاشتقاق للاحتراز
عن هذه الاسماء لانها ليست من المصادر بان يراد بالجريان
اعم من الحقيقة والفرض كما ذكر فى الحواشى الهندية لانه يتوجه
عليه ما اورده بعض شارحيها وهو انه على هذا يلزم الفرق
بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان فرض
الفعل فى كل منهما وان كان الاخير انه يقع مطلقا الخ
انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا فى كلامهم لا يتحقق
الفعل وبحث العالمية والمادية لا يقع مفعولا مطلقا فى
كلامهم اذ لا يقال علم عالمية فلا يوجد ما قيل ان اراد جواز
وقوعهما فلا اختصاص بهما بل يجرى فى الاولين ايضا
لا احد فى المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما
فيرده قوله تعالى ويل للمطففين اى سيأتى هنا بيانه
المتن والمراد انه على حذف المضاف او المصدر بمعنى المفعول
وليس المراد على حذف ياء النسبة لم يثبت فى كلامهم
ان يلزم ان حذف ياء النسبة
مثل

متصل بالقطع اى لا يكون على الاحتمال بان يكون له او للفعل
١١٩ فلهذا لم يشترط فيه الزمان اذ لا فرق فى الاشتقاق باعتبار
زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشابهة الفعل
لفظا او معنى وذلك لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشابها لمعنى لا لفظا ومشابها
للمضارع لفظا لا معنى فضعفت قوة المشابهة فلم يعمل عمل
واحد منهما وشى مما فيه حتى الآن لا يتقدم عليه لانه حرف
مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى
الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول قوله ولما كانت تثنية اسم الفاعل والمفعول
راجع الى الفاعل اى بما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه
مرفوعه وكذا الاسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما
تثنية الاخر وجمعه اعترض عليه الرضى بانه يجوز ان
يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل فى
الظرف واجاب عنه الفاضل الهندى بان الاضمار فى الظرف
واسم الفعل تسامح باعتبار تنا[؟] معهما فعامل ما اضمر فيه لا حقيقة
والمصادر عنه تمام معنى وقد يقال انهم صرحوا بان الضمير
منتقل من الفعل الى الظرف وان الضمير فى نفس اسم الفعل
متحقق لان الضمير فى الفعل وانما يقال فيهما تسامحا انما
كان كذلك فلا يكون القياس مع الفارق بخلاف الفعل
واسمى الفاعل والصفة المشبهة فان المستتر الى شى ما ماخوذ
فى مفهومه لان مفهومها التركيبى الحدث والزمان والمستتر

العمل وجمعه راجعين الى ... اى الواو على تشنيد ... على تشنيد الواو على وكذا تثنيته م

الى شي ما وجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى
لكونه اخف من المنون واما كان اضافته الى الفاعل اكثر لكونه
احض من المفعول من حيث كون المفعول فضلة فلما كانت احض
وقعت اضافته اكثر على الفعل الا اضافة وعلى المصدر
للتنا بع ذهب الى الثاني السيرافي والى الاول سيبويه تعالى
عنهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل
لا تنفك ان وهذا المانع من تقديم المعمول واما عن عامله
وانما فصل بين قسمي المصدر يعني كان ينبغي ان لا يفصل
بين قسمي المصدر بالجملة المعترضة لبيان بعض الاحكام بل
يذكر ان معا الا انه فصل بينهما لئلا يتوهم تعلقها بهما على التو
اي حدث وذلك ان سيبويه سمى المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا لانه ما حصل امرع ذكر بلفظ ما يعني ان ما قام
الفعل يكون عاقلا وغير عاقل لا يتنفس باحدهما فينبغي ان
يذكر بلفظ ما لا من لان ما للذى العلم وغيرهم بخلاف من
فانه يختص بذوى العلم الا انه غلب العاقل على غير العاقل
يذكر لفظ من الذى للعاقل على معنى ثابت اي غير متجدد
بل مستمر دائم استمعا اخراج اسم المفعول الى قوله
الحدوث بعد عليم ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى الثبوت
وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن كذا في الحواشي الهندية
فلا يحتاج به اسم التفضيل مطلقا وقد يعلم حصر بمعنى
انه حصر صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد في فاعل ونحو لازمه
هيئة صيغة المضارع وحمل حكم صيغة المبالغة فعل احكام اسم الفاعل
فذل

فيدل مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل
وان كان فيه خفاء كما يتوهم في قولي ولا يبعد فذلك لان ١١٩
صيغ اسم الفاعل اذا كان منحصرا فيها لا يكون غيرها
من اسم الفاعل ويكون احكام ذلك الغير مثل احكام اسم
الفاعل بخلاف المثنى والمجموع فانه ليس هناك ما يدل
على ان المفرد من اسم الفاعل الا المثنى والمجموع لا يقال كلمة
منه تدل على ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل لان كلمة من
للبيان لانا نقول قد ذكره فيما سيجي ان صيغ المبالغة الا البعض
خرجت من اسم الفاعل بحوزاته لقدها اسم الفاعل
باعتبار انها لمن قام به اصلا لفعل وان لم يكن فيه حقيقة
هذا توجيه ما ذكره الا ان الظاهر ان صيغ المبالغة من اسم الفاعل
وان حصره باعتبار الاعم عم الاغلب والم عنى الاغلب الا
غلب لكل من فتح الميم فتحا الميم فيها الموضوعة موضع
حرف المضارعة المضمومة في الموضوعة موضع حرف المضارع
المفتوحة وفتحا الكسر هي الكسر العين الواقعة اخر المضارع
مفتوحا كما في مفاعل والكسر الواقع اخر المضارع مكسورا كما
في مكرم يشترط نفي الحال والاستقبال قال الرضي ظاهر
كلام النحاة انه يشترط نفي الحال والاستقبال اذا انضم اليه
وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط
ذلك لقوة نفي الفعل بسبب الحرفين كما لا يشترط في ذلك
اذا دخل اللام ومعناها ان تعريف الحكم كذا قال الخوفي
وانما قدمنا احد طلبي التعريف لتكون زمان الحال بالنسبة

الى زمان التكلم اللام الموصولة تنبيه اللام بالموصول احترازا
عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا تعتبر فيه
شرط من شرائط العمل صرح بذلك الرضى لمن وقع عليه
الفعل
تشكيل بخروج قيل تشكيل بخروج معنى مضروب فى قولنا يوم
مضروب فيه فانه يصدق عليه مضروب لم وقد يجاب بان مضروب
فى المثالين المذكورين مفعول له وانما ذكر كلمة فى وفى الظرفية
والعلية لا لانه متعلق بهما ولو كان متعلق بهما ايضا لما اختص
بالمتعدى بل يجى للازم ايضا من حيث وقوع الفعل عليه
احترز به عن اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر
واعرف فانه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث وقع عليه زيادة
الفعل على الغير فامره فى العمل امر على النصب اذ عمل
الرفع لا يتوقف على الشرط صرح بذلك الرضى وقال انه ليس
فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال
فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على ومن بعده صرحوا
باشتراط ذلك فيه كما فى الفاعل على معنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث اى الاستمرار والدوام قال الرضى والذى ارى ان
الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة
للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان
فى الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن
فى الوضع الا ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او جميع
الازمنة ولا دليل فى اللفظ على احد القيدين وهى حقيقة
فى القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما
اطلق

اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحق نفيه
في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمان ١٢٠
كان الظ وقوعه في جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على
تخصيصها ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح اى صابر
الرجم طبيعة لم اى طبع الفاعل عليه مع اختلاف انواعها
وهي ان يكون الصفة باللام او بالاضافة او مجردة عنهما
لصيغة اسم الفاعل وهي اما فاعل او على وزن المضارع
مع ميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر ويرد عليه ان ابن مالك صرح
بان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل
لكونها مشبهة لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه وهي بمعنى
ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل
محل الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق
بينهما معنى الا من حيث الحدوث والاطلاق كما ذكرنا كذا
في الرضي ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيها للزيادة الا
انه خاص بخلاف الوجه الاخر فانه مشترك بين اسم الفاعل
واسم المفعول والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي
لم تقسمه باعتبار اعرابه نفسها لانه سبق في مباحث النعت اقسامها
والا فينبغي ان تذكر لانها من الاقسام الحاضرة كبعض
باعتبار اعرابه المعمول اى يشبه معمول الصفة بالمفعول وانه
شبيه بالمفعول وليس مفعولا له لان فعل الصفة المشبهة
بمعنى مشبه فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا لكنه تشبيها
لهذه الصفة باسم الفاعل تشبيها منصوبها بمفعول اسم الفاعل

الوجه

كما ان الجر في نحو الضارب الرجل مشبه بالجر في نحو الحسن الوجه
فهما متعارضان بالكل واحد منهما لكنها في الصورة تشبه غير
المعهود من الاضافة لان الاضافة اللفظية تجري مجرى الاضافة
المعنوية واتحادا في الصورة وان اختلفا معنى والتعميم لقصد
شمول نحو اسم التفضيل ولهذا لم يعلل لعدم قيام به اولمن وقع
عليه لان المراد بالموصوف ذات ما مبهمة ولا ابهام في تلك
الذات وذلك ان مفهوم قائم شيء او ذات ما له القيام ومفهوم مقام
موضع او مكان فيه القيام لا شيء وذات فيه القيام لا شيء
وذات فيه القيام كذا ذكره السيد الشريف في حواشي المطول
وذكر في الحاشية ... ان الالة كالاسم المشتق من فعل استعماله
به الفعل كالمفتاح فانه اسم لما يفتح به انتهى وانت
فصرحوا ان اسم الزمان والمكان موضوعان للزمان والمكان
باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع
للذات باعتبار صدور الفعل منه واسم المفعول موضوع
للذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما لموصوف فلا بد
وان يكون كل من اسم المكان والزمان لموصوف فظهر ذلك
من ذلك ان كلا من اسم الزمان والمكان والالة لموصوف
ولا بد من العناية ليخرجن سقط ما قيل انه لا حاجة في
الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان
والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف بل
الزمان او مكان او الة مضاف الى زمان الفعل او مكان
الفعل او الة الفعل بخلاف صيغ المبالغة كضراب وان دلت

على الزيادة

على الزيادة حيث لم يقصد منها الزيادة على الغير فخرج بقوله
على غيره وكذا لا يرد نحو زائد وكامل لان المراد الزيادة فيما ١٢١
اشتق منه ولم يقصد ذلك نحو لم يرد الزيادة في الزيادة ما الكمال
بل في امر آخر اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل بفعلاه
صيغة اسم التفضيل افعل وفعلى للمؤنث وعلى هذا القياس
التثنية والجمع وهذا بخلاف الصفة المشبهة فان لها صيغا
كثيرة ولكل منها مؤنث وتثنية وجمع فانه لا يعلم انه مشتق
من المزيد فيه الخ مثلا اذا قيل اجرح من جرح لم يعلم انه مشتق
من جرح او جرّح فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون
تمام حروف جرح او بعض حروف جرّح وذلك البعض
كلها اصول او مثلا اجرح من استجرح لم يعلم انه مشتق من
جرح او استجرح لان هذه الحروف يحتمل ان تكون تمام حروف
جرح او بعض حروف استجرح وذلك البعض كلها اصول
او قيل اسمح من استسمح لم يعلم انه مشتق من سمح او استسمح
لان هذه الحروف تمام حروف سمح وبعض استسمح ممتزجا
بين الاصول والزوائد او قيل احمد من اعمدد لم يعلم
انه مشتق من حمد او من احمدد لان هذه الحروف تمام حروف
حمد وبعض احمدد الشعر اذا كان طال والحرف
تلك البعض كلها زوائد لان حروف الاصول الثلث والالف
والنون قال الشارح الرضي عند المحقق من قبيل الله تعالى
لم يحكم بشذوذه على سبيل الانفصال الحقيقي وهو المنافاة
في التحقق والانتفاء بمعنى انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان بل يكون

احدهما فقط ولست بالاكثر منهم حصى الخطاب لعلقمة
والعزة العلبة والكثرة نقيض القلة والمعنى لست باعلقمة من بني
هولاء بالكثر منهم عدد الى ما منهم عددا بل اقل منهم واعلم
العزة والعلبة للكثير لا للقليل اى احدهما زيادة موصوفة
المفضل به اشارة الى دفع اشكال اورد في الحواشي الهندية
وهو ان معنى اسم التفضيل ليس المقصود فلا يكون محمولا
على المعنى ووجه الدفع هو ان المحمول في الحقيقة هو الزيادة
الا انه ادخل المفضل بينهما تنبيها على ان الزيادة مقصودة
باسم الفاضل وهذا كما في عبارة المفتاح واجيب عن
الاشكال في الحواشي الهندية بانه على حذف المضاف اى حول
المقصد باعتبار تحققه في ضمن بعضهم اى باعتبار تحقق من
اضيف اليه في ضمن بعضهم لا في ضمن جميعهم وهو ما عدا المفضل
مثال المقصد في مثل زيد افضل الناس الزيادة على الناس
باعتبار تحقق في ضمن بعضهم وهو ما عدا زيدا فلا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه وهو داخل في مفهوم الناس خارج
عما هو المراد منه وهو ما عدا زيدا ما يخلو عن معنى الفعل
وهو الاسم التام ليخرج عنه مثل ما رايت رجلا احسن
كحل عينه من كحل عين زيد فانه عن جانب صرح بذلك في
الحواشي الهندية ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي النفي
لعدم قوة المعنى التفضيلي لكونه ثابتا من وجه دون وجه
لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار
الاختلاف بالاعتبار واما اشترط ان يكون اسم التفضيل

مضافا يظهر

مبينا
متضمنا لنظهر من ذلك انه كونه بمعنى الفعل يثبت بعينه كونه
لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط ١٢٢
الاول لتحقق الاعتماد والثاني ليحصل له فظهر تعلق ذلك
الصاحب حتى يعلم في المظهر ولقد احسن الشارح في بيان القيود
والشروط ولمساواته اياه تمام المدح فالمراد تمام المدح
او الذم ولا يخفى ان اسم التفضيل موضوع لموصوف بزيادة
اسم
والوصف بالزيادة لا يخلو عن مدح او ذم فلا يتجه ما قيل ان عمل
التفضيل لا يختص بتمام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة
يكون
هو تماد افادته اصل الفعل على وجه المساواة او على وجه
دونه حسن المفضل في المعنى مجردا عن الزيادة عرفا فانه
قيل لا يتاتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها
وقد يقال انه الحق دونه اللفظ الصريح عن بعض الاصلح
لاجل المقتضى لذلك فلا يأتي معه التفضيلية التجريدية
حتى
لان نفي الزيادة لينافي المدح اذ لا يلزم منه نفي المساواة
يتحقق كونه دونه فخرج عن الزيادة فيبقى اصل الجنس وتوجه
النفي الى حسن رجل بالنسبة الى حسن زيد ويحسب السامع
مساواته لحسن زيد او يكونه دونه والقياس بكونه دونه لا
يناسب المقام اي مقام مدح زيد لان المقصود اثبات كونه
فنفي
دونه لا نفي كونه دونه فنفى المساواة الا انه بنفي الزيادة
بالطريق الاولى لاقتضاء المقام ذلك او يقصد نفي الزيادة
في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون المساواة لان
الزائد على الشيء ما ساواه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا

نفي المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن الزيادة او لا فلا تعارض تد
نفي الزيادة اولا لانا نقول التجريد اى ما معنى لنفسه في ضمن المساواة
لانا نقول بعد التجريد صار التركيب متبادرا لنفي المساواة
احتمل بثبوت الزيادة فنفي الزيادة بوجهين بالطريق الاولى
وفي ضمن نفي المساواة من هذه الحيثية اعني حيث ان اسم
تفضيل فيه معنى الفعلية و لو قلنا قوله نبه استدلال في المثال
المشهور على عمل اسم الرفع بان الكحل لو لم يكن فاعلا لكان
مبتدأ واحسن خبرا ولو كان كذلك يلزم الفصل بين احسن
الذي هو عامل ضعيف ومعموله باجنبي وهو غير جائز فتوجه
عليه الاشكال بانه لو قدم منه فيقال ما رايت رجلا احسن منه
في عين زيد الكحل لا يلزم الفصل بينهما باجنبي وكذا لو قيل
هذه العبارة ما رايت رجلا احسن منه الكحل في عينه هواى الكحل
في عين زيد لا يلزم الفصل بينهما باجنبي فاجاب عنه بان يلزم
ح تعقيد لفظي وهو كون الكلام غير ظاهر الدلالة لخلل اما في
النظم بسبب تقديم وتاخير او في الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في قوله وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه
مع ان المقصود الاستدلال بالعبارة المشهورة فدفع ما توجه
عليه وما قاله الشارح انه لبيان العبارة المشهورة في معنى
ما الجواب لا يلايم المقصود ولم يلتفت الشارح الى جواب المصنف
في الشرح وهو انه يلزم عود الضمير على المؤخر لما بلغ اعتراض
الفاضل الهندي عليه بان المبتدأ رتبته التقدم وكفى في صحة
عود الضمير والمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير وهو تفضيل

الكحل

الكحل على الكحل بالاعتبارين لان اصله من كحل عين زيد والمعنى
عليه اذ لا يلزم منه تفضيل الشي على نفسه اذ يتعدد الكحل باعتبار ١٢٣
كونه في عين رجل وعين زيد وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد الخ فيكون الكحل في عين زيد احسن منه في عين مماثلة لانه
اتفاوه على المساواة مما اباه الملح فعينا مفعول رايت الاول
واحسن مفعوله الثاني ان كان من افعال القلوب وان كان بمعنى
البصر يكون احسن بدلا او حالا من مفعول ثانيت ويلزم
من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسنا في عين غيره
وذلك انه اذا لم يكن عين احسن فيه الكحل من عين مماثلة
لعين زيد يكون ما هو ادنى منه مماثلة فانتفى المماثلة
بالكلية على طريق الكناية فيكون ابلغ لان الكناية ابلغ من الصريح
كما تقرر في علم البيان ولما جازت هذه الصورة وان لم
يكن فيها فصل جواب سوال تقرير السوال انه لا ضرورة في
اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن
مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدا حينئذ لا يلزم الفصل
بين احسن ومعموله باجنبي اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة
فهو منه فالجواب ان هذه العبارة فرع العبارة الاولى
فالفرع يعتبر فيها حكما وذلك انه قد ص من ان اصله ما رايت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد
مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا اوانه من التفضيلية مع
مجرورها متعلقة فيها فيلزم الفصل بالاجنبي تقديرا
على وادي مسوب الى البساع يريد ان المراد وادي معنى

وتسب الى السماع لكثرتها فيه كما قال بعض شارح اللبابت
ثم جعل كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية لا بهما لاجل استقلالهما
بالمفهومية لا انهما لاجل فيكون ما لهما استقلاله بالمفهومية
منها وذلك بان لا يكون الة لملاحظة غيره كما في معنى الحرف
واما ان المراد بكون المعنى في نفس الكلمة ذلك فخطا اذ لا
معنى لكون المعنى في نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها
مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير
حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان المراد بكون المعنى
في نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا
في نفس المعنى الا انه لا يحتاج في حصوله الى شيء اخر بان
لا يكون الة لملاحظة غيره حتى يحتاج حصوله الى شيء اخر بحيث
لا يحصل بدونه حصوله كما في الحرف فهو الة لملاحظة طرفيها
بمعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما
ملاحظة بها الطرفان ويعرف حالهما بانه احدهما مسند الى الاخر
مسند اليه ثم اعلم ان المراد من قوله معنى اعم من الحدث لا
خصوص الحدث الا ان الحدث يتعين في نفس الامر لانه
المعنى الحاصل في نفسه والمقترن باحد الازمنة هو الحدث
ليس الا ومعنى اذا قيد بقيود تتعين بها فانه يدل على فرد منتشر
ثم يعني ذلك الفرد المنتشر بتلك القيود في نفس الامر ولم يخرج
عن دلالته على ذلك الفرد المنتشر فلا يرد انه اريد بقوله معنى
المعنى المطابقي فيخرج جميع الافعال عن الحد وان اريد به الحدث

يلزم استقلال

يلزم استعمال المجاز الغير المشهور في التعريف لان جميعها
اما منقولة عن المصادر او غيرها فيكون المعاني الموضوعة
هي لها تلك المعنى فيما في بعضها المعاني المصدرية والبعض الاخر
غيرها فجميعها منقولة عن المصادر وغيرها دفعة او ما نعتبر
الحلول لا ثباتي الجمع بينها فلا يرد ما قيل ان جميعها ليس دائرا
بين الامرين بل جامع للامرين لدلالة الاول على الاستقبال
القريب والثاني على الاستقبال البعيد قال الرضي واما السين
وسوف فسماها سيبويه حرف التنفيس ومعناه تاخير الفعل
الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس في الحال نفسه الخناق
اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل ان السين
منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل
قبلية ذاتية اشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان
فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزماني ان يكون
المتقدم في زمان سابق والمتاخر في زمان لاحق فالكلام
في ذلك الزمان ويلزم التسلسل وتقرير الدفع انه تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض وان كان تقدما بالزمان لكنه
ليس تقدما بزمان اخر بل زماني هو بعينه ذلك الزمان
فالتقدم عارض لاجزاء الزمان بالذات ولغيرها بواسطتها
لان التقدم والتاخر ناشئان من ذاتيهما فان ماهية الزمان
اتصال الصرم والتجدد اعني عدم الاستقرار فاذا فرض فيها
اجزاء عرض لها التقدم والتاخر لذاتها فالمراد ههنا بالتقدم
بالذات ان يكون منشأه الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر

فان المتقدم بالطبع يجتمع مع المتقدم مع المتأخر وههنا ليس
كذلك فان الامس لا يجامع اليوم فلا يلزم التسلسل كما
قرر في العلوم الحكمية ولا يبعد ما قيل ان التقدم بنحو اخر الزماني
زمانية والمراد بالموصول الفعل لان الماضي منسلخ الفعل في
معتبر في كل قسم اما البناء على الحركة اما بمعنى البناء فلانه الاصل
في البناء البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا تقتضي
عنه وصف المشابهة التامة كما في المضارع فلانه يقدم معها المجا
نستها هكذا وقع العبارة في الرضي وغيره من كتب النحو والظا
ان المراد بني على الضم لفقد مجانستها لحروف العلة كما صرح
في المنهل وشرحه قوله واحد حروف اثنين اي حين لو وقع
مشتركا بين زمان الحال والاستقبال اي فيتبعه فيهما وقال
هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وفيه انه لم يسم مضارعا
الا انه اشتق لذلك الى رعاية المعنى اللغوي في المعنى الاصطلاحي
من منع واحد فمعنى المشابهة بالجر عطف البدلية اشار بذلك
الى الرد على من قال انها صفة الغائب وذلك لان غير لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة فلا يصلح صفة للمعرفة الا انه خرج بالا
ضافة من النكرات الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة ليصلح
للبدلية لان النكرة اذا ابدلت من المعرفة فالنعت واجب مثل
بالناصية ناصية كاذبة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
مفتوحة فيما سواه اما الضم في الرباعي فلانه لما انضم اول الماضي
ينبغي ان يخالف اول المضارع لئلا يلتبس والتغاير بينهما
واما الفتح فيما سواه فللتخفيف الذي استحسنه للاستعمال

في البناء

١٢٥ في ثاني المجر هو كثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف
لعل تلك الاعراب تنبيه وهي المشابهة التامة في اللفظ والموافقة
في الحركات وتعين المعنى في العموم والخصوص كما مر في الاستعمال
لوقوعه صفة للنكرة في مثل ضارب ويضرب لما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا
يعني ان قوله اذا لم يتصل به يتعلق به من حيث انه في قوة و
انما يعرب المضارع ومستلزم له وحاصله انه متعلق بمفهومه
لا بمنطوقه لعدم استقامة المعنى وذلك ان انتفاء اتصال النون
بالمضارع او نفيه لا يكون شرطا لانتفاء اعراب بغيره فانه
غيره مبني سواء اتصل به او بالمضارع نون اولا وهو عند
النحاة ما لم يكن حرف الآخر فيه حرف علة واما عند اهل
التصريف فما لم يكن فيه حرف علة مثل يضرب مثل لما هنا اقسام
اعرابه هي الثلثة فاكتفى على امثلة ما في الاقسام لشهرتها
ام هذا ولهذا اراد الشارح قوله لن يضرب اه المراد على حسب العوامل
كما قال الفاضل الهندي فيشمل جميع الامثلة وهو مثال لاعراب
الصحيح الصحيح كما قيل اذ لا يلايم ذلك بعد ذكر اعراب
الصحيح فان النصب فيه تابع للجزم يعني انما اعرب بحذف
النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد فكما تسقط الحركة
في المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب
علما فيه لان الجزم بمنزلة الحركة في الاسماء اي النصب فيه تابع للجزم
واما اعرابها بالحروف فمناسبتها صورة المثنى والمجموع في الاسماء
الحرف المناسب لها وهي حروف العلة كذا في الرضي ولعل

وجه المناسبة كونه بمنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضمتين والياء
بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين سواء كان العامل
فيه التجرد كما هو المتبادر من عبارته والشيخ في ذلك تبع الرضي
الا انه اورد مكان لفظ الاسماء لفظ المتبادر حيث قال فقد اوان
لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العامل كما هو مذهب الفراء
كالاسماء الى غير ذلك المذهب انتهى ووجه المتبادر في الاسماء انه حكم
في ارتفاع فعل المضارع لفظ التجرد الذي العامل عند بعض النحاة
وقال برفع خبر التجرد ولم تعمل اذا لم يدخله الناصب والجازم
فتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب بعض وانه
اختار مذهب البعض كما في الصلة الخ اما في الصلة فظاهر
لان الصلة لا تقع مفردا واما في نحو سيقوم وسوف يقوم
حرف التنفيس من خواص الافعال واما في خبر كاد فلانه
خبر كاد يكون فعلا مضارعا ابدا واما في نحو يقوم الزيدان
فلان المفرد لا يصلح ان يكون خبرا عن المثنى وان كان الاعم
مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وذلك لانه
اعراب يضرب ويقوم لكونه فعلا مضارعا تشابها للاسم في اعراب
ضارب وقائم لكونه خبرا ومسندا اصله لا انه عند الخليل فتم
كما في اشى لعنى التخفيف وهو ضعيف لانه جاء تقديم معمول
معموله عليه وان لن كذلك حكى سيبويه عن بعض العرب عن الخليل
اضربه وللخليل ان يقول هذا لا يلزم لان الحروف تتغير احكامها
ومعانيها عند التركيب اذ هو موضع مستانف الا ترى ان لو
اذا ركبت مع لا بطل معنى لو ومعنى لا فحدث معنى التحضيض
نحو لولا

ء انه يتعين وقيل اصله اذا الظرفية فنونه عوض عن
ء والمعنى في نحو اذن اكرمك لمن قال انا اتيك اكرمك وقت
اتيانك فان الخ فالواو عاطفتان واما او فمن معنى الحالة
فانها حكم الجاد او معنى الا وكانه في حكمها في لزوم الفتح
بعدها فانها للرجاء وفي الطمع الدال على ان ما بعدها
غير معلوم التحقق والحكم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق
نفيا مؤكدا لا موبدا وقيل انها للتابيد وهو مردود
بما ذكر فصار كانه مستقبلها الى نهاية الجملة ان سبق الجملة
حكما فلا تعمل في ما لا يمكن الا في المستقبل لان الجواب
هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل المقابل للفعل
والمقابل للشيء لا يكون بعد المقابل له فيكونان الا في الذي
هو المستقبل لا استعمالها المعطوف لكونه جملة يعني ان
المعطوف لكونه جملة كان مقيدا مستقلا من غير نظر الى حرف
العطف فكان غير معتمد على ما قبلها السببية انما قال السببية
وكذا يعني انتهاء الغاية للاحتراز عن كي المصدرية والى التي بمعنى
مع ولا ترد ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله السببية سيما وقد
علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز
عن الى بمعنى مع كانك كنت في زمان الدخول هيئة هذه
العبادة الخ يعني اذا كنت دخلت البلد فزمان دخول البلد
هو زمان الدخول فالعبادة التي يؤديه هذا المقصود هو
ادخل بالربع فاذا اردت ان تحكي ذلك الزمان في زمان
تكلمك فتفرضه موجودا فيه فكانك هيئة تلك العبادة وتحكيها

على ما كانت عليه من الرفع فهذا نوع من
غير الحكاية لانه معنى حكاية الحال حتى يرد انه تعبير
الحال يعني حكاية اللفظ الدال على الحال ... وخلاف حسن
المضي لانها علم الاستقبال فيها في الحال ليحصل الا
تصال المعنوي هذا فان اللفظي فهو ... حتى الجاين
على ما قبلها حتى لما فات من الاتصال اللفظ ... نظرا الى الامر
الاول لا يتم بخلاف الامر الثاني فلم يتحقق لجواز انه
يكون الشيء سببا للدخول في البلد نظرا الى الامر الثاني
لا يتم بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه الدخول وان
كان يلزم منه باعتبار استلزام السببية فهذا هو مراد
الشارح بقوله نظرا الى الامر الثاني فينبغي الناقص بالاخير
اذ لا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان لها تعلق
معنوي فلا يقدر لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة
على المحذوف بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تتعلق بما قبلها
تعلق الجار بالمجرور بما يليه وانه يتقيد قبلها الفعل العام
فلا يتوجه ما قيل ان الخوف صورة النصب ليس حتى ادخلها
بل الفعل العام المقدر متعلقا لحتى فكذلك تقدير قرينة صحيحة
حتى ادخلها بالرفع على تقديره فيجوز ان يكون المسبب
محقق الحصول فكانه قال السبب المحقق الحصول الذي
هو سبب عن الدخول المحقق سايره اي هو فلا فساد
فيه لان التقدير اذا تاخر عن المعطوف عليه لا يرى في المعطوف
بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يرى فيه ذلك الفاء

التفتازاني

المحقق التفتازاني في شرح الكشاف وهنا عطف في النسخة الاولى
نفي ... الفعل لانها حرف جر ما تشابه دخول حرف الجر
على الفعل اي ما كان صفة الله تعذيبهم فهذا التعذيب
اولى من تعذيبات غير الله لا العكس كما قيل لا منافي للتعذيب
لانه اذا لم يكن صفته تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب
فلا يعتقد التعذيب اصلا اي سببه ما قبلها اي قصده سببها
كما يتوهم من قوله كذا لم يقصد السببية لان العدول عن الرفع
الى النصب للتنصيص على السببية يعني ان المقصود السببية
فلا بد ان تشترط للنصب ليدل على السببية كذا ذكره الفاضل
الهندي وغيره وقيل انما اشترط السببية لان كون الاول
سببا والثاني مسببا عليه لا ضمان ان يحكم الاستحالة
ليعد تقدم الانشاء وما بعدها الخ اراد ان الفا للعطف وتقدير
ان يعطف الموجب على الموجب المفهوم من الانشاء المتقدم فلا بد
من اشتراط ذلك ليعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة ويندرج فيها الدعاء ويندرج فيه التحضيض
وما وقع في صفحة الترجي اشكال قال الى رفع اشكال في
هو انه ما باله ترك الدعاء والتحضيض وهو ما على صفحة الترجي
ووجه الدفع ان الدعاء مندرج في الامر والنهي لكونه
على لفظهما غالبا والتحضيض مندرج في النفي والترجي الدعاء
اريد به التمني وان كان على صفحة الترجي داخل في التمني
الجمعة اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها اي الا حاصل ما قبلها
لما بعدها في زمانه هاهنا كلام صرح بعض الشراح في العلة

في اشتراط المزلتي هي الحله المذكورة في الفاد لانه
للعطف كالفا فا فهم انه شرطها لسبعه الجمسه لا للعطف
بل يدل على تعقيب المعنى وبكنه نعم فصل الشرط الذي قبله في
شرح المصنف لكونه عطف الاسم على الاسم [illegible] اي فما قبل
الواقع قبل الفا اشار بذلك الى دفع ما يقال ان الواقع
قبلها عين تلك الاشيا لا مثلها وتوجيه الدفع بتسميه الواقع
قبل الفا في المستمر الواو وفي الواو وجه الشبه الواقع قبل
الفا في المستمر للواقع قبل الواو وجه الشبه كونه احد تلك الا
وما التي تنصب المضارع بعدها تنصيب ان وانما لم
تنصب لانه لا ثم معنى الى ان الاول حرف جر لا يدخل
الا على الاسم وان لا تدخل على الفعل فوجب اضمار ان ليصح
دخولها على الفعل والثاني كلمة استثنا وهي لا تنصب
المضارع فيلزم تقدير ان اعم مما ذكر يعني ان كان المراد
بالعاطفة اعم من الفا والواو وأو بل ثم انه ذكر العاطفة في
التفصيل مع انه لم يذكر في الاجمال وان كان المراد ما ذكر
يلزم تخصيص الحكم اي حكم العاطفة بها والواقع خلافه
لجريانه في غيرها ايضا وحينئذ اي حين جريانه في غير ما ذكر
يرد عليه انه كان المناسب ان يقول في الاجمال بعد قوله او
العاطفة كما ذكر مناسب الاحالات فلما لم يدخل على الاسم
الصريح لاختصاصها بحرها النفي لما كانا [illegible] ولهذا
اختار لفظ الكلم دون لفظ الحرف لانه يعم الاسم والحرف
بخلاف لفظ الحرف ولام الامر ولا في النهي لم يتعلق النهي

بالاضافة

انه نقض تنسافي العبارة ما لا ينقص قال فيما سيجيء ولا
انتي صدرها وكلم المجازاة لا جمعها الا انه تتمم
مع بعضها المضارع الشرط كاذا وكيفما وتخص لما بالاخوة
لازدياد بعدها ما . فربما ادعما فالولما كان في الاصل لم زيد
عليه ما . فهي مكسورة للفرق بينها وبين لام الابتداء التي
تدخلت على مضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا
بالاسم فلم كالكرت فخف تسكن للتخفيف كما اسكنوا ياء
كتفي فالمراد جعلها التي بسببها الشيء يعني ان المراد جعلها
الشيء بسبب افادتها السببية التي اعتبرها المتكلم بين الشيئين
سواء كانت تلك السببية حقيقة او لا بل ملزومة بين الشيئين
على ما حققه الرضي ليدخل نحو وما بكم من نعمة فمن الله
ونحوه لانه شرط لتحقق الثاني الشرط ما يتوقف عليه الشيء
ويكون خارجا عنه مع صلاحية المحل وهو المضارع عملان
الماضي ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم للشرط
بالتشريعه لعدم احتماله للاستقبال للتصريح لعدم تأثر اداة
الشرط فيه لا معنى الاستقبال حاصل بان قوله حصلت
بمعنى الاستقبال لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال
لان لا صالح لها على الصحيح وفي جميع هذه المواضع لانه
من حروف الشرط في الغرا اما في الاسمية فظاهر واما في الامر
والنهي والدعاء والتمني والعرض والنفي فلانه دلالتها الا
ستقبال قبل دخول حروف الشرط واما في الاستفهام
فلانه يبقى على حاله لا يصلح للتغيير الى الاستقبال كالحلف

الاسمية واما المنفي بما فلانها لنفي الحال صريحا ويكون
المراد بالمنفي بما الحال مع كونه جوابا للشرط اذ لا كلفة في
الواقع لهذه الاشياء صالحا لان يكون سببا لما تقدم
وانما قيد بذلك لان قصد السببية متوقف عليه والا فالمراد
هو قصد السببية والطلب فانما يتعلق بمطلوب يكون
هو مقصود الذات فاذا كان المضارع الواقع جزاء لان
هذا معنى الشرط والجزاء وهو ظاهر السياق لان عدم الكفر
ليس سببا لدخول النار وانما سببه الكفر فاذا دال النص على
المقصود وهو هذا النوع من الافعال اعني الصفة عن
المفعول وهو مفعول ما لم يسم فاعله وحكم اخره الى الامر
في الحقيقة يعني ان الامر عند البصريين مبني واصله في
الحقيقة البناء على السكون لانه الاصل الا انه حمل
في الصورة حكمه حكم المضارع المجزوم في حذف الحركة و
حذف حرف العلة والنون لانه لما شابه الذي فيه اللام
معنى اعطي حكمه وعند الكوفيين انه معرب مجزوم قالوا
حذف حرف المضارعة مع عدم اللام لطرد الكثرة استعماله
بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك
اللام المقدرة والمراد بالرباعي ههنا يعني ان المراد بالرباعي
في بيان صيغ الامر وبيان زيادة همزة الوصل في الفعل
وعدمها ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو باب
الافعال لا غير فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف المضا
رعة ساكن وشرط لنا في الرباعي لئلا تلتبس بالمضارع

المعلوم

عدم له في حالة الوقف اي يحول عن الخروج عن الكسرة
الى الضم يعني ان الحاجز غير حصين لسكونه فيما سواه اي سوى
ساكن بعد ضمة اي زيدت ضمة وصل على ما بقي مكسوره
في صورة ساكن سوى ساكن بعد ضمة ان الهمزة لا تزاد
في نفس ساكن واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة لان
الفاعل انما يضاف الى الفعل لا الى المفعول وانما يضاف
اليه لملابسة نعله ووقوع ذلك الفعل عليه غيرته
صيغته دفعا للبس يعني غيرت صيغته لئلا يلتبس الماضي
المجهول بالماضي المعروف وانما اختص التغير في المجهول
لانه فرع وانما اختص هذا النوع من التغيير وهو ضم
الاول وكسر ما قبل الآخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب
وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد
الفعل الى الفاعل فجعل له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
للخروج من الضمة الى الكسرة ليدل غرابة اللفظ على غرابة
المعنى وانما لم يختر في الفعل الخروج عن الكسرة الى الضمة
وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لان الخروج عن
الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول المقصود اعني دلالة غرابة اللفظ
على غرابة المعنى لئلا يلتبس يعني لو اقتصر على ضم الهمزة
في همزة وصل الحرف في الثلاثي لالتبس حينئذ لصلح
للامر وذلك البناء في حال الوقف بخلاف غيرها الثلاثي
في حال الوقف فانه يتميز بحركة الهمزة وحركة الآخر

لئلا يلتبس الصيغة بمضارع عملت يعني لو اتدفوا بني م
البا وقالوا تعلم وتجاهد وتدحرج لا لتبس بمضارع عو
جاهد ودحرج عند الوقف لئلا يرد مثل تورد وصيد
مما لا يجيء هذا البناء منه لان كل واحد منهما لازم ولو اتصل
به حرف التعريف ~~فكذلك لا يجيء هذا البناء~~ لانه في معنى
ما يجب تصحيحه لمزيد عوض واختلاف في المبني للمفعول
منه اما مزيد العوض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها
ثم ابدل الواو ياء بخلاف نحو لهي ودعي فانه لا نقل
ولا ابدال في رمي ولا نقل في دعو واما للاختلاف
فيه فلاختلاف اللغات احدها قيل وبيع وهي افصحها و
الثاني الاشمام وهو فصيح وان كان قليلا والثالث قول
وبوع وهو اقلها لنقل الضمة والواو ان بني وقيل منها
مثل قيل وبيع بلا تفاوت جاز فيه ما جاز في قيل وبيع
لتحركها حقيقة كما في ينقاد اذا صلح ينقيد فالباء متحركة
او حكما اي بعد النقل كما في يقام فانه كان في الاصل متحركا
واما انفتاح ما قبلها وهو ختمه لا غير فان فهم العمل
تعلقه بنحو هذه للاموب ممكن وان كان الفعل لا يوجد
بدون اللام او بالمفاعيل نحو بها شيئا ويسمى الاستفعال
فهلم لم يذكرهما من احرف التعدية اكتفا بذكر معنى ما
والا فلا فرق بينها وبين التضعيف وبين الهمزة فليست
اصلا في التعدية الى ليته يعني ان هذه الافعال الخمسة الآتية
في استعمالها اما يعلم المتعدي الى ثلثة لا ثبتها لها على معنى الاعلام

ولم

يحكي سيبويه من هذه الخمسة الابواب   لبيان ما هي اي
الحالة من حيث الالغاء بها ناسية عند من الظن فالعلم
يعني انه اذا جاء عن الجملة تنشا اما عن الظن او العلم لانه
يعلم او يظن او لا تشخيص لان مضمونهما معا هو المسوق
به في الحقيقة وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول انه
معنى علمت اخاك زيد اعلمت زيدا اخيك لا علما اي لا تظن
انا جا زعونه لاعرانك الملك منا اخرتن وشي نباقبل ذلك
الوشاة عند الملك فلم فلم نصر منا   ايضا لحنى لا يكون مبتدا
وخبرا انما قال ذلك اشارة على علة استقلال الجزئين
كلاما تاما وانما قيد بالتمام ليصلح علة لجواز الالغاء   وقد
يقال الالغا عند التقديم ايضا لكن مع قبح وذلك اختص علة
افعال القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج   لكن الجمهور
على انه لا يجوز لانها تقوية بالتقديم فان التقديم دليل
العناية والالغا دليل عدمها ان فيه جعل وجود الشي كعدمه
فلا يجتمعان نحو ضرب احسب زيد اي ضرب زيد في حسباني
وهكذا المعنى في غيره من الامثلة   فلهذا اقيد جوازه المعنى
عن جوازه الاعمال لتحرزه عن مثل هذه الصور فان الالغا
فيها واجب   وانما خص هذا الالغا اي الالغا الحاصل
اذا توسطت هذه الافعال بين مفعوليها او تاخرت عنهما
دون مطلق الالغا بحيث لتشمل ما ذكر من الصور ايضا
راى البصري التي الصور والتي من الرويا ولعدا الا خلاف
حدرية اللسانية بيمن والى بهم الحلقة التي يعلم عليها

وهو معمول للازم ومن عن يميني من جانب يمين يعني
عن جانب واعلم اقتصر على ذكر اليمين للعلم بأن ال
كاليمين واما النظم فان الفارس لم يمكنه منها حداب تلقى الحلوقة
والله لقد رأيت يعني مرارا كثيرا كالي لله ملح منزلة
التي يتعلم عليها الطعن فتأتي من الجوانب طعنها ثم سلك
وتصعقت من الجن ماعدا حسبت وحلت في نعت يعني
ان المراد بالبعض ما عدا حسبت وقلت وعمت في وهو العيب
بدل من بعضها او حسني مبتدأ المحذوف وما هو على
نطلبني اي عينيهم اي يحيى حيوحس العيب بالوهم كالكاهن
لانها لا تتم بالمرفوع بل تحتاج الى المنصوب ليفيد ولو جعل
اشار بذلك الى حمل اشار بذلك الى جعل التعريض تمام
الموضوع له فان التعريض الحزبي اعني تعريض الفاعل على
صفة على وجه الانتقال يعني الزمان الماضي تمام الموضوع
له بالنسبة الى اللفظ الذي وضع ذلك له كصار مثلا
ان هي شعرته اي حدد سكينه حتى صارت تلك السكينة
مشبهة بالرمح القصير خلافا للفراء فانه قال يتجاوزها
الموضوع الذي وضع ذلك استعملها العرب فيه قال الملخص
الاولى طرد جاني مثل جاء البر تغني من قال الرضي و
اجاب المصنف وقيل هو حال قال الرضي وليس لشيء
لانه لا يريد ان البر جاء في حال كونه قفيزين حالا بمعنى
لكونه له نزقال اي المصنف واما قعد فلا يطرد وان تكلم
بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اول

يعني

قول الاعرابي فلما يقال قعد كانها بل يقال فقعد كانه
ن لكونه مثل قعدت كانها حربة يعني انه المحرث
عليه فكان الكلام من الحكم ونقله لاعطاء الخبر حكما هو
معناها كاسه لثبوت خبرها هذا تقسيم لكان الناقص
الى الاقسام الثلثة احدها ما كان هي لثبوت خبرها
لفاعلها ماضيا والثاني بمعنى الاصادر والثالث ما فيه ضمير
الشان عطف احد الاقسام الثلثة على الاخر وقال بعض
كان الضمير فيها ضمير الشان راجع فاعلم ذلك الضمير
اى وقعت القصة ثم ورت البعض ما عمله والاول اولى
لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشان لا مبتدا في الحال
او في الاصل سهاقه للباء معنى في فاليها بفتح المثناة
الفوقية وسكون التحتية بالمد المفازة والقفر بفتح القاف
وسكون الفا الخالية والمطي جمع مطية وهو المركب
القطا جمع قطاة وهي طائر سريع للطيران تعال لم يا
لفارستر سنك حوارك والحزن بفتح الحا المهملة وسكون
الزاء فاعلها من الارض وانتفع فكانت بمعنى صارت
والسوهن جمع بيض والمعنى كنت بما فرحا خالية سحي فيه
السالك حالحال ان المطاى في سرعة سيرها كانها قطا
الحزن التي صارت بيوضها فرخا فرخ اليها اذا ثبت
مشاهد من الثمانية وهو الفرح عصنة المدعى اسم فاعل
من اتى عليهم بالخير والمعنى اذا مت كان الناس لو بغي
فرح بفرح بموتي ونوع يحزن ويثني بالذي كنت لم صنعه
صوتي مع

فى صورتى مع كونهما عنها ناقصة والكلام فى الافعال ستة
ويكونه تامة بمعنى للانتقال من مكان الى مكان كما تستعمل صار
نحو صار زيد الى بلد كذا اى انتقل من بلد كذا الى بلد كذا
تستعمل اى تصير موذه من نعمى النعمة النعمة وكذلك
النعمى وللانوس جمع بوس من قولهم يوم نعم ويوم بوس
كذا فى الصحاح المدلول عليها عواذها لا اموزها واما
الاوقات المدلول عليها بصدورها وهى مشتركة فى جميع
الافعال هذه الافعال اذا كانت ناقصة يكون معناها الدلالة
هل دخول الخبر فى هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد عالما
كان المعنى انه منسوب الى صاحبه فى وقت الصباح دون
غيره واذا كانت تامة كان معناها الدلالة على دخول
فاعلها فى هذه الاوقات كذا ذكره المصنف فى شرح للمفصل
كالن خبرها اسم على عده من المنصوبات من حيث انه
ركن من الكلام لا تتم الافادة بدونه وان هذه الافعال فى المعنى
• شبه له بخلاف وغيره من المعمولات من زمان فا يليه
فصلاحية للامارة وهو وقت الربوع الذى يمكن قيامها
لرفعه لا قبل ذلك ومعنى النفى استمرار الثبوت وذلك ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود
اذا الحق بها استمرار الثبوت يعنى اذا كانت موضوعة
لاستمرار الثبوت وان يدم ذلك لزمها النفى لعدل على استمراره
وهى مع ما بعدها فى تاويل المصدر استعمل ظرفا كما قاله
المصنف فى شرح المفصل او تقدير قبله زمان كما قاله الرضى
وبو

لشارح فان اريد بجواز التقديم نفي ان اريد
بتساوي الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص
ينبغي ان يقيد بقولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقدمها
عليها [illegible] شرطا لصحة ما اذا عرض ما يقتضي التقديم في
التأخير [illegible] يكون التقديم والتأخير واجب الاحتراز
وان [illegible] به نفي الضرورة عن جانب العدم على ما هو
مقتضى الامكان العام لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان
الصورة المذكورة للضمائر صور الجواز بالمعنى المذكور
لكن ينبغي ان يقصد بها اذا لم يمنع من التقديم مانع لانه
اذا كان مانع يمنع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انتفى
الاعراب فيهما والقرينة نحو كان موسى عيسى ولا حاجة الى
هذا التقييد اذا اريد بالجواز المعنى الاول وهو ظاهر
كما تقتضيه باب المفاعلة لانها للمشاركة فيكون كل من
الفاعل والمفعول شيئا لكاف اصل الفعل وصار غيره
كان فلا تقرير محقق [illegible] يرفع ما قيل وذلك ان المخالف
في ليس طائفة كثيرة من محققي النحاة بخلاف عسى فما دام
فان المخالف فيه ابن الانباري فلم تفسد باختلافه
اي دنوت جاء الخ لعلم منه ان عسى موضوع لرجاء دنو
الخبر وقيل كاد لمقاربة حصول الخبر وقال احد لدنو
الشروع فيه صرح بخلافه الرضي فان المقاربة المجردة كما قال صاحب
المفصل افعال المقاربة ما وضع لدلالة اما على دنو حدوث
الخبر ككاد او على رجائه كعسى او على الاخذ فيه كطفق

وتقديم المضاف تكلف اذا لم يتطرق هذا المضاف

اللفظ ابدا الى فى للاسم ولا فى الجنس كذلك الزمخشرى

وقطنهم مانه زاد على وصوته قلنا نقدر مضافا وذلك

اى كونه مشبهها بالمعقول فهو مشبه بالمعقود الذى كان

فى صورة الجنس كما قرر العين زيد فان اصل معناه شى

جعل حسيا ثم يعنى عنه بافادته انشاء التعجب فجعل شى

معقولا فصار فى صورة المعقول ومشبها به فافهم

تمامها فهى فى هذا الاستعمال اقصد قال بن ابنة مالك

وذلك انه قال عندى انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان

وصلتها فى هذه الحالة مسد الجزئين كما فى احسب الناس

ان يتركوا ان لم يقل احد بان حسب خرجت فى ذلك عن

اصلها عن الكرب المعنى عسى الخزن الذى امسيت فيه وحيث

واقعا فيه يكون وراءه واما هو انفراج قريب اعلم ان الشاعر

قيل ان عمه زيد بن زيد فهرب واحد عمه ابو عنزة لاجل

يلحق فبلغه ذلك فقال عسى الكرب الخ باشراقه

على الحصول للفاعل اى باشراق الخبر واطلاعه على

حصوله للفاعل قاله فى الصحاح ارهقته عليه من فوقه

قوله تشبيها له بعسى كانه يفرق ان خبر عسى تشبيها له

بكاد لتشاركهما فى اصل معنى المقاربة كقولهم قد كاد من

طول البلى ان يمصحا كقوله وكذا فما يستوى لانه قول الشاعر

لا قوله الطرب فالبلى معين بلى الشى بالكسر بلى وتصح الشى مصوحا

ذهب وانقطع اوله رسم عفى من بعد ما قد انمحى

مترد

تركه الحبيبة وبقوله رسم الدار عفى بعد المحى تلك الدار
فقد كاد من طول بلاه وتقادم انمحائه ان يذهب وينقطع
فان المراد اثبات الفعل اى الذبح فى فذبحوها قرينة تدل
على ثبوت الذبح فلا يكون نفى كاد مفيد الثبوت مضمون
خبره هاهنا فعل محسد فلزم التناقض لدلالة فذبحوها على
وجود الذبح وما كادوا يفعلون يدل على انتفائه فى زمان
سابق انفسهم ووجوده فى زمان لاحق لا لحاكم فلا تناقض
واما يلزم التناقض لو كان الذبح وعدمه فى زمان واحد
فلخطئه وغض الفصحاء نفى ان بعض الفصحاء خطا
المخطى بخطى ذى الرمة وخطأ ذا الرمة فى قوله وتبعه ذلك
بكونه قوله ومن بهتهم صوابه فاما هو كقوله لم يكد يراها وهو
فى معنى فاما لم يراها لا مع يراها لانه حينئذ يكون معناه ظلمات
غطيه لتنبت فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج يده يراها وهو
ظاهر الفساد وقد عرفت وجه التمسك وهو ان المراد
اثبات الفعل اى الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها واما الجواب
عنه وهو ان الذبح يعلم من قوله فذبحوها لا من النفى الداخل
على كاد وهذا مسلم بناء على ما هو الحق صواب قد بينته
وخطأ زعمهم لكنه لا يثبت به مدعاه وهو ان النفى الداخل
على كاد فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال
بجريح ثبوت الخبر الثانى منه ما لم يثبت الخبر الاول وهو
النفى الداخل على كاد فالماضى للاثبات وقد عرفت وجه الذبح
فيه وفى تمسكهم وهو ان الذبح علم من قوله فذبحوها لا

من النفي الداخل على كل احد فالتعريف للجنس للمفهوم في صورة
التثنية والجمع ايضا اشار بذلك الى الجواب عن
الذي اورده الحواشي الهندية وهو ان التعريف
لا للفرد والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع
الفردين او الافراد تثنية وجمعا للتثنية والجمع على ان
نوعا وعلى ان افراده كثيرة لانه يعرف التثنية والجمع حتى يلزم
ما ذكرته واجيب عن نسخة التثنية في الحواشي الهندية بانه
يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف
جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ان جعل المضاف جنسا
عند العهد في الجمع مشهور ايضا ولا فرق في عهديه التعليق
فلا معنى للجنس فيلزم التعريف للفردين فيقال انه لتعريف
لفظي قاتله الله من شاعر يعني الهمزي في مائلهم ولا
شل عشر قال الجوهري الشلل فساد في اليد وقد شللت
يا فلان يا رجل تشل اي صرت اشل والمرأة شلاء يقال لمن
اجاد الرمي والطعن لا شلا ولا عمي ولا شل عشر كل
اصابعك اشترط ان يكونه في هذين الصنفين يعني يشترط
في كونهما فعل التعجب ان يكونا داخلين في هذين الركنين
من حيث انهما وافقان بينهما لا مطلقا نحو التقييد
بكونهما منهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
لما كونه اسم التفضيل للمبالغة والتاكيد فلان فيه من الزيادة
في الفعل المستلزمة ولعزوه الفعل ففيه تاكيد وتقرير الفعل
واما كونه فعل التعجب للمبالغة والتاكيد فلانه لا يتعجب

الشيء

الذي الا اذا زاد على غيره في الصفة وتجاوز حد اشكالها
حتى يكون فيه من الزيادة المتطرفة تأكيدا لفعل المفعل به
تذهيبه فاما قيلها التقديم والتاخير عما قيل اي يكونها
جائزين فيما عدا فعلا تعجب فاما اذا لم يكن انه يجب
لا يوجد انه في غيرها ايضا فيقال تقديم الضمير ثلاثة فانه
لا تكون من خواص فعل التعجب لانهما نعته الفعل جرى
مجرى الامثال في الاخراج عن موضع الاصل الى غيره
ولهذا هل يقال المثل حقيقة لان القول السائر الممثل
بمورده فلا تغيير ان كما الى بعض الامثال لانه لم يعبر
بالمورد عاب المضرب كانه المورد تلك بعض دلالة اللفظ
من تذكيره وتانيثه وجمعه وتثنيته في المضرب على
على طريقتها حدّه كما انه يكون على طريقته وما عند استعماله
في المورد بانه ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتانيس
فلا يلزم للاستقصاء انه انما يلزم لو كان للتانيس فالمقام
تاكيده الا ان يخالف فاحذ تاكيد الحكم لئلا يذهب السامع احده
ولكنه ينفصل عنه بالفصل اذ قد يكون للقصد الى
تقديم المعمول وقد يكون للتاخير الفعل واما انتفا ذكره الخ
هذا شروع في بيان اعرابه هاتين الجملتين بالنقل الى الاصل
قبل النقل الى التعجب لا لبيان انهما يدلان المعنى في هذه
الحال لانهما نزيد الان لانشاء التعجب لان الكلام في
التعجب لانه يكون بهما خفي سببه فكان معنى ما احسن زيدا
في الاصل شي من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا فانه

للرضي مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة
غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع ... في
مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شر اهر ذا ناب في مجيء كون
المبتدأ نكرة ما بعده خبره لانه كان يجهل سببه حسنه فاستفهم
عند ما التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فالمراد به لازمه
اي لا صيغته الا اذا كان المتعجب منه ان وصلتها فيحذف
على ما هو القياس يعني الافعال المشهورة عند النحاة
بهذا اللقب يعني ليس المراد مفهوم التركيب الاضافي لملا
فيشتمل ما هو مثل ما احسنه وقد بينه وعنونها بما لم توضح
للانشاء والظاهر انه يقال فعل المدح والذم في اصطلاح
النحويين موضوع للانشاء مدح او ذم كان المراد في قوله
فعلى التعجب هذا اي للعهد الذهني ذهب كثير من النحويين
الى ان اللام في الفاعل المعرف باللام وكذا في المضاف الى
المعرف بها للعموم والاستغراق ورد عليه المصنف بان
العموم لا يفسر بالواحد ولا يثنى ولا يجمع ولما فسر هذا بالواحد
وثني وجمع دل انه ليس للعموم وايضا اذا قلت نعم الرجل
لم ترد جميع الرجال وهذا مقطوع به في قصد المتكلم فـ
اختار انه للعهد الذهني وبعض الشارح فانه زعموا ان المخصوص
مرفوع بالابتداء ونعم الرجل خبره والجملة الحالية فعقب
خبرا فلا بد من ضمير يعود اليه او ما يقوم مقامه وبما لم تتدد
هذا الفاعل عاما مستغرقا لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه
فالجواب انه قد علم الشبهة لا تعارض الامور القطعية. ١٤

ذكرناه

ذكرنا تتطوع به وايضا فالذكر محله احد الاحتمالين في الا
عراب فهذه تقتضي احدهما بغير الاخر وما ذكرناه يتعين ف
ايضا فانه متفقون على صحة نعم رجلا زيد يحتمل ان يكون
مبتدا كان نعم وتخبر نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد
على زيد فلا وزيد نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
وايضا فانه كافه ثبوت الابهام الذي هو مقصود في
الباب فالتخصيص في جوابه سببهم اولا احدهما ان
لا مثل ان يكون الرجل الزيد المذكور مفضلا عليهما عليه
واستعمل تارة مظهرا مظهرا فحصل الابهام تلخيص المعم
عنه والاخر انهم لما قصدوا الى معروف في الذهن كان كالاسم
الجنس الذي لم يحصل في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس
مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن
مقام الضمير لانه متبدح بحكمه عن التفصيل من احاديث في المعنى
فهذا كلام ذكرته في شرحي الكافية المفصل للمصنف فلا
يتجه ما قيل انه اذا كان زيد مفسرا بعد ان يكون اللام للعهد
الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا نطلع على معنى العهد
كونه الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الى مطابقة للفاعل
او مطابقة الفاعل اياه يعني يحتمل ان يكون من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك او من اضافة المصدر الى الفاعل
و المفعول متروك وهذا فيه فسل ذكر الوجهين لانه
يستلزم الالتباس وقد مر للوفق سهما في الموقوعات والايراد

لا يقال ان المبني للفاعل كالمفعول ينبغي التقدم بالاولى

اي مخصوص بالمدح قوله فالاولى فههنا فعلا اي من افعال

المدح والذم حب الا انه ركب مع ذا وجعل كالجزء الواحد

فلذلك لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص

مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا نحو فعل وذا فاعل

فعلى هذا القول الظاهر ان في حبذا فعلا وما سمته ظاهر

فكان فيما سياتي ان العامل في الحال والتمييز في حبذا

من الفعلية ولم تخل من الفعل اي ما في مجموع حبذا من

الفعلية اي من حيث انه فعل من وجه فلا تجد ما قبل الاداة

من الفعل لان العامل هو حب فعل وعند المبرد ان المركب

ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب لان الاسم اقوى

فحبذا مبتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم

بل التركيب ازاله سويه ذا فالفعلية وصار الفاعل كبعض

حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله فتحقيقه ما ثبت

المريا ان لنوع حاصل في غيره اي بكونه الى الجملة حيطة

غيره وقد مر تفصيله الاطلاق الاسم الجنس على الكل منه

ان النهاية حد المسافة كما لا يتداخل طرف الفاتح وان يدخل

المسافة اذا لا يتداخل الا تكون الانتهاء وانما هو للمسافة مثال

اذا قلنا سرت من البصرة بكونه ابتدا السير من اول المسافة

الى آخرها لا من اوله اخر المسافة لا في اخرها الا من اول

وهو وارد على الحكاية اي زيدت في الموجب لاجل حكاية

للزيادة في غير الموجب فكانها في المحكي عنه مستقل النفي

امطار العرب

اشفاء العرب وهو قوله الف خفاك ليقصد كل فج من حي نسك
انها لاعرب وقوله والكف ما يعطي واعطيته سوله وما لحقه حياء
بالقوم لاحق فالالصاق يتعلق بالمصاحبة من غير عكس اشار
بذلك الى الفرق بين معنى الالصاق والمصاحبة اي جعل الفعل
اللازم متعديا يعني ان المراد بالتعدية هذا المعنى لا المعنى الاعم
والا فالاوجه لتخصيصه بالذكر في معنى الباء لبيان علة الشي
ذهنا وهي العلة الغائية نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل
وانما حكم بانها بمعنى على لما في الكلام من الاستعلاء والموضع
صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم منه معنى الظرفية والاستعلاء
نحو قلت لزيد انه لم يفعل اي قلت عنه وقوله تعالى وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان ما سبقونا اليه اي عن الذين
امنوا اي لاجل الذين امنوا ولو كانت اللام كما في قلت لعمرو
لقال ما سبقتمونا اليه كذا قيل ويرد عليه انه على هذا يكون
اللام للتعليل لا بمعنى عن فالاولى ان يقال معناه متجاوزين
عن الذين امنوا ومعرضين عنهم وقلت لم يفعل سعد للتربل
من قبيل الثاني وقال ابن مالك وغيره لام التعليل لعدم احتياجها
الى المعرفة لان وضعها للتعليل نوع من جنس وذلك يحصل
بالنكرة فلو عرفت وقع التعريف زيادة ضائعة بخلاف سائر
حروف الجر فان معانيها كما تحصل بالنكرة تحصل بالمعرفة
فلما احتاج الى المعرفة انتهى فلا يرد ما قيل لا فرق بين رب
وسائر حروف الجر حتى يمتنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمتنع
عنها لانه اذا وصف صار الشي اخص واقل الظاهر ان

المراد بالتقليل هو هذا الموصوف والغرض نظهر من كلا منهم ان
وضعها لتقليل نوع من جنس وجب تنوع النكرة لحصول
نفي الجنس ووصف النكرة لتحصيل النوع كذا ذكره المصنف
في شرح المفصل وذكره غيره ايضا ثم يستعمل في نفي التكثير
كالحقيقة اي يستعمل في نفي التكثير حتى صارت في نفي
التكثير حتى صارت كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة بحيث لا يفهم بدون القرينة كذا قال الرضي
وقال ابن مالك انها للتكثير ولهذا تصلح كم في كل موضع
وقعت فيه رب الا نادرا وقد يكون ما زايدة اي ما التي
يلحقها زايدة غير كافة عن العمل فتدخل على الاسم وتجره نحو
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
بفتح الموحدة بلدة بناحية الشام اضيف بين اليها لاشتمالها
على اماكن او التقدير للاماكن اي اماكن بصرى والنجلاء
الواسعة صفة طعنة وبلدة ليس بها انيس اي رب بلدة
ما انيس اسم ليس وبها خبره يقال ما بها انيس اي احد
الا اليعافير الا العيس كل ما يونس به واليعافير جمع يعفور ولد البقر
الوحشية والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الابل البيض
التي يخالط بياضها شيء من الشقرة فان كانت في اول مسلك
معطوف عليه نحو قايم الاعاق حاوي المخترق كانه قال
رب مهول اقدمت عليه وقايم الاعاق لان ذلك يستلزم
اي تقديم المعطوف عليه فان قيل وجوب ارتكاب التاويل
عندهم
يسهل ذلك ويخرج عن كونه تعسفا قلنا ان هذه الواو

كاشحرم

كونه حرف عطف قياسا على الفا وبل لكنها صارت بمعنى
رب فجرت كما تجره ولو كانت للعطف جاز اظهار رب بعدها
كما جاز بعد الفا وبل كذا في الرضي فظهر الفرق بينهما فالمعنى
باقي لفظا لتتبين رتبة الاصل وهو البا فانما كان الاصل
هو البا لان تعلق الفعل بالمقسم به الصاق والبا هي الثابتة
للالصاق في غير هذا الباب ولم تات التا والواو الا في
هذا الباب وعوضت الواو عنها لاتحادهما مخرجا لانهما
شفويان وقربهما معنى لان الالصاق قريب من الجمع الذي
الواو له وابدلت التا من الواو لقرب مخرجهما ايضا لان
الواو من الشفة والتا من طرف اللسان واصول الثنايا
والمراد بالجمع الخ اشار بذلك الى ما ذكر في الحواشي
الهندية من السوال والجواب تقرير السوال ان قوله في الجمع
يتناول الاختصاص المذكور ايضا والى معنى لا عمل الباء
حيث لا يصح ان يقال البا يتحد مع الاختصاص بالظاهر
وبحذفه وتقرير الجواب ان المراد بالجمع ما ذكر من الامور
المخصوصة وهي حذف الفعل والاختصاص بالظاهر والا
ختصاص باسم الله حتى يتجه السوال لكنه بحسب اللفظ
لا يسمي الا الدال على الجواب لا الجواب للزوم وقوع القسم
في صدر الكلام وهو ممتنع لانه انشا فيستحق الصدارة
لشوق فهم السامع من اول الامر على المقصود اسوة الاستفهام
وغيره للانشا اي لا ستعلا شي على شي اما حقيقة نحو زيد
على السطح او مجازا نحو عليه دين كما تقال ركبه دين كانه

يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره اشار الى ذلك بايراد
المثالين قال الجوهري استعلاه الرجل اي علاه واستعلاه
اي علاه • للخول من وانما يتعين اسميتها بدخوله لان حرف
الجر مخصوص باحد الاسماء   اذ التقدير ليس مثل مثله شي لان المقصود
نفي ان يكون شي مثله بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى
فاطر السموات والارض الخ وانما قال على بعض الوجوه
لان في الاية وجهين اخرين ليس الكاف منهما زايدة احدهما
انه نفي الشي بنفي لازمه لان النفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما تقال ليس لاخي زيد اخ فاخي زيد ملزوم الاخ لازمه و
لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
المراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك
الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت لمثل الله مثل مثله اذ التقدير انه
موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا
مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما
يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه في سده مسده فقد
نفوه عنه   وقد يكون اي الكاف اسما يتعين اسميتها اذا
جر عليه ويتعين حرفيتها لو وقعت صلة وتحتمل هما في نحو زيد
كالاسد   يضحكن او لا بيض ثلث كنعاج جم النعاج جمع
نعجة وهي بقر الوحش والجم الجماء هي التي لا قرون لها
والمنهم الذائب ثلث مثل مثلا خبره يضحكن والمعنى نساء
بيض الالوان شبيهات بنعاج لا قرون لها يضحكن عن

اسنان

انسانه مثل البرد الذائب في الرقة و اللطافة مثل الكرة الخ
قيل الماضي عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال
المقصودة بها الانشاء في الشايع استعمال الماضي في الانشاء
كصيغ العقود وغيرها من افعال المدح افعال التعجب
مبلغ جمع الكثرة وهي ماخرق العشرة اي تعكس بانتهاء على
حذف المضاف فانما حمل على حذف المضاف ولان الضمير عكسها
يرجع الي جميع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه وليس
ان تعكس نفسها لان مرجع الاستثنا يكفي في ذلك دخول
اريد الى الرد على المصنف حيث فسر بذلك في الشرح اي في
ابتداء الكلام سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا
قايم او في وسط كلام اذا كان كلام اخر نحو اكرم زيدا انه
فاصل كلام مستانف وقع علة لما تقدم كذا في الرضي فالمراد
بابتداء الكلام ابتدا كلام المتكلم المستانف كما يتعرض كلام
سواء سبقه كلام او لم يسبقه اصلا وما وقع بعد القول فليس
بابتداء كلام المتكلم وان هو ابتدا كلام المحكي عنه وكذلك
ما وقع بعد الموصول وغيره مما هو من مواضع الحمل ليس
بابتدا كلام المتكلم المستانف وانما هو تتمة لما قبله فضح
المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول فلا
يتجه ما قيل على ما حمل عليه الرضي كلام المصنف لا يتحقق المقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول حال كون تمام
جملتها او لا فليس ان وحدها فاعل ولا مفعوله ومعنى
عند العقوقات اللهانم اد نسم كلام العقوقات اللهانم يعني

ان همه ان يكتب لي كل يوم بعظم قفاه ولهازمه وقيل معنى
البيت كنت احسب زيدا سيدا كما يقول فنظرت فاذا به
ضعيف الاعضاء منه تدل على انه عبد في نهاية من الاستبداد
والضعف فلمز بنيته المنافية للسيادة حيث يكون ما قلت
فيه بتاويل الجملة لكونها قايمة مقام المفعولين فان المحذور
المذكور مشترك بينهما وهو اجتماع عاملين على اعراب واحد
وانما حقق دخول اللام لهذه الصورة لان غيرها عداها
الخ يعني هذه اللام لام الابتداء المذكور في جواب القسم
وكان حقها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها
ومعنى ان سوا اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف كرهوا
اجتماعها فاخروا اللام وجعلوا في هذه المواضع وصدرها ان لانها عاملة والعامل احق ما تقدم على معموله
وخاصة اذا كان حرف ان هو مختص العمل ولكن من حقها
نعهد الضمير ابدا لاسعاد في العمل من عمله العتق اذا
وقيل هو من انكسر ثلاثة بالموحده لعوانه لبعض وجوه معنا
بهتها مع الفعل ووجوه مشابهتها هي اقتضايها الاسمية
وفتح الاخر والزيادة على ثلثة احرف واما في الاعمال
ملطح الباب معنى كان مقتضى المحققة اذا عملت ان
لها تلزمها اللام لان الفرق يحصل بالعمل ولكنهم جعلوا
الباب محلا واحدا وهو خلاف مذهب سيبويه وساير
النحاة فان عندهم المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق
بالعمل قال ابن مالك وهو حسن تلزم اللام ان حقق التباس
بالنافية

بالنافية قال الرضي يخلي قوله ملزم اذا كان الاسم مبنيا او
معربا مقصورا لا اعني انما ترك المصنف هذا القيد لانهم
يفهم من قوله خلافا للكوفيين في التقديم يا للاه بك
للخطاب لعمرو بن حرموز يقاتل الزبير بن العوام رض
وعن قوله المتعمد ان تصل قصاصا والمعنى انك يا عمرو قتلت
مسلما وجب عليك فلو انك في يوم الرخا مصدر رخي
البال اي واسع الحال والصديق سيتوي فيه المذكر و
غيره تشبيها له بفعيل بمعنى مفعول يصدق تعشر بالجود
وموافقة الحبيب ويقول لو انك في يوم الرق والسعة الذي
لا يوجب الفرحة سالتني ان افارقك لاجبت لك كراهتك
لرد سوالك وحرصا على رضاك واعلم بقلم للعهد لتفقهه
ان سوف قايم مقام مفعول اعلم فراعوا الصوت وفتحوا
الهمزة وان كان المعنى على الكسر اذا لم يرضها لفتحه حرفا مصدريا
كان تدبا وحقا ان الحتم معروفة والاد صفتان ويكون
ما حذف منه الناعته المثبت والمعنى وهب وجه بعض الوقت
وندبا صاحبه كحقيقه في الاستعدادي المشهول والاكثار
وجعل الشارح الوصف الاخص اظهر قال وجعلهما
اعتراضه اظهر من حيث المعنى لعل وجهه ان الاعتراض
لا يتعلق بما قبله وانما يوتي به لغرض من الاغراض كا
لتاكيد وغيره والا يستدرك من جملة الاعتراض فيكونه اشبه
بالاعتراض فيحمل على الحكمى لكن يشترط ان يكون بعيد
الحصول حقيقة نحو ليت البخيل يجود والدعاء كقولك

ليت زيدا يا تيني فيحدثني حيث تدعي بعد ذلك وعدم الطامع
فيه وان كان ممكنا قريبا فالجزءان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت وهو للتمني لانه يتعدى الى مفعولين تبك و
الذي فقل عن الفرا في كتب النحاة الثقات انه يجيز نصب
جزي الجملة الاسمية بليت كما انه يجيز نصب للاول ورفع
للثاني على ما هو المشهور وعلى هذا فالجزء الثاني المنصوب
هو خبر المبتدا في الاصل في اللغة العقلية العقيل بضم
العين وفتح القاف وياء التصغير قبيلة يميل المعطوف
يميل الى المعطوف يميل الى المعطوف عليه اي في الحكم و
الاعراب في عطف المفرد او في الحصول في عطف الجملة على
الجملة وعند بعضهم اي المخترة منها وهو السكاكي وصاحب
المستوفي وابي العباس المبرد واليه ذهب الكوفيون و
فوقها معنى للضمير المجرور من غير اعادة الجار والمرفوع
المتصل من غير تاكيد بالمنفصل تقوي مذهب الاكثرين
قال ابن هشام ان ام بينهما طعنا يصلح للسقوط دائما يعني انه
اي يصلح للحذف دائما فلا يكون من حرف العطف
فقولك مبتدا خبره اي حصل لانه في تاويل مفادها حصل
الخ وشمل كثير في كلام المصنفين وقوله لا ترتيب فيها
بيانه لاطلاقها يعني ان معنى اطلاقها عدم التقييد با
لترتيب وحده وعدمه منحقق في صورة الترتيب وعدم
الترتيب وعدم الترتيب لانها متقيدة بالاطلاق حتى يلزم
ان يكون استعمالها في جميع موادها استعمالا مجازيا فتدبر

انه لا ينفك

انه لا ينفك في صورة من الصور الخارجية عن التقييد
دون الاطلاق اى الجمع مع الترتيب اى لجمع المعطوف
المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثاني بعقب الاول
من غير مهلة ولا تراخ حقيقة في الوجود نحو جاء زيد
او في الذكر اللفظي لا في الوجود الزماني فيكون وقوع
المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ لان
المعنيين مرتبان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا
يقع كثيرا في عطف المفصل على المجمل فان موضع ذكر
التفصيل بعد ذلك الاجمال نحو فقد سالوا موسى اكبر
من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة وقد يكون في غير ذلك
كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة
حيث نشاء فنعم اجر العاملين لان ذكر ذم الشي او مدحه
يصح بعد جري ذكره او اعتبارا بالاحقية نحو خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فانه
التعقيب وهو كون الثاني بعقب الاول من غير مهلة في هذه
المعطوفات بالفاء بالنسبة الى ما قبلها ليس تعقيبا حقيقيا
للعلم بتراخي ما بين ازمنة الاطوار المذكورة على ما ورد
في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين اجنبي عن
الطورين اعتبر ذلك تعقيبا وعد الثاني كانه وقع تلو الاول
من غير تراخ هذا ما قالوا ونظمهم منه ان الجمع حاصل في
الترتيب الذكري ايضا فلا يتجه ما قيل ان قوله الجمع احتراز

عن الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول
مضمونهما في الذكر كما ان معنى الجمع في العطف الجمل حصول
مضمونهما في نفس الامر بحسب ما اقتضى وضعها يعني
انها موضوعة لان يكون معطوفها جزا قويا او ضعيفا
كما ضبطناه من كلام الرضي بل صريحه فيفيد قوة وضعف
ما يدل عليها والا فلا وجه لدلالة عليها اي للدلالة على
احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي
غير معين عند المتكلم هذا بحسب اصل الوضع واما المعاني
الاخر مثل الشك والابهام وغيرهما فانما تعرض في الكلام
قال الرضي ان للنحاة او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام
والتفصيل على معنى احد الشيئين والاشيا على التوافق
المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشيا
اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل
والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة
من حيث يحصل ثم فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل انتهى كلامه
الى هنا كلام فقوله اي غير معين عند المتكلم تفسير للاحد
المبهم باعتبار اصل الوضع لا باعتبار العارض في الاستعمال
فلا يتجه ما قيل هذا التفسير في او للشك اما او للتفصيل
كما في التقسيمات وللابهام فهو للعني والعموم مستفاد
وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لان من كلمة او وان الوضع
كان مقتضى اصل وضع او الدلالة على احد الشيئين بحيث
احدهما وينفي الاخر سواء كان في النفي والاثبات وان معنى

رايت زيد

رايت زيدا او عمرا او ما رايت زيدا و عمرا على السوا و
هو نفي احدهما فقط ثم ان بعد ذلك جرت عادتهم ان لا ١٣١
يستعمل في غير الموجب فضاء العموم في الاغلب و يجوز
ان يراد الواحد فقط لان المقصود بالسؤال ان احدهما
لا على التعيين جاءك فيجاب بان احدهما لا على التعيين
جاء او لم يجئ وهو معنى نعم و لا وقد يجاب بنفي كلا
منهما نفي وان يكون المستفهم مخطئا في دعواه بثبوت احد
الامرين بما الح فلما استفهامه بالهمزة وام فيقال لم على سبيل
الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين فيذكر له بعد ذلك
ما يرده الى الصواب بنفي كلا الامرين فينبه على خطائه في
دعواه بثبوت احدهما كما في قول ذي الرمة تقول عجوز
مدرجي متروحا على بابها من عند اهلي وغاديا أذو
زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا
فقلت لها لا ان اهلي لجيرة لاكثبة الدهنا جميعا ومالياو
ما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع فيها يا ابنة القوم
قاضيا مدرجي بفتح الميم مصدر من قولك ادرج الرجل
اذا مشى و المتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب في الرنى
المسمى بالرواح وهو زوال الشمس الى الليل والزوجة منكوحة
الرجل مفعول و زوجة مبتدا محذوف اي انت
ذو زوجة بالمصر يريد حضورها والبصرة بالكسر الحجر جمع
والاكثبة جمع كثيب وهو الرمل المجتمع والدهنا موضع
ببلاد بني تميم ويقصر وهو في البيت مقصور اي بل

زاده

شيا وانما قدم والمتبعاد لانها لا مدخل لها في الجمل واعترض
على قولهم انها لا يلزم نشاء انه عطف للانشاء على الاخبار
هو عيني جانبي واجاب عنه الفاضل الهندي بان هذا استفهام
مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار والعطف بالتاويل
لانه لما بهج بعض الاول وشك في الثاني كان كانه قال بعد
قوله انها لا بل ليست كذلك فقال ام شاء اي ام غي شا
ام شاء فيؤول على هذا الوجه الي المتصلة من حيث المعنى
وعن الثاني ان الواو الداخلة الخ قال المصنف في شرح
المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما لغرض
الجمع بينه وبين ان المتقدمة ويكون اما نفسها لغرض
الجمع بين ما بعدها وبين اما المتقدمة وهذا هو الصحيح
انتهى كلامه فظهر ان هذا ليس من مخترعات للشارح كما
قيل تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب يعني انها
وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة لتنشط
لما يقال له ويلقي اليه فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ما ذكر
على تقدير الغفلة حتى لا يغفل المخاطب عطف لا الاشارة يعني
ان اشتراط لا لانها قيام قرينة الاشارة وقد يفوت المخاطب
قرينة الاشارة على تقدير الغفلة فقصد فيها الى التنبيه
لتحصيل ذلك بخلاف غيرها من الاسماء فانها لا تقتضي الخ كذا
لانها تستعمل لندا القريب والبعيد والمتوسط ايضا
ايضا تستعمل للاستغاثة والندبة ومن بيان معاني تلك
الحروف تنبي وجه تسميتها بحروف الايجاب وذلك لان

معاني

معاني جميعها ايجاب واثبات الا انها تفترق في ان بعضها
لايجاب ما سبق من الكلام نفيا او اثباتا استفهاما كان او ١٣٢
خبرا وبعضها لايجاب النفي وبعضها لايجاب الخبر
استفهاما كان او خبرا مثبتا كان او منفيا نحو نعم في
جواب قد قام زيد ولم يقم زيد وذكر ابن مالك ان
اي بمعنى نعم وكذا قال به جماعة ولا تختص بالاستفهام
وجير بالكسر والفتح فالكسر على اصل التقاء الساكنين
كامس والفتح للتخفيف كاين وكيف من حوى الحرقة
وشدة الوجد من عشق او حزن كثر فيهم كثرة زيادة ان
ما مع النافية بوقوع العلم في مقابلته كانه طبيب اولى
لوما يوافيها بوجه مقيم مقتسم الموافاة الاتيان والمحاذاة
الحسنة ومقتسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة
اي الحسن من القسام وهو الحسن ويقطوا يتناول صفة
معنى الليل ولهذا عداه بالى والجملة صفة طبيبة والناظم نقض
من جهة اذا حسن وارادة الحفر والطراوة والسلم فضحتني
جمع سلمة وهي شجر عظيم وله شوك والمعنى ولو ما تاتينا
الحسنة بوجه حسن كطبيب تمر جيدا الى غصن ناضر من
هذا الشجر وانما شبهها بها في هذه الحالة لانها في هذه الحالة
يكون احسن منظرا على تقدير رواية طبيب زيادة لفظ
لفظ تشديد مع موضع تامل لانهم ذكروا انه يروى بالرفع
والتنصيب والجر مع ما يتعلق بالمذكورات لا ولكن حتى
يلزم كون المجموع شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكور

وحدها لا من المذكورات وما صرح بذلك في الرضي وغيره
وقيل ما فيهما كلتاهما نكرة اي تامة بمعنى شيء نحو قوله تعالى
ما منعك ان لا تسجد اذ المعنى ما منعك ان تسجد لانه انما
امتنع عن السجود ولهذا ذم بهذا القول فلو كان لا غير
مزيدة كان المعنى ما منعك عن عدم السجود والامتناع عن
عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود التقسيم عاجله
القضية يعني يراد لا قبل اقسم للتقسيم على انه لعظم علمه اجل
بحيث لا يحتاج الى ان لا يقسم عليه كقوله بني الاصمعي
بانكم حتى اذا الصبح حسر والمود الهلكة والهلكة الهلاك كذا
في الصحاح قال العلامة التفتازاني في شرح ابيات المفصل
يحتمل ان يكون اسم جمع لجابر الخ هالك كالبون في جماعة
الباقر بينه والمراد الهلكة والافك الكذب حسر الصبح حسر وهو
الفلق نصفنا سمعنا او كافرا ويقول او الفاسق والكافر كرى
في ست المهلكة بانكم جرا ما طلبه وفي مهلك الهالكين وما
علم لفرط جهله وغفلته انه ساقها حتى اذا الفلق الصبح
اوقاف الفتية علم انه كان ساقطا في ظلمات الشوك او الكفر
ولكنه لم ينفعه ذلك العلم وقال هذا محصول ما قيل فيه كلام
ولا يبعد ان يكون هذا وصف الرجل جريء خواض في المهالك
سالك في مسالك الجن ومعنى بانكم انه يكذب نفسه اذا حدثته
بشيء لا تصدقها والمعنى سائلنا هذا الرجل لجراءته وجلادته
من مهاوله الهلاك والمواضع التي سكنها الجن حتى اضاء
الصبح عما شعر به وما درى ذلك اي التي بيده في المهلكة

وهو عاقل

وهو مما قيل عن ذلك لعدم مبالاته انتهى كلام ونظيره منه
ان ما ذكره الشارح محتمل ايضا فلا يتجه ما قيل توهم الشارح
ان الهلكى جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع
واتى لعجائب اي يفعل مستقر في معنى القول تقدير المنفي
في الظرف اشارة الى انه لكون المعنى ظرفا للفظ يعني في الظرف
وتارة بالعكس بناء على ان المعاني قد تحذف من الالفاظ وتزيد
بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكان الالفاظ قوالب
تصب فيها المعاني فيقدرها فهي لا تعني في الا كثيرا لا تعويلا
مقدما هكذا ذكره الرضي وهو اشارة الى ان معنى تقديره
للفعل في معنى القول تقديره لمفعوله لا لمفعوله او في معناه
اي او في ما هو المفرد الذي في معنى المصدر ان لم يكن حقيقي
مشتقا ولكنه في معنى المشتق نحو اعجبني ان زيدا اخوك
فالاخوة وان لم يكن مصدر الاخوك الذي هو الخبر
لكنها في معنى المصدر لكونه في معنى لو اخيك او مواخيك
فان تحذى اي تعدي محذي خبرها او في ما هو معناه
بان يكون الخبر جامدا متضمنا نحو اعجبني انه هذا زيد اي
كونه زيدا لان كل جامد يشتمل الى المعنى عند تلفظ الكون
كقوله هذا زيد وانه شيء قلت هذا كان زيدا ومعناه
واحد اي التصرف منها باعتبار استعمالاتها اكثر من
التصرف في هذا باعتبار استعمالاتها تستعمل في مواضع
تستعمل فيها هذا باذخال الهمزة على ثم والفاء تعني انه
الهمزة مقدمة عن تاخيرها وانها في الاصل فافهم تعدم العاطف

ثم قد عرفنا عند الجمهور والزمخشري يخالف في ذلك فزعم
ان الهمزة في تلك المواضع واقعة محلها الاصلي وان المعطوف
عليه مقدر بينها وبين العاطف فتقول التقدير في افلم
يسيروا والمكتوب افلم يسيروا فاعلم ان المشهور الخ النحاة
قالوا ان لولا لامتناع الاول وخطاهم المصنف وقال بل
هي لامتناع الاول لامتناع الثاني وذلك ان الاول
سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون الشي اسباب مختلفة كالحرارة فالشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء
المسبب فانه يوجب انتفاء المسبب قال الرضي وفيما قال
المصنف نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان
الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا سببا ولا شرطا
كقولك لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة ثم قال
فالصحيح انه يقال كما قال المصنف في موضعه لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع
الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان موضوعه ليكون جزاها
مقدر الوجود في الماضي فالمقدر وجوده في الماضي يكونه
ممتنعا فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع
لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه انتهى اذ لو
تحقق الملزوم بدون اللازم لانتفى اللازمية بينهما فعلم ما ذكر
يكون دليلا باطلا ودعواه حقا وبحث العلامة التفتازاني .

قوله النحاة

قول النحاة لانها لامتناع الثاني لامتناع الاول بان معناه
لدلالة تحمل ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء
الاول يعني ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء
مضمون الشرط عند النحاة اي ان انتفاء العلم بانتفاء ما هو
فرض لو شاء لهديكم ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشية
ولا يخفى ان العلة اذا تحققت تحقق المعلول واما ما ذكره
الشارح فانما يصح على تقدير ان انتفاء السبب علة لانتفاء
المسبب كما ذكره العلامة وصرح به الشارح ايضا حيث قال وكون
انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي اما بالمجرد ان انتفاء المعلول منع
يستلزم انتفاء المعلق كما يشعر به اول كلامه فلا يصح كما كون
السبب والشرط فلا الشرط ولا السبب اي في اول زمان
المتكلم بالكلام اشار بذلك الى دفع اعتراض اورد في
الحواشي الهندية وهو ان شرط تعذيب في اة يكون الظرف
زمانا او مكانا مبهما واول ليس كذلك لانه مكان معين
ترتب الرفع ظاهر وهو ان اول ظرف زمان لضيف الى الكلام
واجيب في الحواشي بانه ظرف تقدم شيئين الدخول فلا اشترط
في الدخول ولا تشترط في الدخول ان يكون المكان مبهما
بل يحمل ما تعدد خلت من الامكنة المعتبر على المكان المبهم
واحترز به عن توسط القسم تقدم عني الشرط لا يظهر
وجه للتقييد بعد الشرط ان الشرط يعني الشرط سواء
في الحكم لانه يلزم ان يكون مجزوما وعني مجزوم ولم تقل
اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فلا يكون الجزاء

مجزوما وغير مجزوم ويمكن ان يقال اذا طلب الوجهان جاز
الجزم ايضا فيلزم امكان الجزم وامكان المحال محال ايضا
كما تقرر في الحكمة فيكونه باعتبار التقديم والجواب كلاهما
نشرا على غير ترتيب اللف لانه في اللف كل من تقدم غير الشرط
ولفظ القسم متأخر وفي المثال تقدم كل منهما اما تقديم المعنى
فظاهر واما تقديم اللفظ فلانه قيل انك مع تجويز اتيتك
في هذا المثال فكانه قيل انا والله ان اتيتني انك ما اتيتك
بخلاف المعنى الثاني فانه النشر فيه باعتبار المتقدم على غير
ترتيبه فان تقدم المعنى في اللف موخر وقدم في المثال
او اعتبار الشرط مقدم وقدم في المثال ايضا كما ذكرنا فهو
باعتبارهما معا نشر على ترتيب لانه قدم كلا من الشرط واعتبار
القسم في اللف وفي المثال حيث ذكر لا يتخلف جواب انك
فكانه قال لا اتيتك وانك فقد اتيتك على انك ففي كل من
المثالين يقع من جنب المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول اما في المثال الاول فلانه النشر باعتبار
التقديم على غير ترتيبه واما في المثال الثاني فبالعكس بخلاف
المعنى الاول فان النشر في المثال الاول باعتبار كل منهما
على غير ترتيب اللف وفي المثال الثاني على ترتيبه في تحقيق
الكلام هكذا قيل في المتوسط وغيره والظاهر منه ان القسم
لا يقدر في المتوسط كان الجزم بحرف النون اولى به
انما قال ذلك لان الشرط اذا كان ماضيا لم يضعف الجزم بل الاولى
غير مقيد بحال تجويز فعند ذلك الجزم على الفاء وعدم تجويز

ن الجزم

اي مع قطع النظر والا فيمتنع تقديمه مع الفاء ايضا فلا معنى
لتعليله بشي يمنع تقديمه نحو ان وما النافية عما له الا
نحو اما يوم الجمعة فزيد مسافر فسيبويه يحمل ما فرد الصورتين
عوضا عن الفعل ويقول ان لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع
تقديمه وهذه المسئلة قد تقدمت الخ دفع لما ذكره صاحب
المتوسط ان هذا تكرار لانه ذكره من قبل التنوين في الاصل
مصدر قال الجوهري نونت الاسم تنوينا والتنوين لا يكون
الا في الاسماء ويعلم منه ان معنى التنوين في اللغة ادخال
التنوين الذي هو النون الخاص لا مطلق النون فلا يتجه
ما قال الشارح كما قيل الا انه يقال ان الشارح بني اصل
اللغة والجوهري بنى وتعارف اللغة اي بدلالتها الخ يعني
انما قيد بها ليخرج نحو هذا عاذ الاول وهو من افراد
التنوين وليس المراد اخراج نوع من النونات حتى يلزم ما
قيل ان اراد بالساكن ما ذاتها ما يكونه ساكنا ابدا لم يكن موجب
التحرك فكل نون في اخر المعرب نحو حسن وضامن وان
اراد معنى اخر فليتبين حتى تكلم عليه وذلك ان المراد ما ذكره
وليس المراد اخراج شي حتى يتجه بل ادخال بعض افراد المحدود
وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي على ان لها مكانة في
الاسمية الحق بها التنوين عوضا عن الجملة حين استعماله
فلو لم تقع تنفي الكلمة ناقصة وهذا معنى قولهم لعل اسمي الكلمة
ناقصة لعدم مساعدة اللغة اي معنى العوض هنا اخلا
شيء محذوف ههنا حتى يعوض عنه ويرويها الراوي الحرف

الذي يعني عليه التصدق وتصنيف اليه فيقال وصيته لا بنيه
وفضيته زانية اقلي اللوم عاذل ان اذيا عاذله فحذف حرف
النداء ورخم والمعنى اقلي لومك وعتابك على ما افعله
تاملي فيه فان كنت مصيبا فصوبيني وقاتم الاعماق الواو
واو رب وجوابه محذوف اي قطعته والقاتم المكان المظلم
المغبر من القتام وهو الغبار والاعماق جمع عمق بفتح العين
وضمها ما بعد من اطراف المفازة والخاوي من خوى البيت
والمخترق بضم الميم وفتح الراء والقاف وكسرها ايضا المحل الذي
يخترق الريح وعرضه بسهولته ومعنى كونه خاويا انه لا شيء
فيه يمنع الريح من المرور والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى
به في الطريق والملماع مبالغة اللامع واراد بالخفق السراب
الخافق من خفق اذا اضطرب والمعنى رب مهمه مظلم النواحي
في المراتب اي بعيد الاطراف خالي الطرق عن الاشجار مشتبه
الاعلام غير متميزة لماع السراب قطعته ولهذا سقوط عنه
المقطع والوزن تم بدونه واما التنوينات الاخر فتعين
باعتبار الوضع في بعضها لبعضها كتنوين العوض في المقابلة
والتنكير فان تنوين العوض لغرض حذف المضاف اليه وتنوين
المقابلة لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على
مكانة الكلمة في الاسمية بحيث لا يشبه الفعل ولا مبنيا للاصل
وبخلاف تنوين التنكير فانه يدل على ان مدلول مدخولها
غير معين كصه ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا
لم يكن الابن صفة لقلة استعمال مع ان التنوين انما حذف

في الموصوف

نون الكوفة مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام
لعله ليست موجودة في المشهور مع خروج المحذوفة
لا لتعاد الساكنين على غير حده ان اشترط في التقاء الساكنين
على حده أن يكون الساكنان في كلمة واحدة لان التقاءهما
فيهما في كلمتين لان النون المشددة كلمة اخرى واما المثقل
الواو بعد الضمة وقبل النون انه لم يشترط ذلك في
الساكنين على حده وهو ان يكون اولهما مدة
والثاني مدغم فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف
يعني لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا
الواو والياء في اضربن واضربن لئلا يلتبس بالواحد لان
النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف لاشتبه
النون مع ان الالف اخف من الواو والياء واضربنان
في جمع المؤنث بزيادة الالف ولم تقل اضربن لئلا يجتمع
ثلث نونات متواليات للزوم التقاء الساكنين على غير
حده موقوف على جائز بخلاف التقاء الساكنين على حده
فانه جائز وذلك ان الحرف المدغم وان كان ساكنا
فهو كالمتحرك لانه يرتفع اللسان به وبالمتحرك ارتفاعا
واحدا فيهما يكون كحرف واحد متحرك ويعني بها الف
التثنية كما ذكره المصنف في الشرح واعترض عليه الرضي
بانه المتصل ليس هو الالف بل الكاف والهاء في ارضوا
وارض متصلان اتفاقا وانت لا تثبت اللام معها كما تثبتها
مع الالف فليعبر قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه لصحيح

وهذه لا مثلة وقفت على ترتيب تعريفه

لم يورد امثلة التنوين في غيرها مع الصبي

كذا لم يورد امثلتها مع عين الصبي البايد معا

على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التعريف وهو الا

الواحد المذكر ثم بالجمع المذكر ثم الواحد المونث لانه

نفس عليك بعني لعلك لغة فيه اجرى مجرى عسى في

في خبرها في المغني لا تهمين الفقير عسى ان يركع

نها انه يرفعه والمعرفة فيستغني هي وتستقل نت

ال الزمان لا التقدم قيود ما حذف يعني اذا صدرنا

الى الفعل الموقوف عليه ما ادخل في الوصل السبب

الواو والياء وحذفهما بناء على انهم تدخلوا النون

فه للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومه في الفعل

ان التنوين فانها لا زمة اذا لم يكن مانع فكانها

مع عروض الحذف هذا اخر حواشي شرح مولانا

الرحمن الجامي قدس الله سره العزيز ختم في شهر

ربيع الاول سنة

خمس بعد الالف

حاشية مولى ... الجامي